

الأيضاح

في علوم البلاغة

للخطيب الغزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ

شرح وتعليق وتنقيح
د. محمد عبد المنعم خفاجي
المستأذن والتقدير بجامعة الزنقة

الجزء الثاني

دار الحديث
بيروت

جميع الحقوق محفوظة لدار الجيل

الطبعة الثالثة

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صدر الجزء الأول من شرحى على كتاب الايضاح في علوم البلاغة
للخطيب القزوينى (٦٦٦ - ٧٣٩ هـ) ، بحمد الله وتوفيقه وفضله .

وهذا هو الجزء الثانى من هذا الشرح .. وهو كسابقه فى الشرح
والتحليل والتفصيل والدقة ، وتنظيم البحوث والموضوعات .

ولا أجد ما أقوله الا أن أقدمه لجمهور العلماء ، ورجال اللغـة
والأدب والنقد ، وطلاب البحث والمعرفة ، معتمدا بعد فضل الله
على حسن تقديرهم ، وكريم ثقتهم .

وما توفيقى الا بالله

محمد عبد المنعم خفاجى

القول في احوال المسند اليه (١)

حذف المسند اليه (٢) :

أما حذفه : فاما لمجرد الاختصار (٣) والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر (٤) .

واما لذلك مع ضيق المقام :

واما لتخفيف (٥) أن في تركه تمويلا على شهادة العقل وفي ذكره

(١) البحث هنا في احوال المسند اليه أي الأمور المعارضة له من حيث أنه مسند اليه ، أي لا من غير هذه الجهة ككونه حقيقة أو مجازا مثلا فانها عارضان له من حيث الوضع . وقدم المسند اليه على المسند لانه الركن الأعظم في الكلام .

(٢) راجع ص ٧٦ من المفتاح ودلائل الامجاز ص ١١١ — ١١٧ .

(٣) الواقع بعد اما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال وهذا كالصريح في أن المقتضى هو الخصوصية . ثم المراد حذفه القرينة معينة من غير اقلية شيء مقابله وحينئذ يكون لغرض معنى لا لمجرد امر لفظي .

وبلاحظ أن الحذف يتوقف على امرين : وجود القرينة ووجود المرجح للحذف على الذكر ، والثاني هو المقصود هنا بالتفصيل . اما الاول فيعلم من النحو .

(٤) حال من العبث . والحذف هنا لدلالة القرينة عليه وقيل أن ذكره يكون عبثا نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز أن يتعلق به غرض مثل التبرك والاستبذان والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك .

(٥) أي تخفيف المتكلم للسامع أي أن يوقع المتكلم في خيال السامع وفي وعيه أنه عدل الى أقوى الدليلين — دليل اللفظ ودليل العقل — واقواهما هو دليل العقل لاعتقار اللفظ اليه . وانما قال تخفيف لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضا هو اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن .

تعميلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكم بين الشهادتين ؟

واما لاختبار تنبيه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبيهه (١) .

واما لايهام أن في تركه تطهيرا له عن لسانك ، أو تطهيرا
لسانك عنه .

واما ليكون لك سبيل الى الانكار ان مست اليه حاجة (٢) .

واما لأن الخبر لا يصلح الا له حقيقة (٣) أو ادعاء .

واما لاعتبار آخر مناسب لا يهدى الى مثله الا العقل السليم
رائطع المستقيم (٤) كقول الشاعر :

تأل لي : كيف أنت ؟ قلت : عليل سهر دائم وحزن (٥) طويل

وق الكابل للبرد ما نصه : يحذف لعلم السامع بما يريد مثل « الهلال
والله » أي هذا الهلال ، والحذف فيه لأن الذكر مع علم السامع بالمحذوف
عبث .

(١) هل يتنبه بالقرائن الخفية أو لا . والقرائن عند الحذف قد تكون
واضحة وقد تكون خفية .

(٢) كتقولك غاسق فاجر عند قيام القرينة على أن المراد زيد لينتفى
لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره .

(٣) مثل : خالق لما يشاء . وهذا نص كلام المفتاح ص ٧٦ . ومثال
ما لا يصلح الخبر الا له ادعاء قولك : « وهاب الالوف » أي الأمير .

(٤) ومرد ذلك الى ذوق البليغ ، ومنه شيق المقام عن اطالة الكلام
بسبب شجر أو سابة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو مسجع
أو قافية أو ما أشبه ذلك كتقول الصياد : « غزال » فإن المقام لا يسع أن
يقال : هذا غزال فاصطادوه . وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين
مثل « جاء » . ومنه قولهم بعد أن يذكروا المدح : « غنى من شأنه كذا
وكذا » ، وبعد أن يذكروا الديار والمنازل « ربع كذا وكذا » .

(٥) مثال للاحتراز عن العبث مع تخيل العدول الى اقوى الدليلين =

وقوله (١) :

سأثيكر عمرا إن تراخت منيتي أيادي لم تمنن وإن هي جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا انزل زلت.

وقوله :

أضاعت لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
سجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب تأوى إليه كراكبه (٢)

وقول بعض العرب (٣) في ابن عم له موسر ، سأله فمنعه وقال :
« أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يمينك ؟ والله لا أعطيتك ، فتركه
حتى اجتمع القوم في ناديتهم ، وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذمه ،
فوثب إليه ابن عمه فلطمه فأنشأ يقول :

== والبيت سياتى شاهدا على شبه كمال الاتصال . وتجده في دلائل
الاعجاز ص ١٨٤ .

(١) ينسبان في معجم الشعراء لمحمد بن سعيد الكاتب وهو عريب
بغدادى وفي ابن السكيت أنها لأبى الأسود الدؤلى في عمرو بن سعيد بن
العامس . وفي شرح الحماسة نسبتها لعمرو بن كبل في عمرو بن ذكوان .
وينسبان لبراهيم بن العباس المولى الكاتب ، ولعمد الله بن الزبير أيضا
في مدح عمرو بن عثمان بن عفان . وهما شاهدان أيضا على لزوم ما لا يلزم
في النواقي ، وهما في ص ١١٤ من الدلائل والشاهد حذف المسند إليه من
صدر البيت الثانى أى « هو فتى » وذلك لتعينه ادعاء ، وبمعدها :

راى خلنى من حيث يخفى مكانها فكانت قدى عينيته حتى تجلت

(٢) البيتان لأبى الطمحان القينى ، ونسبها ابن قتيبة للقيظ بن زرارمة
ص ٢٧٢ معجم الشعراء ، وهما في المفتاح ص ٧٧ والشاهد حذف المسند
إليه من صدر البيت الثانى أى « هم نجوم سماء » ، لصون المسند إليه عن
لسان المسادح أو لادعاء تعينه وهو الأول ، والجزاع خرز فيه بياض
وسواد تشبه به العيون .

(٣) هو الأقيشر .

سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع
حريص على الدنيا مضيق لدينه وليس لما في بيته بمضيق (١)

وعليه قوله تعالى « صم بكم عمى » وقوله « وما أدراك ما هيه »
نار حامية • وقيام القرينة شرط في الجميع •
فكر المسند اليه :

وأما ذكره : فاما لانه الأصل (٢) ولا مقتضى للحذف •

وأما للاحتياط لضعف التعويل (٣) على القرينة •

وأما للتنبية على غباوة السامع •

وأما لزيادة الايضاح والتقريب (٤) •

وأما لاطهار تعظيمه (٥) ، أو اهانتة (٦) ، كما في بعض الأسماء
المحمودة أو المذمومة •

وأما للتبرك بذكره (٧) •

وأما لاستلذاذه (٨) •

(١) نسبها الدسوقي للمغيرة بن عبيد لله والصحيح انها للأقشير وهو
شاعر كان مقربا بالشراب وله شعر فيه ، وتجد البيتين في الدلائل ص ١١٦
وفي المفتاح ص ٧٧ ، والشاهد فيها حذف المسند اليه لما سبق ذكره •
(٢) أى الكثير أو ما يبنى عليه غيره • (٣) أى الاعتقاد •
(٤) وعليه قوله تعالى « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم
الفلحون » •

(٥) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو « أمير المؤمنين حاضر » •

(٦) أى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل
السارق اللثيم حاضر •

(٧) مثل : النبى عليه السلام قائل هذا القول •

(٨) مثل : الحبيب الحاضر •

واما لبسط الكلام حيث الاصفاء مطلوب (١) ، كقوله تعالى
«كافية عن موسى عليه السلام « هي عصاى » ، ولهذا زاد على
الجواب .

واما لنحو ذلك (٢) .

قال السكاكى : « واما لكون الخير عام النسبة الى كل مسند
آليه والمراد تخصيصه بمعنى كقولك « زيد جاء وعمرو ذهب وخالد فى
الدار » .

وقوله :

الله أنجح ما طلبت به والبر خير حقيقة الرجل (٣)

وقوله :

النفس رغبة اذا رغبتهما واذا ترد الى قليل تقنع (٤)

وفيه (٥) نظر : لأنه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف ، فعموم

(١) أى فى مقام يكون اصفاء السامع مظلوما للمتكم لعظمة السامع
وشرفه ، ولهذا يطال الكلام مع الاحباء .

(٢) كالتحويل مثال أمير المؤمنين يبارك بكذا ، وكالتعجب مثل : صبي
قاوم الأسد وكالاشهاد فى قضية والتسجيل على السامع حتى لا يكون له
سبيل الى الإنكار .

والمدار على الذوق فيما عده مقتضيا لخصوصية عيل به ، فنكات الذكر
والحذف الخ انها مدارها على الذوق وان لم يذكرها البلاغيون .

(٣) يوجد فى شعر امرئ القيس زعيم الشعراء الجاهليين ،
والصحيح انه لأمريء القيس بن عابس الكندى الصحابى .

(٤) هو لايبى ذؤيب الهذلى من مريثته المشهورة لابنائه .

(٥) أى فى كلام السكاكى المذكور — راجع ص ٧٧ المفتاح .

الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره (١) ،
والا فيكون ذكره واجبا (٢) .

تعريف المسند اليه (٣) .

وأما تعريفه : فلتكون الفائدة أتم لأن احتمال تحقق الصكم
متى كان أبعد كانت الفائدة في الاعلام (٤) به أقوى ، ومتى كان أقرب
كانت أضعف ، وبعده (٥) بحسب تخصيص المسند اليه والمسند ،
كما ازدادا (٦) تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازدادا عمدا ازداد
الحكم قربا ، وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا « شيء ما موجود »
وفي قولنا « فلان بن فلان يحفظ الكتاب » ، والتخصيص كماله
بالتعريف (٧) . ثم التعريف مختلف :

(١) أى بل لا بد ان ينضم اليها امر ثالث كالترك والاستلذاذ ونحو
ذلك ليترجح الذكر على الحذف .

(٢) لانتفاء شرط الحذف لاقتضائه عموم النسبة وإرادة التخصيص .
وجواب الاعتراض : ان عموم النسبة وإرادة التخصيص تتمسك لانتفاء
قربة الحذف وتحقيق له . (٣) أى إيراد المسند اليه معرفة . وقدم هنا
التعريف لأنه الأصل — لأن المقصود الحكم على شيء معين عند السامع — ،
وفي المسند التكرار لأن المقصود ثبوت مفهومه لشيء وأما التعريف فأمر زائد
على المقصود يحتاج لداع .

(٤) أى في الاخبار به . (٥) أى بعد تحقق الحكم .

(٦) أى المسند اليه والمسند .

(٧) أى فإمادته فائدة تقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لأنه كمال
التخصيص ، والنكرة وإن أمكن أن تخصص بالوصف بحيث لا يشاركها فيه
غيره كقولك « أعبد الها خلق السماء والأرض » و « لقيت رجلا سلم عليك
اليوم وحده قبل كل احد » لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لأنه وضعى
بخلاف تخصيص النكرة .

فان كان بالاضمار :

فاما لأن المقام مقام التكلم ، كقول بشار :
أنا المرعث لا أخفى على أحد ذرت بى الشمس للقاصي وللداني^(١)
وأما لأن المقام للخطاب ، كقول (٢) الحماسية :
وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتتى وأثمت بى من كان فيك يلوم
وأما لأن المقام مقام التنبية ، لكون المسند اليه مذكور أو في
حكم المذكور لقرينة كقوله (٣) :
من البيض الوجوه • بنى سنان لو أنك تستضى بهم أضاعوا
هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاعوا
وقوله تعالى « اعدلوا هو أقرب للتقوى » ، أى العدل (٤) •

(١) المرعث : المقرط ، وكان يلقب بذلك لرعته كانت له في صفه :
والرعة القرط ، ذرت : طلعت ، كناية عن شهرته ، ومثل البيت قول
المتنبي :

أنا الذى نظر الأعمى الى أدبى وأسمعت كلمتى من به صمم
وقول الكميت :

أنا الذى يجدونى فى صدورهم لا ارتقى صدرا منها ولا ارد
(٢) هى إمالة ترد على ابن الدبينة ، وتجد البيت فى المفتاح ص ٧٨ •

(٣) البيتان لآبى البرج المرى فى زمر بن سنان ، وبعدها :
بناة مكارم وأساة كلم دماؤهم من الكلب الشفاء
والشاهد : تعريف المسند اليه بضمير الغيبة لتقدم ذكره لفظا تحقيقا •
ومثله زيد جاء وهو يضحك •

(٤) التعبير بالمسند اليه بضمير غيبة لتقدم ذكره :
لفظا : حقيقة مثل حضر الطبيب وهو يتنسم ، أو تقديرا مثل : فى داره =

وقوله تعالى « ولأبويه لكل واحد منهما السدس » ، أى
والأبوى الميت .

وأصل الخطاب أن يكون لمعين (١) ، وقد يترك إلى غير معين (٢)
كما تقول : « فلان لثيم : ان أكرمته أهانك وان أحسنت ألبس
الك » ، فلا تريد مخاطبا بعينه ، بل تريد ان أكرم أو أحسن إليه » ،
تتفرجه في صورته الخطاب ليفيد العموم ، أى سوء معاملته غير
مختص بواحد دون واحد .

وهو في القرآن كثير ، كقوله تعالى « ولو ترى اذ المجرمون
ناكسو رؤوسهم عند ربهم » ، أخرج في صورة الخطاب لما أريد
العموم ، للقصد إلى تفضيع حالهم وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع
خفاؤها ، فلا تختص بها رؤية راء . بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل
في هذا الخطاب .

زيد ، وضرب غلامه زيد .

أو معنى : لدلالة لفظ عليه مثل « اعدلوا هو اقرب للتوى » ، أو دلالة
قرينة حال مثل « فلن ثلاثا ما ترك » أى الميت لأن الكلام في الارث .

أو حكما مثل ربه غنى .

(١) أى واحداً من أو أكثر ، لأن وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر .

(٢) وذلك على طريق المجاز المرسل بعلاقة الإطلاق ، وقيل ان ترك
الخطاب لذلك من الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر ، اذ هو على التحقيق
من وضع المفسر موضع المظهر ، لقوله تعالى « ولو ترى » الظاهر فيه
« ولو يرى كل احد » .

وان كان بالعلمية (١) :

فاما لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص (٢)
به ، كقوله تعالى « قل هو الله أحد » ، وقول الشاعر :

أبو مالك قاصر ففسره على نفسه ، ومشيح غناه (٣)

وقوله :

الله يعلم أني ما تركت قتالهم حتى علوا فرسى بأشقر مزبد (٤)

واما لتمظيمه - أو لأمانته ، كما في الكنى والألقاب المحسودة
والمذمومة (٥) .

(١) أي تعريف المستند اليه بإيراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع
مشخصاته ، والعلم موضوع للشيء - وهو الذات مثلا - ولشخصاته فهي
جزء من الموضوع له ، والمراد بها العوارض اللازمة للذات من حيث هي
ذات وهي التي لا تقوم الذات بدونها .

(٢) أي لاحضار المستند اليه بعينه وشخصه بحيث يكون متميزا عن
جميع ما عداه ، واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم
جائى ، فقد احضر باسم جنسه وهو « رجل » وأما « عالم » فقد جئى بها
لصحة الابتداء بالنكرة وقوله ابتداء أي لأول مرة واحترز به عن نحو جائى
زيد وهو راكب ، وقوله باسم مختص به أي بالمستند اليه بحيث لا يطلق
باعتبار هذا الوضع على غيره وان صح إطلاقه على غيره بوضع آخر
كالأعلام المشتركة ، واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب
والإشارة والموصول والمعرف بلام العهد الخارجى وبالإضافة . ومعنى
الاحضار هنا الالتفات والتوجه . . . وهذه القيود لتحقيق العلمية وهي
ثلاثة قيود : احضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به .
والأ فالقيود الأخير مفعن عما سبق لانه متى احضر باسم مختص به كان ذلك
الاحضار له بعينه ابتداء .

(٣) هو للمبتذل الهذلى . (٤) هو للحارث بن هشام يعتذر به عن
فراره يوم بدر . (٥) مثل ركب على ، وهرب معاوية ، فالاول مأخوذ
من الملو ، والثانى من المو وهو صريح الذنب .

وأما للكناية حيث الاسم صالح لها ، ومما ورد صالحا للكناية
من غير باب المسند إليه قوله تعالى « ثبت يدا أبى لهب » ، أى
جهنمى (١) .

(١) أى يؤتى بالمسند اليه عليها للكناية عن معنى يصلح العلم له —
أى لذلك المعنى بحسب معناه الأصلي قبل العلمية — نحو « أبى لهب فعل
كذا » كناية عن كونه جهنميا ، فأبو لهب بحسب الأصل مركب إضافي معناه
ملابس اللهب أى النار ملابسة شديدة ومن لوازم ذلك كونه جهنميا فأطلق
وأريد هذا اللازم فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول
وهذا الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وإن لم يكن هو المستعمل فيه
اللفظ إلى لازمه كلف في الكناية ولا يتوقف على إرادة لازم ما استعمل فيه
اللفظ .. وقيل أن الكناية هنا كما يقال : حاتم ويراد به لازم معناه بأن
يستعمل اللفظ ابتداء في ذلك اللازم الذى اشتهر اتصاف معناه به هو الجواد
لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال رأينا « أبى لهب » لينقل منه إلى الملزوم
وهو الشخص الكافر المعلوم ، فالكناية على هذا بالنظر للوضع الثانوى
وهو العلمى .

فعلى القول الأول اللفظ مستعمل في معناه الأصلي لينقل منه اللازم
معناه . وأما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل في المعنى الأصلي ولا في
المعنى الثانوى وهو الذات المعينة وإنما استعمل في لازمه ابتداء ، فحاتم
قد استعمل ابتداء في الجود اللازم للإنسان المعروف وهو الطائى لينقل منه
إلى كونه جوادا .. ويرد على القول الثانى أنه لو كان كذلك يكون حينئذ
استعارة لا كناية ، لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو رجل
آخر جواد للمشابهة ، وأن كان لعلاقة غيرها كالإطلاق والتقييد كان مجازا
مرسلا ، كما يرد عليه أنه لو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل
كذا مشيرا إلى كافر — والقصد أن الفعل صدر من غيره — وقولنا : أبى جهل
فعل كذا مشيرا إلى كافر لا يسمى أبى جهل ، كناية عن الجهنمى ، ولم يقل
به أحد ، ومما يدل على قساذ ذلك أيضا أن صاحب المفتاح وغيره مثلوا لهذه
الكناية بقوله تعالى : ثبت يدا أبى لهب ، ولا شك أن المراد به الشخص
المسمى بأبى لهب لا كافر آخر ، وحيث كان كذلك لم يكن كناية عن الجهنمى
إلا على القول الأول ، إذ على الثانى لا يكون كناية عنه إلا إذا كان المراد
شخصا غير المسمى بأبى لهب ...

هذا والكناية هى عند المصنف استعمال اللفظ في معناه ابتداء لينقل
منه اللازم ، وهى عند السكاكى استعمال اللفظ في لازم معناه لينقل منه
إلى الملزوم الذى هو معنى اللفظ الموضوع له .

- واما لايهام استنذاذه أو التبرك به (١) .
- واما لاعتبار آخر مناسب (٢) .

وان كان بالموصلية (٣) :

- فاما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة ،
- كقولك « الذى كان معنا أمس رجل عالم » .
- واما لاستعجان التصريح بالاسم (٤) .

واما لزيادة التقرير (٥) ، نحو قوله تعالى « وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه (٦) » ، فانه مسوق لتتريه يوسف عليه السلام عن

(١) مثال الاستنذاذ :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي يمكن ام ليلى من البشر
ومثال التبرك به : الله العادى ومجد الشفيع .

(٢) كالتناؤل مثل مسعد عندي ، والتطير مثل غراب فى الدار ،
والتسجيل على السامع ، أو التنبيه على غباوته الى آخر تلك الاعتبارات .

(٣) اى تعريف المسند اليه بايراده اسما موصولا .

(٤) مثل الذى يخرج من أحد السبيلين ناقض الوضوء .

(٥) اى تقرير الغرض المسوق له الكلام . وقيل تقرير المسند .

وقيل تقرير المسند اليه .

(٦) راودته اى يوسف عليه السلام والمرادة مفاعلة من راد يرود

إذا جاء وذهب ، وكان المعنى خادعته عن نفسه وتعلت فعل الخادع لصاحبه

عن الشيء الذى لا يريد أن يخرج من يده ، فيحتال عليه ان يغلبه ويأخذ

منه . والمسند اليه هو قوله « التى هو فى بيتها » متعلق براودته فالغرض

المسوق له الكلام نزاهة يوسف وعفافه والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز

أو زليخا ، لانه اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية

فى النزاهة .. وقيل هو تقرير للمسند وهو المرادة ، لما فيه من مرط

الاختلاط .. وقيل هو تقرير للمسند اليه لا يمكن وقوع الابهام والاشتراك فى

امرأة العزيز أو زليخا .

تفحشاء والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره .

وأما للتفخيم ، كقوله تعالى « فغشيهم من اليم ما غشيهم » (١)

وقول الشاعر :

مضى بها ما مضى من عقل شاربها وفي الزجاجة باق يطلب الباقي (٢)

ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى : « فغشاها ما غشى » ،
بيت الحماسة :

صبا ماصبا حتى علا الشيب رأسه فلما علاه قال للباطل : ابعده (٣)

وقول أبي نواس (٤) :

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا
وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذلك أاثام

وأما لتنبية المخاطب على خطأ (٥) ، كقول الآخر (٦) :

إن الذين ترونهم اخوانكم يشقى غليل صدورهم أن تصرعوا

(١) فإن في هذا الإيهام من التفخيم والتعظيم والتحويل ما لا يخفى .

(٢) البيت لأبي نواس . والضمير للخمر ، ويطلب الباقي أى من عقله ، وقوله « بها » أى معها .. وينسب لعبد الله بن العباس الربيعى .

(٣) البيت لدريد بن الصمة ، من أبيات يرثى بها أخاه عبد الله .

(٤) نهز بالدلو فى البئر : ضرب بها فى المساء لتمتلىء . أسام الماشية : أخرجها الى المرعى ، وإضافة سرح الى اللحظ من إضافة الصفة الى الموصوف يعنى اللحظ السارح ويقال : سرحت الماشية اذا ذهبت ترعى . والبيتان فى المثل السائر ص ١٧٥

(٥) سواء كان خطأ المخاطب أم خطأ غيره .

(٦) هو عبدة بن الطبيب ، ويقول السبكي : نسبه ابن المعتز لجريير

وانشده :

وأما للإيماء الى وجه بناء الخير (١) ، نحو « أن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين (٢) » .

ثم أنه (٣) ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخير ، كقوله :

أَنْ الَّذِي سَمَكَ لِسْمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَغْزَ وَأَطْوَلُ (٤)

أن الذين ترونهام خلانكم يشفى صداع رؤوسكم أن تصرعوا ترونها : تظنونهم . تصرعوا : تهلكوا وتصايوا بالحوادث . فنى البيت من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك أن فلانا وفلانا .

(١) أى الإشارة بمسئلة الموصول الى نوع الخير . يعنى تاتى بالموصول والمسلة للإشارة الى أن بناء الخير عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك .

(٢) أى صاغرين — ففيه إيماء الى أن الخير المبنى عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله « سيدخلون جهنم داخرين » هذا و « الوجه » فى كلام المصنف بمعنى الطريقة ، تقول عملت هذا العمل على وجه ملك أى على طريقته وقد نسر الخلقالى تبعاً للشيرازى الوجه بالعلة والسبب ، وهو خطأ لأن الإشارة الى العلة لا تطرد فى جميع الأمثلة ، بل هو ظاهر فى الآيتين وبشكل فى البيتين ، وقد يقال : ما ذكره الشارح (السعد) من خطأ التفسير المذكور أنها يتم لو كان هذا القائل رجح الضمير فى قوله « ثم انه ربما » الى الإيماء ، وهو أنها رجعه الى جعل المسند اليه موصولا ، وحينئذ فلا تخطئة .

(٣) أى الإيماء الى وجه بناء الخير أو جعل المسند اليه موصولا كما سبق بيان احتمال ذلك . والصحيح أن الضمير يعود الى الإيماء الى وجه بناء الخير .

(٤) هو الفرزدق . سبك : رفع . وهو يفتخر على جرير ببنيته فى تميم . وأراد بالبيت بيت الشرف والمجد . فنى قوله « أن الذى سبك السماء » إيماء الى أن الخير المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ، ثم غيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء أعظم منها وأرفع .

أو لشأن غيره (١) نحو « الذين كذبوا شيعيا كانوا هم
الخاسرين » .

قال السكاكي .

وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر (٢) ، كقوله :
ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول (٣)
وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله : ان
الذين ترونهم — البيت .

وفيه نظر ، إذ لا يظهر بين الايماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق
"خبر فرق ، فكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثاني ؟ ، والمستند اليه
في البيت الثاني (٤) ليس فيه ايماء إلى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد

(١) أي يجعل ذريعة إلى تعظيم شأن غير الخبر . وفي الآية ايماء إلى
أن الخبر المبني على الموصول مما ينشأ عن الخيبة والخسران ، وتعظيم
لشأن شيعي عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر
نحو أن الذي لا يحسن معرفة الفقه قد ألف فيه ، أو غيره نحو أن الذي
يتبع الشيطان خاسر فالموصول فيه ايماء إلى نوع الخبر المبني عليه ، وفي
ذلك الايماء تعريض بحقارة الشيطان .

(٢) أي يجعل الايماء إلى وجه بناء الخبر ذريعة إلى تحقيق الخبر
أي جعله محققا ثابتا ، والمحقق له في الحقيقة إنما هو الصلة التي حصل بها
الايماء لا نفس الايماء .

(٣) البيت لعبد بن الطبيب . . فإن في ضرب البيت بكوفة الجند
والمهاجرة اليها ايماء إلى أن شريق بناء الخبر مما ينشأ عن زوال المحنة
وانقطاع المودة ثم أنه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه ،
وهذا معنى تحقيق الخبر وهو منقود في مثل « أن الذي سبك المساء »
إذ ليس في رفع الله المساء تحقيق وتثبيت لثباته لهم بيتا ، فظهر الفرق بين
الايماء وتحقيق الخبر .

(٤) وهو « أن الذين ترونهم الخ » .

(م ٢ الايضاح — ج ٢)

أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه (١) .

وان كان بالإشارة :

فأما لتمييزه أكمل تمييز (٢) لصحة احضاره في ذهن السامع
بوساطة الإشارة حبا ، كقوله :

هذا أبو الصقر فردا في محاسنه (من نسل شيبان بين الضال والسلم) (٣)

وقوله (أى الحطيئة) :

أولئك قوم أن بنوا أحسنوا أثبنا وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا

وقوله (٤) :

واذا تأمل شخص ضيف مقبل متسريل سريال ليسل أغبر
أوما إلى الكوماء : هذا طارق نحرنتى الأعداء أن لم تنحري

(١) قال السعد في المطول : وجواب هذا الاعتراض أن العرف والذوق شاهدا صدق على أنك إذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون «أخوانا خلصا» أن الذين تظنونهم أخوانكم « كان فيه إيماء إلى أن الخير المبني عليه أمر يناق الأخوة ويبين المحبة .

(٢) أى تعريف المستند إليه بإيراد اسم إشارة لتمييز المستند إليه أكمل تمييز لغرض من الأغراض كالمدح وغيره .

(٣) البيت لابن الرومي يمدح أبا الصقر وزير المعتد . والضمال : جمع ضالة وهو شجر السدر البرى . والسلم جيع سلمية وهو شجر ذو شوك من شجر البادية . « وفردا » نصب على المدح أو الحال من الخبر ، يعنى أن قومه مقيمون بالبادية لأن فقد العز في الحضر .

(٤) الكوماء : اللاتة العظيمة الضخمة ، وتدل أن الأبيات في مدح حاتم الطائي ، وينسب لابن المولى وهو شاعر من مخضرمى الدولتين .

وقوله (١) :

ولا يقسيم على ضميم يراد به الا الأذلان : غير الحى والودت
هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشجع فلا يرثى له أحد

وأما للقصد الى أن السامع غيب لا يتميز الشيء عنده الا بالחס
كقول الفرزدق :

أولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جوير المجامع

وأما لبيان حاله (٢) في القرب أو البعد أو المتوسط ، كقولك : هذا
زيد وذاك عمرو وذاك بشر . وربما جعل القرب ذريعة الى التحقير
كقوله تعالى : « واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا ، أهذا
الذى يذكر آلهم » ، وقوله تعالى « وما هذه الحياة الدنيا الا لهو
ولعب » ، وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « ماذا أراد الله بهذا
مثلا » ؟ ، وقول عائشة — رضى الله عنها — لعبد الله بن عمرو بن العاص :
يا عجباً لابن عمرو هذا ، وقول الشاعر (٣) :

(١) هيا للبتيس خال طرفة . وهيا من شواهد التقسيم في باب
البديع كما سيأتى . والعير بفتح العين : الحمار . الرمة : القطعة من الجبل
البالى ، يشج : يكسر . الضميم : المذلة والهوان .

(٢) أى حال المسند اليه . وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة
من حيث انها تبين أن هذا مثال للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ،
ويبحث عنها علم المعانى من حيث انه اذا أريد بيان قرب المسند اليه يؤتى
بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور
المعبر عنه بشيء يوجب تصويره على أى وجه كان . . . ويقول عبد القاهر :
علم البلاغة هو على الجيلة بحيث يتفق لك من علم الاعراب خالصه ولبه
(ص ٣٦ من الدلائل) .

(٣) هو للهدلول انعميرى . ونسبه المبرد في كتابه (٢٢ ج ١) الى
ابى مسلم الشيباني رأت الشاعر امراته وهو يطحن بالرحا لاشيائه
فانكرت عليه . والمتعاصم الذى يدخل ظهره ويخرج صدره ضد الاحدب .

تقول ودقت نحرها بيمينها أبعلى هذا بالرحا المتقاعس ؟

وربما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعالى « الم ذلك الكتاب » ذهابا الى بعد درجته ، ونحوه « وتلك الجنة التي أوردتموها » ولذا قالت : فذلك الذي لمتني فيه ، لم تقل (فهذا) — وهو حاضر — رفعا لمنزلته في الحسن وتمهيدا للمعذر في الافتتان به . وقد يجعل (١) ذريعة الى التحقير كما يقال : ذلك اللعين فعل كذا .

واما للتعنّب — اذا ذكر قبل المسند اليه مذكور وعقب بأوصاف — على أن ما يرد بعد اسم الاشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف ، كقول حاتم الطائي (٢) :

ولله صعلوك يساور همه ويمضى على الأحداث والدهر مقدما
فتى طلبات لا يرى الخمص ترحة ولا شبعة ان نالها عد مغنما
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت تيمم كبراهن ثمت صمما
يرى رمحه وتبيله ومجنه وذا شطب غضب الضريبة مخدما
وأحناء سرج قاتر ولجامه عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما
فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه وان عاش لم يقعد ضعيفا مذمما

(١) أى البعد . هذا وقد بقى من الانقسام القسم الرابع وهو ان يقصد من القرب التعظيم بان ينزل قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى « ربنا ما خلقت هذا باطلا » .
(٢) الصعلوك : امقير . يساور : يغالب . الهم . الحزن او الأمل والغاية . الطلبات بكسر اللام جمع طلبية بالكسر ايضا وهى ما يطلبه الانسان . الخمص : الجوع . ترحة : شقاء . المغنم : الفخية . تيمم : قصد ، ثمت أى ثم . التصميم : العزم على الامر . المجن : الترس . والشطب في السيف : الخطوط في متنه . العضب : القاطع . الضريبة : حد السيف . المخدّم : القاطع . أحناء السرج جمع حنو بكسر الحاء وهو اسم لكل من قربوسيه المقدم والمؤخر . القاتر : السرج الجيد الواقع على الظهر . العتاد : ما تعدّه لأمر من الامور . الهيجا : الحرب . الطرف بكسر الطاء : الجواد الكريم الاصل . المسوم : من سام الخيل ارسلها للرعى او للاغارة .

فعدد له كما ترى خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقدا ،
والمسبر على ألم الجوع ، والأنفة من أن يعد الشبعة مفنما ، ونيمم
كبرى المكرمات ، والتأهب للحرب بأدواتها ، ثم عقب ذلك بقوله
(فذلك) فأفاد أنه جدير بأنصافه بما ذكر بعده .

وكذا قوله تعالى : « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم
الفلحون » ، أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص
المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح (١) .

واما لاعتبار آخر مناسب (٢) .

وان كان باللام (٣) :

(١) فقد عقب المشار اليه وهو « الذين يؤمنون » بأوصاف متعددة
من الايمان بالغيب واغابة الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالإشارة
تنبيهها على أن المشار اليهم اختفاء بما يرد بعد « أولئك » وهو كونهم على
الهدى عاجلا والفوز بالفلاح أجلا من أجل انصافهم بالأوصاف المذكورة .

(٢) مثل تنزيل المعقول منزلة المحسوس نحو « تلك عقبى الذين
اتقوا » ، و « ذلك هو النبيل والشرف » . ومثل تنزيل الغائب منزلة
الحاضر ، ومثل الاعتبارات التى سستاتى فى وضع اسم الإشارة المظهر
بوضع المضمر .

(٣) أى تعريف المسند اليه باللام ، وقبل المعرف هو « ال » ...
هذا ولام التعريف على تسمين :

١ — لام العهد الخارجى وتحتها اقسام ثلاثة : صريح بأن تقدم له
فكر صراحة — وكثائى بأن تقدم له ذكر كتابة — وعلمى بأن لم يتقدم له
ذكر أصلا لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرا أو لا ، ويسمى
النحويون اذا كان مدخولها معلوما حاضرا لام العهد الحضورى ، وان كان
غير حاضر لام العهد الذهنى .

فأما للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك (١) ، كما إذا قال لك قائل : جاءني رجل من قبيلة كذا ، فنتقول .. ما فعل الرجل ؟ ، وعليه قوله تعالى : « وليس الذكر كالأُنثى » ، أى وليس الذكر الذى طلبت (٢) كالأُنثى التى وهبت لها .

٢ — لام الحقيقة وتشمل أربعة أقسام : لام الحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الجنس — ولام العهد الذهني — ولام الاستفراق الحقيقي — ولام الاستفراق العرفي .. فإن أشير بها للحقيقة من حيث هى فهى لام الحقيقة أو الجنس ، وإن أشير بها إلى الحقيقة فى ضمن فرد مبهم فهى لام العهد الذهني ، وإن أشير بها إلى الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد فهى للاستفراق .

فانقسام اللام سبعة . وقيل لام الحقيقة اصل ولام العهد الخارجى اصل آخر ، وقيل الاصل لام العهد الخارجى ، وقيل لام الاستفراق ، وقيل الجميع أصول .

(١) أى للإشارة إلى حصّة من الحقيقة بمعودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة . يقال : عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته ، وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية .. فهى للدلالة على معين فى الخارج وأما الحقيقة فهى معينة فى الذهن .

(٢) أى الذى طلبته امرأة عمران ، فالأُنثى إشارة إلى ما تقدم ذكره صريحا فى قوله تعالى : « قالت رب انى وضعتها أنثى » لكنه ليس مستند إليه ، والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى « رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا » فإن لفظ « ما » وإن كان يعم الذكور والإناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث وهو المستند إليه .

هذا وقد يستغنى عن ذكره صريحا أو كناية ، وذلك لتقدم علم المخاطب به بالتقربة سواء كان حاضرا أم لا نحو خرج الأمير إذا لم يكن فى البلد إلا أمير واحد . فالعهد الحضورى والعلمى من أقسام العهد الخارجى لتحقق المشار إليه باللام خارجا .

وأما لارادة نفس الحقيقة (١) ، كقولك : الرجل خير من المرأة ،
والدينار خير من الدرهم ، ومنه قول أبي العلاء المعري :

والخل كالماء : يبدى لى ضمائرهم مع الصفاء ، ويخفيها مع الكدر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « وجعلنا من الماء كل شيء
حي » ، أى جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذى هو الماء ،
روى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار
خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه .. ونحوه : « أولئك الذين
آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة » .

* * *

والمعرف باللام (٢) قد باتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقته

(١) ليس المراد من الحقيقة الماهية الموجودة فى الخارج بل مفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد . ومن
ذلك : اللام الداخلة على المعرفات نحو : الكلية لفظ وضع لمعنى مفرد ،
لأن التعريف للماهية ، واللام الداخلة على القضية الطبيعية نحو : الحيوان
جنس .. وهنا نظير لأن لام الاستغراق ولام العبد الذهنى اعتبر فيهما
الأفراد مع أنها من أقسام لام الحقيقة واعتبار الأفراد يناق عدم اعتبارها ،
واجب بعدم ملاحظة الأفراد فيها بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن
القرائن ، وذلك صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلا كما فى لام الحقيقة أو تعتبر
بواسطة القرائن كالعهد الذهنى والاستغراق ..

(٢) أى لام الحقيقة كما فى المثلول لا اللام مطلقا ، بمعنى مطلق اسم
الجنس المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن
على فرد ما مبهم موجود من الحقيقة لمطابقة ذلك الواحد للحقيقة باعتبار
كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا إياها ،
وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة .. كما
فى لام الحقيقة — من حيث هى هى ، بل من حيث الوجود ، ولا من حيث
وجودها فى ضمن جميع الأفراد كما فى الاستغراق بل بعض غير معين .

الحقيقة كتقولك : ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق . مهود
في الخارج (١) وعليه قول الشاعر (٢) :

ولقد أمر على اللثيم يسبنى (فمضيت ثمت قلت لا يعنيني)

وهذا يقرب في المعنى من النكرة (٣) ، ولذلك يقدر يسبنى وصفا
للثيم لا حالا .

(١) وإذا كان هناك عهد في الذهن علو كأن هناك عهد خارجي كانت
اللعبة الخارجى .. ومن امثلة هذا النوع أيضا : واخاف ان ياكله
الذئب .

(٢) هو عميرة بن جابر الحنفي . والبيت في شواهد الجيلة الحالية .

(٣) أى المعرف بلام العهد الذهني في المعنى كالتكرة أى بعد اعتبار
القرينة وأما قبل اعتبارها فليس كالتكرة إذ هو موضوع للحقيقة المعينة
في الذهن .

وهو من جهة اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه ، بنسبها
وإذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها وعطف ببيان من المعرفة وعكسه
واسم كان ومفعولا أول لظن . وإنما قال « كالتكرة » ، لما بينهما من
تفاوت ما ، وهو أن التكرة مثل : ادخل سوقا ، معناها بعض غير معين
من جيلة أفراد الحقيقة ، والمعرف بلام العهد الذهني معناه نفس الحقيقة
وأنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر ، فالجرت من
اللام نحو « سوق » وذو اللام نحو « السوق » بالنظر الى القرينة سواء
وبالنظر الى نفسيهما مختلفان ، وهذا الفرق بناء على أن التكرة موضوعة
للأفراد المنتشر إما أن كانت موضوعة للماهية فالفرق أن تعين الماهية
وعهدينها معتبر في مدلول المعرف بلام العهد الذهني وغير معتبر في مدلول
التكرة وإن كان حاصللا ، فالفرق بينهما كالفرق بين اسم الجنس المفكر
كأسد وعلم الجنس كاسابة . وأعلم أن التكرة سواء كانت موضوعة
للأفراد المنتشر أو للمفهوم فهي لا توجد إلا في الأفراد المنتشر وإنما الخلاف فيما
وضعت له .. هذا ولتكون المعرف بلام العهد الذهني في المعنى كالتكرة قد
يعامل معاملة التكرة ويوصف بالجملة كتقوله « ولقد أمر على اللثيم
يسبنى » .

وقد يفيد الاستغراق ، وذلك اذا امتنع حملة على غير الأفراد
وعلى بعضها دون بعض كقوله تعالى : « ان الانسان (١) لفي خسر
الا الذين آمنوا » .

والاستغراق ضربان :

حقيقى (٢) كقوله تعالى : « عالم الغيب والشهادة » أى كل غيب
وشهادة .

(١) اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها المساهية من حيث هي
هى ، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد بل في ضمن الجميع بدليل
صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت
عن ذكره ، ودخوله فرع العموم الذى يدل على الاستغراق ، وما ذكر
شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لا مطلقا .

فاللام التى لتعريف العهد ذهنى ، والتى للاستغراق ، هي لام
الحقيقة حيلت على ما ذكرنا بحسب المقام والغربة ، ولهذا قلنا ان الضمير
في قوله : « يائى » « وقد يفيد » عائد الى المعرفة باللام المشار بها الى
الحقيقة ، فالمنظور له في الكل الحقيقة دون بعض الأفراد او كلها . وثم لا
العهد الخارجى فهو قسم برأسها اصل لكل خارجى .. هذا ولابد في لام
الحقيقة من ان يقصد بها الاشارة الى المساهية باعتبار حضورها في الذهن
ليتميز اسم الجنس المعروف كالرجعى عن اسماء الاجناس التكرات كرجعى
مثلا ، فالاشارة بها الى المساهية لا باعتبار حضورها في الذهن وان كانت
حاضرة فيه ضرورة انها موضوعة لها ولا يضع الواضع لفظا لمعنى الا اذا
كان حاضرا في ذهنه ، واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه الفرق بينهما
وبين المعرفة بالام العهد الخارجى العلمى ان لام العهد اشارة الى حقيقة
معينة من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى
نفس الحقيقة من غير نظر الى الأفراد هذا .. والفرق بين علم الجنس
واسم الجنس المعروف ان الاول يدل على التعيين والحضور الذى هو جزء
المسمى بجوهر اللفظ والثانى يدل على ذلك بالالة .

(١) وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة .

وعرف (١) كقولنا « جمع الأمير الصاغة » اذا جمع صاغة بلدة
أو أطراف مملكته فحسب ، لا صاغة الدنيا (٢) .

واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع (٣) ، بدليل أنه
لا يصدق « لا رجل في الدار » في نفى الجنس اذا كان فيها رجل
أو رجلان ، ويصدق « لا رجال في الدار » (٤) .

ولا تتافى بين الاستغراق وأفراد اسم الجنس (٥) :

(١) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف .
(٢) قيل المثال مبني على مذهب المسائلي القائل أن « ال » الداخلة
على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لا موصولة ، والا فاللام في اسم
الفاعل عند غيره موصولة .

وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث دون غيره ، نحو : المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا
هذه الصفة فعل في صورة الاسم — وال لا تدخل على الفعل — فلاد فيه
من معنى الحدث لأنه معتبر في الفعل . ولو سلم جريان الخلاف في اسم
الفاعل سواء كان بمعنى الحدث أو الثبوت فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق
سواء كان بحرف التعريف أو غيره كالإشاعة والموصول فإن الموصول أيضا
ما يأتي للاستغراق نحو « أكرم الذين يأتونك إلا زيدا » و « ضرب
القائمين إلا عمرا » .

(٣) وكذلك من استغراق المثني بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من
الأفراد والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين والجمع إنما يتناول كل جماعة
جماعة .

(٤) وهذا في الفكرة المنفية مسلم ، وأما في المعرفة باللام فليس مسلما
لأن الجمع المعروف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد ، فيكون
الجمع المعروف باللام مساويا في الاستغراق ، ولا فرق إلا في المفرد المستغرق
فلا يستثنى منه إلا الواحد بخلاف الجمع المستغرق فيستثنى منه الواحد
والمثنى والجمع .

(٥) لما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل على
وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده وهما متنافيان ، قال الخطيب
« ولا تتافى » ، وشرح عدم المتنافاة .

لأن الحرف انما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الواحدة والتعدد ولأنه بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعى ، أى معنى غولنا الرجل : « كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال » (١) ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع ، وللمحافظة على التثاقل بين المصفة والموصوف أيضا .

* * *

فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام*

اما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ، ونحوه علم الجنس كاسامة .

واما فرد معين وهو العهد الخارجى ، ونحوه العلم الخاص كزبد .

واما فرد غير معين وهو العهد ذهنى ونحوه النكرة كرجل .

واما كل الأفراد وهو الاستغراق ، ونحوه لفظ كل مضائنا الى النكرة كقولنا : كل رجل .

* * *

(١) الجواب الاول يتسلم ان الوحدة تنافى التعدد والثانى يمتنع تنافيهما .. وخلاصة الجواب الاول ان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفى ولازم التعريف انما يدخل على الاسم المفرد مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة والتعدد وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التثاقل اللفظى .

والجواب الثانى يرجع الى ان المفرد الداخلى عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الامراد ، ولأجل كونه بمعنى كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع وان حكاه الاخفش فى نحو « اهلك الناس الدينار المسفر والدرهم البيض » نظرا لكون ال للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحتقه .

وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج
الجواب عنه مما ذكرنا (١) :

ثم اختار (٢) — بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من
كون اللام موضوعا لتعريف العهد لا غير — أن المراد بتعريف الحقيقة
تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية ، أما لكون الشيء
حاضرا في الذهن لكونه محتاجا إليه على طريق التحقيق أو التهكم ،
أو لأنه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقتين (٣) ، وأما لأنه
لا يغيب عن الحس على أحد الطريقتين لو كان معهودا .

وقال (٤) :

(١) قال السكاكي : « ان قصد به — أي بالمعروف بلام الحقيقة —
الإشارة إلى المساهية من حيث هي لم تتميز من أسماء الأجناس التي
ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعي وذكرى والرجعي
والذكرى ، وان قصد به الإشارة إليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز
عن تعريف العهد » (ص ٩٣ من المفتاح) ، وجوابه أنا لا نسلم عدم تميزه
عن تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد إلى فرد معين
أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة فإن النظر فيها إلى نفس المساهية
والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم
الجنس النكرة ، وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعمده .. وقال السكاكي
في تنبيه كلامه : « وان قصد بتعريف الحقيقة » الاستغراق لزوم في اللام كونها
موضوعا لغير التعريف ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد
جميعا بين المتنافيين ... وكل ذلك على ما يرى فاسد ، والأقرب — بناء
على قول بعض أئمة أصول الفقه أن اللام موضوعا لتعريف العهد
لا غير — هو أن يقال : المراد بتعريف الحقيقة أحد قسمي التعريف وهو
تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية الخ .

(٢) أي السكاكي .

(٣) أي التحقيق أو التهكم .

(٤) أي السكاكي . أي أن لام الاستغراق موضوعا في أصلها
للحقيقة من حيث هي فتصلح من أصلها للاستغراق ولغيره بحسب اختلاف
المقدمات ، وهذا جواب من السكاكي عن تشكيكه في الاستغراق بعد جوابه =

« الحقيقة من حيث هي لا واحدة ولا متعددة ، لتحقيقها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى ، وأن كانت لا تنفك في الوجود عن أحدهما ، فهي صالحة للتوحد والتكثر ، فكون الحكم استغراقا أو غير استغراق إلى (١) مقتضى المقام : فإذا كان خطابيا (٢) مثل « المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم » حمل المعرف باللام — مفردا كان أو جمعا — على الاستغراق ، بعلّة ايهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين ، وإذا كان استدلاليا حمل على أقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع » (٣) .

== عن تشكيكه في تعريف الحقيقة ، ومبناه على ادخال لام الاستغراق في لام المعهد لأن الاستغراق لا يجوز أن يكون معنى اللام .. ورأى أن رأى السكاكي في اللام أقرب إلى البلاغة وأبعد عن اصطلاحات المنطق والنحو التي لا طائل تحتها .

- (١) خبر « فكون » ، أي راجع إلى مقتضى المقام .
 - (٢) المقام الخطابي هو الذي يكتفى فيه بالظن ، والاستدلال هو الذي يطلب فيه اليقين .
 - (٣) مثل حصل الدرهم وحصل الدراهم ، فيجعل الأول على درهم واحد والثاني على ثلاثة ، لأن هذا هو المتيقن فيهما .
- خلاصة للام التعريف واضسامها :
- اللام المعرفة تأتي : للمعهد الخارجي ، والحقيقة ، والمعهد الذهني ، والاستغراق :

١ — أما لام المعهد الخارجي :

فهو التي يراد بمدخولها معين في الخارج فردا أو أكثر ، ونعني بمدخولها إما : لتقدم ذكره صريحا أو كناية ، وإما لتقدم العلم به سواء كان حاضرا أو غير حاضر .

فالذكر الصريح مثل « فأرسلنا إلى فرعون رسولا نعضى فرعون الرسول » ، والكتائي مثل « وليس الذكر كالأنثى » فإن الذكر لم يتقدم ذكره صريحا بل كناية في قوله تعالى « نذرت لك ما في بطني محررا » فإن ما محتمل للذكر والأنثى ولكن بانضمام قيد التحرير إليه صار مرادا به الذكر .. ومثال التقدم العلمي وهو مشاهد حاضر أغلق الباب لداخل

عليك ، والعلمى الغير المشاهد « اذ هما في الغار » .. فالمعرف بلام العهد الخارجى نظير ضمير الغائب في وجوب تقدم مدخولها ، وهو ايضا نظير علم الشخص في الدلالة على فرد معين في الخارج . والفرق بينهما (علم الشخص والمعرف باللام هذه) ان الضميين في علم الشخص مستناد من اللفظ وفيه من اللام .

٢ - ولام الحقيقة :

هى التى يراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى ، أى بقطع النظر عن الأفراد وتسمى لام الجنس والطبيعة نحو الرجل خير من المرأة والانسان حيوان ناطق ولكلية ما دل على معنى مفرد .. والمراد من الحقيقة هنا ما يفهم من اللفظ سواء كان له تحقق في الخارج بتحقيق افراده كما قدمنا او في الذهن فقط نحو : المعتاة والغول .

٣ - ولام العهد ذهنى :

هى التى يراد بمدخولها الحقيقة لا من حيث هى بل باعتبار تحققها في فرد مبهم غير معين لا في الذهن ولا في الخارج ، نحو اطعم المسكين صدقة الفطر فانه ليس المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى لان "حقيقة لا تطعم ، ولا فردا معينا لان الفرض انه لا عهد ولا تعين له في الخارج ولا في الذهن ، كما انه ليس المراد الحقيقة باعتبارها في جميع الأفراد لاستحالته ، بل المراد بعض من الأفراد غير معين غلفظ اطعم قرينة على ارادة الفرد المبهم . ومما الفت نظرك اليه هنا ان المعرف باللام في هذا القسم بالنظر للقرينة مساو للنكرة في دلالة كل منهما على فرد مبهم وبالنظر الى لفظه وقطع النظر عن القرينة هو معرفة لفظا ومعنى ، اما لفظا فوجود اللام المعرفة وأما معنى غلأنه حينئذ دال على الحقيقة وهى واحدة معينة لا تعدد فيها .. فاللام بشيرة أبدا الى الحقيقة في ضمن الفرد عند ارادته والحقيقة معينة ، ومن ثم جاز معاملته بمعاملة النكرة نظرا الى القرينة ومعاملته بمعاملة المعرفة نظرا للفظ والمعنى بقطع النظر عن القرينة ، ولهذا تراهم يقولون في قول شاعر : ولقد امر على اللئيم يسبنى . الخ : ان جبلة يسبنى يجوز اعرابها حالا نظرا لان اللئيم معرفة ، وصيغة لانها نكرة نظرا للقرينة .

٤ - ولام الاستفراق :

هى التى يراد بها الحقيقة من حيث وجودها في جميع الامراد ،

والاستغراق قسمان حقيقي وعرفي ، فالحقيقي أن تراد الحقيقة في ضمن جميع الأمراد التي يتناولها اللفظ بحسب الوضع نحو « أن الإبرار لهم نعميم » ، والعرفي أن تراد الحقيقة في ضمن جميع الأمراد التي يتناولها اللفظ بحسب العرف نحو جمع الأمير الصاغة .

ولكن السكاكي بعد أن ذكر هذه الأقسام في باب المسند إليه ، قال في باب المسند : والقول يكون اللام لتعريف الحقيقة أو الاستغراق بشكل ، فأورد اعتراضا على كونها لتعريف الحقيقة واعتراضا آخر على كونها للاستغراق ، أما حاصل الاعتراض الأول فانه قال إذا أريد بكونها لتعريف الحقيقة أنها لتعريف الحقيقة من حيث هي بقطع النظر عن حضورها في الذهن لزم أن تكون أسماء الأجناس المصادر المجردة من ال معارف نحو ذكرى ورجعى وضرب وقتل لأنها موضوعة للحقيقة باتفاق ، وإذا لم يتميز اسم الجنس المجرد من ال عن المقترن بها يكون معرفة وكونه معرفة باطل بدليل أنه لا يصح في الاستعمال العربي وصفه بالمعرفة ، فلا يقال رجعى رجعى السريعة أو البطيئة ، وإنما تعرضت لأسماء الأجناس المصادر دون غير المصادر نحو رجل لأن الأمر هين في مثل رجل . فانه قيل أنه وضاع للفرد المنتشر بناء عليه فلا تعين في مدلوله .

فإن فرق بين اسم الجنس المعروف بلام الحقيقة والمجرد منها بأن الأول موضوع للماهية باعتبار حضورها في ذهن السامع وأن التعيين فيها مقصود ملحوظ بخلاف المجرد منها فإن التعيين فيه حاصل غير مقصود ، والفرق واضح بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد — أن فرق بينهما بذلك كان الفرق صحيحا ولكن بشكل الأمر من ناحية أخرى . وهي أنه لا يكون هناك حينئذ فرق بين المعروف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجي العلمي ، فإن كلا منهما أشير به إلى معهود في الذهن .. هذا هو اشكال السكاكي بایضاح .

وقد أجاب عنه بعض الكاتبين في الفرق بين المعروف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجي العلمي بأن مدلول لام العهد الخارجي فرد معين في الخارج ومدلول لام الحقيقة الحقيقية الملحوظة ذهنا ، والفرق واضح بين المدلولين .

ولكن السكاكي سلك في حل هذا الاشكال مسلكا آخر ، وأجاب عن هذا الاعتراض الوارد على كون اللام لتعريف الحقيقة أن اللام لتعريف

العهد مطلقا وتعريف الحقيقة من قبيل التعريف العهدي وذلك لأن تعريف العهد معناه الدلالة على ما هو حاصر في ذهن السامع معهود بين المتكلم والمخاطب عهدا تحقيقيا أو تقديريا تنزيليا ، فالعهد التحقيقي أن يتقدم ذكر مدلولها صريحا أو كناية أو يتقدم العلم به وتسمى اللام حينئذ لام العهد الخارجي ، والعهد التقديرى التنزيلى هو ألا يتقدم ذكر مدلولها لا صريحا ولا كناية ولا يتقدم العلم به ولكنه منزل منزلة المعهود في ذهن السامع لاعتبارات خطابية يأتى تفصيلها وهذا العهد يسمى التعريف فيه بتعريف لام الحقيقة سواء أريد بمدلولها الحقيقة من حيث هى أوق ضمن فرد بهم .

وتسمى اللام حينئذ لام العهد الذهنى فلام الحقيقة والعهد الذهنى تسميان بلام العهد الذهنى على رأى السكاكى وهى لم يشر بها الى تعيين مدلولها في ذهن السامع على سبيل التحقيق بل على سبيل تنزيله منزلة المعهود في ذهن السامع ولا عهد في الواقع . ولكى يتكشف لك مذهب السكاكى انكشافا أكثر اذكر ما قاله الشيرازى - : فالفرق بين اسم الجنس المترك والمعرف أنك اذا قلت جاء رجل كنت قد أحدثت في ذهن السامع شيئا ما كان حاضرا فيه ولا مقدرا حضوره بوجه من الوجوه الخطابية الإنيية ، واذا قلت جاء الرجل أو جاء الحبيب مثلا من غير أن يتقدم له ذكر ولا علم كنت قد أشرت الى موجود في ذهنه حاضرا على وجه الفرض والتقدير ، فاسم الجنس المعرف تعريف الحقيقة زاد على مفهوم غير المعرف منه بهذا القدر من التعمين وهو فرض وجوده الخطائى ، وبهذا القدر من التعمين استحق اسم التعريف .. والوجوه الخطابية التى تجعل مدخول لام الحقيقة حاضرا في ذهن على وجه الفرض والتقدير ترجع لأمور كثيرة : منها أن يكون محتاجا اليه على طريق التحقيق أو التحكم نحو الدينار خير من الدرهم والمسلم خسر يريد غير معين تهكبا به حيث لا يعمل بمقتضى الاسلام ، أو أن يكون عظيم الخطر معتودا به الهمم نحو والذين آمناهم الكتاب والحكم والنسوة ، أو يكون حاضرا لا يقيب عن الحس نحو جاء الحبيب .

هذا هو اعتراض السكاكى الذى أورده على كون اللام لتعريف الحقيقة وهذا هو جوابه عنه وجواب غيره .. أما اعتراضه على كون اللام للاستغراق فقد قال : أن القول يكون اللام للاستغراق يلزم عليه الجمع بين المتنايين وذلك بأن اللام تدل حينئذ على التعدد والمفرد الداخلة عليه على الوحدة ، والتعدد والوحدة متناقضان ، وقد أجاب عن هذا الاعتراض بأن =

وان كان بالاضافة (١) :

فاما لانه ليس للمتكلم الى احضاره في ذهن السامع طريق أخصر
منها كقوله (٢) :

« الاستغراق ليس مستفادا من المعرف باللام بطريق الوضع وانما يفهم من
المقام ، فان الحقيقة من حيث هي ليست بتوحدة لتحققها مع التعدد ولا بتعددة
لتحققها مع الوحدة اذ كانت ليست للتعدد فقط ولا للتوحد فقط .

فكون الحكم المحكوم به على مدخول اللام مستغرقا لجميع أفراد
وغير مستغرق يرجع الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه
بالظن حمل الحكم على الاستغراق وان المراد بمدخولها العام سواء كان
مدخولها مفردا نحو المؤمن غير كريم او جمعا نحو المؤمنون هيتون لينون
فالقام هنا خطابي لان هذه الاثلة من القضايا المقبولة من جهة الشرع وهنا
أريد بمدخولها الاستغراق والحكم ثابت لجميع الأفراد بسبب ان المتكلم
يلقى في خيال السامع ان تخصيص الحكم ببعض المؤمنين دون بعض مع تحقق
حقيقة الايمان في كل منهما ترجيح لأحد المتساويين بلا مرجح ، فوجب
الحيل على الاستغراق من أجلها .

اما اذا كان المقام استدلاليا ، فيحمل مدخول اللام على المتيقن وهو
الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع نحو حصل الدرهم ، فيراد من الدرهم
واحد فقط ، وحصل الدراهم ويراد ثلاثة فقط .

وقد اجاب صاحب الايضاح عن هذا الاعتراض الثاني بتبرئين
الاول بالمنع والثاني بالتسليم ، اما جواب المنع فحاصله ان المراد بالعموم
المدلول عليه باداة الاستغراق الكل الامرادي لا الكل المجموعي ، والفرق
بينهما ان يراد من مدخول اللام كل واحد بدلا عن الأفراد لا كل واحد مجتمع
مع الآخر ، وهذا لا يناق الوحدة في المدلول ، واما الكل المجموعي فيراد فيه
الفرد مجتمع مع الآخر ، وهذا الذي يناق الوحدة في المدلول وهو غير المراد .
وجواب التسليم : سلينا فرضا ان الوحدة هنا تتناق مع التعدد ، فان اداة
الاستغراق تدخل على المفرد مجردا عن الوحدة والتعدد ، فيصلح لان يراد
الحقيقة في ضمن الجميع .

(١) اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف .

(٢) البيت لجعفر بن عتبة الحارثي وهو من مخضرمي الدولتين ،
شاعر مقل غزل فارس مذكور في قومه .. اليمانيين : جمع يمان . مصعد :
(م ٣ الايضاح - ج ٢)

هواى مع الركب اليمانيين مصعد جنيب ، وجثماني بمكة موثق

واما لاغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة^(١) ، كقوله^(٢) :

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم أسود لها في غيل خفان أشبل

وقوله^(٣) :

قومي هم قتلوا (أميم) أخى فإذا رميت يصيمنى سهمى

واما لتضمنها^(٤) تعظيما لشأن المضاف اليه كقولك « عدى

حضر » فتعظم شأنك ، أو لشأن المضاف كقولك « عبد الخليفة ركب »

= مبعد ذاهب في الأرض . الجنيب : الجنوب . المستبوع الذى يتبعه قومه
ويقتبونه أمامهم . الجثمان : الشخص . الموثق : المقيد .

والشاهد في قوله « هواى » أى مهبوى ، فالإضافة أخصر من الذى
أهواه ونحوه والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في
السجن وجيبه على الرحل ، ولفظ البيت خبر معناه التأسف والتحسر على
معد الحبيب .

(١) المتعذر مثل اجتمع أهل الحق على كذا . والمرجوح أو المتعسر
مثل أهل البلد في رعاية .

(٢) البيت لمروان بن أبى حفصة الشاعر يمدح معن بن زائدة
الشيبياني ، وبنو مطر قومه بطن من شيبان . خفان : مأسدة قرب الكوفة .
الأشبل جمع شبل وهو ولد الأسد . والشاهد في قوله : بنو مطر فالإضافة
هنا تفتى عن التفصيل وتعداد أسمائهم .

(٣) هو الحارث بن ولة الجرمي ، وهو شاعر جاهلي غير الحارث
ابن ولة الشيباني . وأميم منادى وهي التي كانت تحضه على الأخذ بشئ
لخيه من قومه . . والشاهد في الإضافة هنا قوله « قومي » ، لاغنائها عن
تفصيل مرجوح .

(٤) أى الإضافة .

فتعظم شأن العبد • أو لشأن غيرهما (١) كقولك « عبد السلطان عند فلان » ، فتعظم شأن فلان • أو تحقيرا (٢) نحو ولد الحجام حضر •

وأما لاعتبار آخر مناسب (٣) •

تنكير المستند اليه :

وأما تنكيره (٤) : فلأفراد (٥) كقوله تعالى « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى » • أي فرد من أشخاص الرجال •

أو للنوعية (٦) ، كقوله تعالى « وعلى أبصارهم غشاوة » ، أي نوع من الأغشية غير ما يتعارفه الناس ، وهو غطاء التعامى عن آيات

(١) أي غير المضاف والمضاف اليه •

(٢) أي أو لتضمن الإضافة تحقيرا : للمضاف كالمثال ، أو للمضاف اليه نحو « ضارب زيد حاضر » أو لغيرهما نحو « ولد الحجام جليس زيد » ،

(٣) كتضمن الإضافة تحريضا على إكرام أو إدلال أو نحوهما نحو صديقك أو عدوك بالباب ، ومنه قوله تعالى « لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده » فإنه لما نهيت المرأة عن المضار أضيف الولد إليها استعطافا لها عليه ، وكذا الوالد . أو لتضمنها استهزاء أو تهكما نحو « إن رسولكم الذي أرسل اليكم لجنون » إلى غير ذلك من الاعتبارات .. وبذلك ينتهى بحث تعريف المستند اليه •

(٤) أي الاتيان به نكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو جمعا •

(٥) أي القصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس .. هذا ودلالة النكرة على المفرد ظاهرة إذا قلنا أنها موضوعة للفرد المنتشر ، أما إذا قلنا أنها موضوعة للحقيقة من حيث هي فإلادتها الأفراد باعتبار الاستعمال الأصلي لأن الحقيقة يكفى في تحققها فرد واحد •

(٦) أي القصد إلى نوع منه ، لأن التثنية كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا •

الله (١) .

ومن تنكير غير المسند اليه للأفراد قوله « ضرب الله مثلا رجلا » فيه شركاء متشاكسون ، ورجلا مسلما لرجل « (٢) » ، وللنوعية قوله تعالى « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » ، أى نوع من الحياة مخصوص ، وهو الحياة الزائدة ، كأنه قيل « ولتجدنهم أحرص الناس — وإن عاشوا ما عاشوا — على أن يزدادوا إلى حياتهم في الماضي والحاضر حياة في المستقبل » فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا لم يكن ذلك الشيء موجودا له حال وصفه بالحرص عليه ، وقوله تعالى « والله خلق كل دابة من ماء » يحتل الأفراد والنوعية ، أى خلق كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه (٣) .

أو للتعظيم والتهويل . أو للتحقير (٤) ، أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يعرف ، كقول ابن أبي السمط (٥) :
(غنى لا يبالى المدلجون بنوره إلى سبابه ألا تضىء الكواكب)
له حاجب في كل أمر يشينه وليس له عن مطالب العرف حاجب

-
- (١) وفي المفتاح أن التنكير للتعظيم أى عشادة عظيمة تحجب أبعارهم بالكلية وتحول بينها وبين الإدراك .
(٢) الشاعدين في تنكير « رجلا » للأفراد ، وغير مسند اليه ، ومتشاكسون أى مختلفون متنازعون . « وسليما » أى خالصا .
(٣) فتنكير : كل من « دابة » و « ماء » يحتل الأفراد أو النوعية وكل منهما ليس مسندا اليه .
(٤) أى تنكير المسند اليه قد يكون للتعظيم أو للتحقير .
(٥) في زهر الآداب أن البيت لأبي السمط بن أبي حفصة وجده مروان بن أبي حفصة الأكبر .
ومثله :
ولله منى جانب لا اضيعه وللهم منى والخلاعة جانبيه
والحاجب : المانع . يشين : يعيب .

أى له حاجب أى حاجب ، وليس له حاجب ما .

أو للتكثير كقولهم « ان له لا بلا » و « ان له لنمنا » (١) ، يريدون الكثرة . وحمل الزمخشري التكثير في قوله تعالى « قالوا ان لنا لأجرا » عليه (٢) .

أو للتقليل كقوله تعالى « وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ، ومساكن طيبة في جنات عدن ، ورضوان من الله أكبر » ، أى وشىء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله ، لأن رضا الله سبب كل سعادة وفلاح ، ولأن العبد إذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر في نفسه مما وراءه من النعم وإنما تنها له برضاه ، كما إذا علم بسخطه تنقصت عليه ولم يجد لها لذة وإن عظمت .

وقد جاء التعظيم والتكثير جميعا (٣) ، كقوله تعالى « وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك » ، أى رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام . وأعمار طويلة ونحو ذلك .

والساكنى لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير والتقليل . ثم جعل التكثير في قولهم « شر أمر ذا ناب » للتعظيم ، وفي قوله تعالى

(١) هذا من تكثير غير المسند اليه ، إلا إذا نظرنا الى ان اسم ان اصله المبتدأ .

(٢) أى على التكثير . هذا والفرق بين التكثير والتعظيم ان التكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما في قوله « ان لنا لا بلا » أو تقديرا كما في قوله تعالى « ورضوان من الله أكبر » ، وأما التعظيم فيحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة وكذا التحقير والتقليل .

(٣) وقد يتكرر للتخفيف والتقليل معا مثل « حصل لى منه شىء » أى شىء حقير قليل .

« ولئن مسبتهم نفحة من عذاب ربك » لخلافه (١) . وفي كليهما (٢) نظرا
أما الأول فلما سيأتى (٣) ، وأما الثانى فلان خلاف التعظيم مستفاد من
البناء للمرة ومن نفس الكلمة ، لأنها أما من قولهم « نفحت » الريح
إذا هبت أى هبة ، أى من قولهم « نفح الطيب » إذا فاح أى موحة
كما يقال شمة ، واستعماله بهذا المعنى (٤) فى الشر استعارة إذ أصله
أن يستعمل فى الخير ، يقال « له نفحة طيبة » أى هبة من الخير (٥) .
وذهب (٦) أيضا الى أن قوله تعالى « يا أبت انى أخاف أن يمسك عذاب
من الرحمن » بالاضافة ، اما لتحويل أو لخلافه (٧) ، والظاهر أنه لخلافه
واليه ميل الزمخشري ، فانه ذكر أن ابراهيم صلى الله عليه وسلم
لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه ، حيث لم يصرح فيه أن
العذاب لاحق له لاصق به ، ولكنه قال : « انى أخاف أن يمسك عذاب
من الرحمن » ، فذكر الخوف والمس ونكر العذاب .

وأما التنكير فى قوله تعالى (ولكم فى القصص حياة) فيحتمل

(١) أى للتحقير ، راجع ص ٨٣ من المنهاج . . والمثل « شر امر
ذا ناب » يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله . وذو الناب : السبع والمراد
به هنا كلب .

(٢) أى فى كلا الجمليين .

(٣) أى فى بحث تقديم المستند اليه .

(٤) وهو أن تكون « نفحة » من « نفح الطيب » .

(٥) وجواب الاعتراض على كلام السكاكى فى « نفحة » أنه ان أراد
أن لبناء المرة بدخلا فى اعادة التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير لأنه
مما يقتل الشدة والضعف ، وان أراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم
من بناء المرة ونفس الكلمة بحيث لا مدخل للتنكير أصلا فممنوع للفرق الظاهر
بين التحقير فى « نفحة من عذاب » وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة .

(٦) أى السكاكى .

(٧) أى للتحقير .

النوعية والتمظيم ، أى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة ، لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا ، و نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص ، فان الانسان اذا هم بالقتل تذكر الاقتصاص فارتدع فسلم صاحبه من القتل وهو من القود ، فتسبب لحياة نفسين .

ومن تنكير غير المسند اليه للنوعية (وأمطرنا عليهم مطرا) ، أى وأرسلنا عليهم نوعا من المطر عجيبا ، يعنى الحجارة ، ألا ترى الى قوله تعالى « فساء مطر المنذرين » ... وللتحقير (١) « ان نخلنا الاظنا » (٢)

وصف المسند اليه (٣) :

وأما وصفه : فلكون الوصف تفسيرا له كاشفا عن معناه فتقولك « الجسم الطويل العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله (٤) » :

(١) أى ومن تنكير غير المسند اليه للتحقير .

(٢) أى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقلل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية مع التاكيد لا للتاكيد المجرد ، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع « ما ضربته الا ضربا » على ان يكون المصدر للتاكيد ، لان مصدر ضربته لا يحتل غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يحتل المستثنى وغيره . هذا وكما ان التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعميم فكذلك صريح لفظ البعض ، مثل « ورتعنا بعضهم درجات » ، أراد محمدا (ص) ، معنى هذا الابهام من تعظيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى .

(٣) الوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الانسب ههنا ، وأوفق بقوله « وأما بيانه » « وأما الاندال منه » . أى وأما ذكر الثبوت له .

(٤) فان مجموع هذه الأوصاف بما يوضح الجسم ويقع تعريفا له ، وهى بحسب المعنى صفة واحدة .

ونحوه في الكشف قول أوس (١) :

الألمى الذى يظن بك الظـ من كأن قد رأى وقد سمعا

حكى أن « الأصمى » سئل عن « الألمى » فأئشده ولم يزد .
وكذا قوله تعالى « ان الانسان خلق هلوعا ، اذا مسه التر جزرعا ،
واذا مسه الخير منوعا » ، قال الزمخشري : « الهلع : سرعة الجزع
عند مس المكروه ، وسرعة المنع عند مس الخير ، من قولهم : ناقة
هلوع » : سريعة السير ، وعن أحمد بن يحيى (ثعلب) (٢) : قال لى
محمد بن عبد الله بن طاهر : ما الهلع ؟ قلت : قد غمره الله تعالى ..
انتهى كلام الزمخشري .

أو لكونه مخصصا له (٣) نحو « زيد التاجر عندنا » :

(١) هو أوس بن حجر يرثى فضالة بن كعدة .
هذا البيت مثل المثال السابق في كون الوصف للكشف والإيضاح
وإن لم يكن وصفا للبسند اليه .. « وكان » مخففة من الثقيلة واسمها
ضمير الشأن والجملة حال من فاعل « يظن » . « والألمى » معناه الذكى
المتوقد . والوصف بعده يكشف عن معناه ويوضحه ، لكن ليس ببسند
اليه . لأنه إما مرغوع على أنه خير « ان » في البيت السابق : ان الذى جمع
السميحة والنجدة والبر والتقى جميعا .

أى جميعا ، فهي توكيد للأربعة الأوصاف قبلها ، أو منصوب على
أنه صفة لاسم ان أو بتقدير « أعنى » . وخير ان حينئذ في قوله بعد عدة
بيات :

أودى فلا تنفع الأشاحه من امر لمراء يحاول البدعا

(٢) أحد أئمة اللغة والنحو توفى عام ٢٩١ هـ .

(٣) أى لكون الوصف مخصصا للبسند اليه . أى مغللا لاشتراكه ،
أى إذا كان مكررا مثل رجل تاجر عندنا — أو رافعا لاحتماله — أى الاحتمال
الواقع فيه إذا كان معرفة — والمراد بالاحتمال الذى يقتضيه هو الاشتراك
اللفظى . والمشارك اللفظى هو ما وضع لأكثر من معنى بأوضاع متعددة =

أو لكونه مدخا له كقولنا « جاء زيد العالم » ، حيث يتعين (١)
فيه (زيد) قبل ذكر العالم . ونحوه من غيره (٢) قوله تعالى
« بسم الله الرحمن الرحيم » ، وقوله تعالى « هو الخالق البارئ
المصور » .

أو لكونه ذما له ، كقولنا : ذهب زيد الفاسق ، حيث يتعين فيه
زيد قبل ذكر الفاسق . ونحوه من غيره قوله تعالى « فإذا قرأت القرآن
فاستمع بالله من الشيطان الرجيم » .

أو لكونه تأكيدا له كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما (٣) .

أو لكونه بيانا له كقوله تعالى « لا تتخذوا الهين اثنين ، إنما هو
إله واحد » : قال الزمخشري : الاسم الحامل لمعنى الأفراد والتنبيه
ذال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص ، فإذا أريدت الدلالة
على أن المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع
بما يؤكد فدل به على القصد إليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت

« كزيد » ، إما الاشتراك المذكور قبل الاحتمال فالمراد به الاشتراك المعنوي ،
والاشتراك المعنوي ما وضع لمعنى واحد مشترك بين أفراد . فالتخصيص
يكون في المعارف والنكرات ، وله فردان : تقليل الاشتراك ، ورفع الاحتمال .
وعند النحويين التخصيص تقليل الاشتراك في النكرات فقط إما رفع الاحتمال
في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص سواء كانت المعارف أعلاما أو غيرها .
ثم إن ما ذكر لا يتأتى في المعرف بلام الجنس لأن مدلوله الجنس وفيه الاشتراك
لصدقه على كثيرين موصفه لا يوضحه بل يخصه كالنكرات ، ولا يتأتى
أيضا في المعرف بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البديل
فوصفه لا يوضحه أيضا بل يخصه ، فلعل مرادهم بالمعارف ما عدا هذين .
(١) أى إذا كان يتعين ، فهو قيد ، والا كان الوصف مخصصا ، أى
أن الظاهر فيه ذلك عند عدم التعين وأن صح أن يراد فيه المدح أو الذم .

(٢) أى غير المستند إليه .

(٣) غلظت الأمس مما يدل على الدبور .

انما هو اله ولم تؤكد به « واحد » لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية لا الوجدانية (١) .

وأما قوله تعالى : « وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه » فقال السكاكي : شفع دابة به « في الأرض » وطائرا به « يطير بجناحيه » لبيان أن القصد بهما الى الجنسين ، وقال الزمخشري : معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل : وما من دابة في جميع الأرضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه (٢) .

* * *

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة ، وشرطها أن تكون خبرية لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، فلم يستقم أن تكون انشائية مثله . وقال السكاكي : لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف ، لأن الوصف انما يؤتى (به) ليميز به الموصوف مما عداه ، وتمييز المتكلم شيئا من شيء بما لا يعرفه له محال ، فما لا يكون عنده محققا للموصوف يمتنع أن يجعله وصفا له ، بحكم عكس النقيض ، ومضمون الجمل الطنبيية كذلك (٣) ، لأن الطلب يقتضى مطلوبا غير متحقق ، لامتناع طلب الحاصل ، فلا يقع شيء منها صفة لشيء .

(١) يقول السعد في المطول : وليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا .

(٢) فكلام الزمخشري يؤكد كلام السكاكي في أن القصد الى الجنسين ، فباعتبار ان الوصف لبيان ان القصد الى الجنس اناد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة .

(٣) أى ليست متحققة لموصوفها ولا يعلم المتكلم تحققها له .

والتعليل الأول (١) أعم ، لأن الجملة الانشائية قد لا تكون طلبية كقولنا: نعم الرجل زيد ، وبئس صاحب عمرو ، وربما يقوم بكر ، وكم غلام ملكت ، وعسى أن يجيء بشر ، وما أحسن خالدا ، وصيغ العقود نحو بعت واشتريت ، فإن هذه كلها انشائية وليس شيء منها بطلبية .. ولامتناع وقوع الانشائية صفة أو خبرا قيل في قوله :

(حتى إذا جن الظلام واختلط) جاءوا بمدق: هل رأيت الذئب قط (٢)

تقديره جاءوا بمدق مقول عنده هذا القول ، أى بمدق يحمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه له : هل رأيت الذئب قط ، فهو مثله في اللون لايراده في خيال الراى لون الذئب لورقته . وفي مثل قولنا : زيد اضربه أو لا تضربه تقديره مقول في حقه « اضربه أو لا تضربه » .

توكيد المسند اليه :

وأما توكيده : فالتقرير (٣) كما سيأتى في « باب تقديم الفعل وتأخيره » .

(١) وهو أن الجملة الواقعة صفة في المعنى حكم على صاحبها كالخبر فلم يستقم أن تكون انشائية مثله ، وهو تعليل الخطيب ، وهو اسم من تعليل السكاكي .

(٢) البيت للعجاج الراجز يصف قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم انوه بلبن مخلوط بالماء يشبه لون الذئب .

(٣) أى تقرير المسند اليه أى تحقيق مفهومه ومدلوله ، أى جعله ثابتا محققا مستقرا بحيث لا يظن به غيره ، نحو جاءنى زيد إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حبله على معناه . وقيل : المراد تقرير الحكم نحو أنا عرمت ، أو المحكوم عليه ، نحو أنا سمعيت في حاجتك وحدى أو لا غيرى ، وفيه نظر لأن المثال الأخير الذى هو لتقرير المحكوم عليه ليس من تأكيد المسند اليه فى شيء ، لأن وحدى حال ، ولا غيرى عطف على المسند اليه . فليسا من التأكيد الاصطلاحي كما هو المراد —

أو لدفع توهم التجوز (١) أو السهو (٢) ، كقولك : عرفت أنا ، وعرفت أنت ، وعرف زيد زيد ، أو عدم الشمول (٣) كقولك « عرفتى الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم » .

ولو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ما هو أعم من الاصطلاحى فلا نسلم وجود تأكيد المسند اليه في المثالين بل فيهما تأكيد التخصيص ، أما « أنا عرفت » وهو المثال الأول الذى هو لتقرير الحكم فليس أيضا من تأكيد المسند اليه لأن تأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، لأن تقرير الحكم في « أنا عرفت » إنما هو من تقديم المسند اليه ، وهذا الرد مبنى على أن المراد بالتأكيد هنا أعم من المعنى الاصطلاحى .

(١) أى التكلم بالمجاز — والمجاز هنا مراد به ما هو أعم من المعنى واللفظى — نحو زارنى الأمير الأمير أو نفسه أو عينه ، لئلا يتوهم أن اسناد الزيارة إلى الأمير مجاز وأن الزائر رسوله مثلا .

(٢) أى لدفع توهم السهو . قيل توهم التجوز خاص بالتأكيد المعنوى ودفع السهو خاص بالتأكيد اللفظى ورجح عبد الحكيم والسعد أن المعنوى يجيء لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو ، والصحيح أيضا أن التوكيد اللفظى قد يكون لدفع توهم التجوز أو السهو المعنوى وبهذا يشعر كلام الخطيب والأمثلة التى أتى بها لدفع توهم السهو لاشتغالها على التأكيد المعنوى واللفظى .

(٣) أى لدفع توهم عدم الشمول ، لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجيء إلا أنك لم تعتمد بهم وأنك أطلقت القوم على الاعتبار منهم من إطلاق الكل على البعض مجازا لغويا مرسلا ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بنسأء على أنهم في حكم شخص واحد فيكون اسناد الفعل الواقع من البعض للكل مجازا عقليا ، كقولك : بنو فلان قتلوا زيدا وإنما قتله واحد منهم . . هذا وقد اعترض السعد في المطول على ذكر « دفع توهم الشمول هنا » لأنه من قبيل دفع توهم التجوز ، لأن كلهم مثلا إنما يكون تأكيدا إذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتبلا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ، وقال : إن ذكر « عدم الشمول » هنا إنما هو زيادة توضيح لا غير ، واستدل بكلام لعبد الله بن قاهر يؤيد ذلك . وقال السيد : هذا إنما يصح إذا أريد بالتجوز ما يتناول المعنوى واللفظى ، وأما إذا خص بالتجوز المعنوى كما يشعر به كلام السكاكى فلا يد من التعرض لعدم الشمول . فانه تجوز لفظى لم يندرج في التجوز المذكور على هذا التقدير .

السكاكي : ومنه « كل رجل عارف » ، وكل انسان حيوان .

وفيه نظر : لأن كلمة كل : تارة تقع تأسيسا — وذلك اذا افادت الشمول من أصله ، حتى لولا مكانها لما عقل — وتارة تقع تأكيدا وذلك اذا لم تقدمه من أصله ، بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملا في غيره — أما الأول فهو أن تكون مضافة الى نكرة ، كقوله تعالى « كل حزب بما لديهم فرحون » وقوله « وكل شيء فصلناه تفصيلا » وقوله « وهم من كل حبيب ينسلون » ، وأما الثاني فما عدا ذلك ، كقوله تعالى « فمسجد الملائكة كلهم » . وهى فى قوله : كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الأول لا الثانى (١) ، لأنها لو حذفت منهما لم يفهم الشمول أصلا .

بيان المسند اليه (٢) :

وأما بيانه وتفسيره : فلايضاحه باسم مختص به (٣) كقولك « قدم صديقك خالد » .

(١) أى للناسيس لا للتاكيد .

(٢) أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان .

(٣) المراد بالايضاح رفع الاحتمال فيه سواء كان نكرة أم معرفة . هذا ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح من الاول كما يدل عليه كلام سيبويه لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما . وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله :

والمؤمن للعائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الفيل والسند فالواو للقسم ، والمؤمن : هو الله تعالى من الايمان ، والطير : عطف بيان للعائذات ، والفيل والسند : موضعان فى جانب الحرم ، فيهما الماء ، والعائذات بفعول « مؤمن » أو مضاف اليه : وجواب القسم فى البيت التالى وهو « ما ان اتيت الخ » ، فالطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما يختص بها . هذا وقد جىء عطف البيان لغير الايضاح كالممدح فى قوله تعالى : « جعل الله الكعبة البيت الحرام قبلا للناس » ، فالبيت الحرام عطف بيان للكعبة جىء به للمدح لا للايضاح كما نجىء الصفة لذلك .

الابدال من المسند اليه :

وأما الابدال منه : فلزيادة التقرير والايضاح ، نحو جاءني زيد أخوك ، وجاء القوم أكثرهم ، وسلب عمرو ثوبه ، ومنه في غيره (١) قوله تعالى « اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم » (٢) .

العطف على المسند اليه :

وأما العطف : فلتفصيل المسند اليه مع اختصار ، نحو (جاء زيد

(١) أي غير المسند اليه .

(٢) هذا وقوله لزيادة التقرير يوصىء الى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة — والمبديل منه وصلة للبديل ، فالبديل هو الذي تنتم به فائدة الكلام غصار كأنه المقصود حقيقة لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقرا له بل هو المقرر للأول ، والتقرير زيادة تحصل تبعاً وضمناً بحسب أصل الكلام . أما التأكيد فالغرض منه نفس التقرير والتحقيق ، ولذا عبر هنا « بزيادة التقرير » وفي التأكيد « بالتقرير » وقد مثل المصنف للبديل المطابق وبديل البعض وبديل الاشتغال . وبينان التقرير في هذه الأنواع الثلاثة أن التكرير في بديل الكل مفيد للتقرير ، أما بديل البعض والاشتغال فالمتبوع فيها يشتمل على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور : أما في البعض فظاهر ، وأما في الاشتغال فلأن معناه أن يشتمل المبديل منه على البديل لا اشتغال الطرف على المخلوف بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً . ومتقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبديل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له ، وبالجملية يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التسابع نحو « أعجبتني زيد » إذا أعجبتك عليه بخلاف « ضربت زيدا » إذا ضربت جواده مثلاً ، ولهذا صرحوا بأن نحو جاءني زيد أخوه بدل غلط لا بديل اشتغال كما زعم ابن الحاجب . ثم بديل البعض والاشتغال بل بديل الكل أيضاً لا يخلو عن ايضاح وتفسير . ولم يتعرض لبديل الغلط لأنه لا يقع في نصيح الكلام .

وعمره وخالد (١) ، أو لتفصيل المسند (٢) مع اختصار : نحو (جاء زيد فعمرو) أو (ثم عمرو) ، أو (جاء القوم حتى خالد) (٣) . ولا بد في (حتى) من تدريج ، كما ينبىء عنه قوله (٤) :

وكننت غتى من جند ابليس فارتمى بى الحال حتى صار ابليس من جندى

أو لرد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب : كقولك (جاءنى زيد لا عمرو (٥)) ، لن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءاك

(١) فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مترتبين مع مهلة أو بلا مهلة . واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاتنى زيد وجاءنى عمرو » ففيه تفصيل للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه وليس فيه اختصار .

(٢) أى بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاتنى زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة » .

(٣) فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند الا ان الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ ، وثم على الترتيب والتراخي ، وحتى على ان اجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ، فمعنى تفصيل المسند في حتى ان يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى اجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى . فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل المسند اليه فلم لم يقل او لتفصيلها معا ، فالجواب انه فرق بين ان يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين ان يكون الشيء مقصودًا منه ، وتفصيل المسند اليه في هذا الثلاثة وان كان حاصلًا لكنه غير مقصود .

(٤) البيت لأبى نواس .

(٥) لن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد فيكون قصر قلب ، أو أنهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد . وخالف الشيخ عبيد القاهر في الدلائل فذكر أن العطف بلا ، إنما يستعمل في قصر القلب فقط . و « لكن » أيضا للرد الى الصواب الا أنها لا تأتى لنفى الشركة فلا تكون قصر افراد بل قصر قلب فقط ، فتحو « ما جاتنى زيد لكن عمرو » انها يقال لن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا لن اعتقد أنهما جاءاك جميعا ، وهى عند النحاة لقصر =

جميعا : وقولك : ما جاءني زيد لكن عمرو لن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو .

أو لصرف الحكم عن محكوم له إلى آخر ، نحو (جاءني زيد بل عمرو) ، وما جاءني زيد بل عمرو (١) .

== الأفراد فقط لأنهم جعلوها للاستدراك الذي هو رجع ما يتوهم من الكلام السابق ، أما عند البيهقيين الذين يجعلونها للقلب فقط فلا استدراك فيها عندهم . ثم أن الخلاف بين البيهقيين والنحويين أنها في النفي وإما كونها لقصر القلب أو الأفراد في الإثبات فلا قائل به لأن مفهوم كلام النحويين اختصاصها بالنفي .

(١) قبل للاضراب عن المتبوع والاعراض عنه وصرف الحكم إلى التابع . ومعنى الاضراب عن المتبوع عند الجمهور أن يجعل في حكم المسكوت عنه ، لا أن ينفي عنه الحكم قطعا كما ذهب إليه ابن الحاجب حيث عنده كل من التابع والمتبوع مقصود بالنسبة وأن كان أحدهما بالإثبات والآخر بالنفي كما في العطف بلا ولكن . ومعنى صرف الحكم في العطف ببل في الكلام المثبت ظاهر ، لأن المتبوع في الإثبات إما في حكم المسكوت عنه (كما يرى الجمهور) أو يحقق النفي (كما يرى ابن الحاجب) . أما في النفي فصرف الحكم بمعناه ظاهر أيضا أن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه كما هو رأي المبرد ، أو بتحقيق الحكم للمتبوع كما هو مذهب ابن الحاجب ، حتى يكون معنى « ما جاءني زيد بل عمرو » أن « عمرا » لم يجرى وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال كما هو مذهب المبرد ، أو مجيئه بتحقيق كما هو مذهب ابن الحاجب ، أما أن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى « ما جاءني زيد بل عمرو » أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال ، فالحاصل أن .

١ — المبرد يرى أن الثاني صرف عنه الحكم ولابد ، والاول يحتل ثبوت الحكم ونفيه عنه .

٢ — وابن الحاجب يرى أن الثاني نفي عنه الحكم قطعا والاول اثبت له الحكم قطعا .

٣ — والجمهور يرون أن الثاني اثبت له الحكم تحقيقا والاول يحتل ثبوت الحكم وانتفاء عنه .

فعلى الأولين « بل » نقلت حكم ما قبلها لما بعدها . وعلى الثالث نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها مسكوتا عنه .

أو للشك فيه ، أو التشكيك ، نحو جامنى زيد أو عمرو ، أو أما زيد
وأما عمرو ، أو أما زيد أو عمرو •

أو للابهام كقوله تعالى (وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى
ضلال مبين) •

أو للاباحة أو التخيير ، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين
أو الاثنين فحسب ، مثانها : قولك ليدخل الدار زيد أو عمرو ، واغرق
بينهما واضح فان الاباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بها جميعا (١) •

تعقيب المسند اليه بضمير الفصل (٢) :

وأما توسط الفصل بينه (٢) وبين المسند فلتخصيصه به (٤) •

(١) أى بخلاف التخيير •

ملاحظة : عد السكاكى « أى » المفسرة من حروف العطف والجمهور
على أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها ، ووقعها تفسيرا للضمير المجزور
من غير إعادة حرف الجر والضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد أو فصل
يقوى مذهب الجمهور ، ويتووه أن الأصل نقاير المعطوف والمعطوف عليه
لقلة العطف على سبيل التفسير ، وهذا خلاف لا طائل تحته •

(٢) جعله من أحوال المسند اليه لأنه يقترب به أولا ، ولأنه فى المعنى
عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له •

(٣) الضمير يعود على المسند اليه •

(٤) أى لقصر المسند اليه فالمعنى فى زيد هو المنطلق لقصر الانطلاق على
زيد • ومن الناس من زعم أن الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند
اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما فهم البعض من كلام الكشاف
فى تفسير قوله تعالى « وأولئك هم المفلحون » ، وقد رد السعد على فهمهم
هذا وتقدم ، وقال : أن صاحب الكشاف إنما جعل هذا معنى التعريف
(أى ال المعرعة فى « المفلحون ») لا معنى الفصل ، بل صرح فى هذه
الآية بأن فائدة الفصل الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة • والتحقيق
أن الفصل قد يكون للتخصيص أى لقصر المسند على المسند اليه نحو زيد •
(م ٤ الايضاح — ج ٢)

بكذلك زيد هو المنطلق ، أو هو أفضل من عمرو ، أو خير منه ، أو هو يذهب (١) .

تقديم المسند إليه :

وأما تقديمه فليكن ذكره أهم (٢) :

أما لأنه (٣) الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (٤) .

وأما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقاً إليه ،

= هو الأسد وهو أفضل من عمرو ، وقد يكون لجرد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلًا بدونه بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو « ان الله هو الرزاق » أي لا رزاق الا هو ، أو قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ، قال أبو الطيب :

إذا كان الشباب السكر والشيب ب هما فالحياة هي الحيام

أي لا حياة الا الحيام أي الموت . . هذا والباء بعد التخصيص داخلية على المقصور في الغالب عند السعد وعلى المقصور عليه في الغالب عند السيد .

(١) ليس الضمير هنا فصلاً لأن ما بعد « هو » فعل مضارع ، فقد وهم الخطيب في ذكر هذا المثال هنا .

(٢) لا يكتفى في التقدم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد أن يبين جهة الاهتمام وسببه كما يقول عبد القاهر ص ٨٤ و ٨٥ من الدلائل . ولذلك فصل الكلام على أسباب الاهتمام .

(٣) أي تقديم المسند إليه ، وقوله لأنه الأصل أي لأن المسند إليه هو المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصودنا أن يكون في الذكر أيضاً مقدماً .

(٤) أي عن ذلك الأصل إذا لو كان أمراً يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فإن مرتبة المعامل المتقدم على المفعول .

كقوله (١) :

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد (٢)
وهذا (٣) أولى من جعله شاهدا لكون المسند اليه موصولا
كما فعل السكاكي .

واما لتعجيل المسرة أو المساءة ، لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير ،
نحو « سعد في دارك » و « السفاح في دار صديقك » :
واما لايهام أنه لا يزول عن خاطر (٤) أو أنه يستلذ فهو الى
الذكر أقرب .

واما لنحو ذلك (٥) ... قال السكاكي : واما لأن كونه متصفا
بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر (٦) كما اذا قيل لك : كيف

(١) البيت للمعري . وقد أورده السكاكي في ايراد المسند اليه اسم
موصول للقصد بذلك كما يقول : الى ان يتوجه ذهن السامع الى ما سخيبر
به عنه منتظرا لوورده عليه حتى يأخذ منه مكانه اذا ورد .
(٢) قال السعد : بمعناه تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور
الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيي من الرفات بدليل
ما قيله :

بان امر الله واختلف الناس نداع الى ضلال وهاد

يعنى : بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به ...

(٣) أى جعله مثالا لتقديم المسند اليه .

(٤) كقول الشاعر : وليلى هي الاحلام والامل العذب .

(٥) كاظهار تعظييه مثل « محيد رسول الله » ، او تحقيره مثل :

« والشر أخيب ما أوعيت من زاد » .

(٦) أراد بالخبر الاول خبر المبتدأ . وبالخبر الثانى الاخبار ،
والمصنف لما فهم من الخبر الثانى أيضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه
بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون
تصديقا لا تصورا وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا — أى اثبات وقوع
الشرب مثلا — فلا يصح لما سيأتى في متعلقات الفعل من أنه لا يتعرض
عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه أصلا بل يقال وقع الشرب مثلا .

الزاهد ، فتقول : الزاهد يشرب ويطرب • واما لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله :

متى تهز « بنى قطن » تجدهم • سيوفا في عواتقهم سيوف
جلوس في مجالسهم رزان • وان ضيف ألم غم خوف

والمراد هم خوف • وفيه نظر :

١ - لأن قوله : لا نفس الخبر يشعر بتجوز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر ، وهو باطل ، لأن نفس الخبر تصورا لا تصديق والمطلوب بها انما يكون تصديقا ، وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا فغير صحيح أيضا لما سيأتى أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها الى ما هو مسند اليه كقولك وقع القيام (١) •

٢ - ثم في مطابقة الشاهد الذى أنشده (٢) للتخصيص نظر لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا (٣) • وقوله (٤) : والمراد هم خوف تفسير للشئ باعادة لفظه •

(١) أى يكتفى فيها بذكر الحديث واثبت وجوده كقولك : وقع القيام على ما سبق •

(٢) وهما البيتان السابقان •

(٣) أى والخبر هنا اسم فاعل لأن « خوفه » جمع « خاف » بمعنى خفيف واجيب عن هذا الاعتراض بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصار في قوله تعالى « وما أنت علينا بعزير » • « وما أنت عليهم بوكيل » • « ما أنا بطارد الذين آمنوا » • ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل ، وفيه بحث لظهور أن الحصر في قولهم « فهم خوف » غير مناسب للمقام • واجيب أيضا بأنه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر ، وهذا سديد ، لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء •

(٤) الضمير يعود على السكاكى •

مذهب عبد القاهر في افادة التقديم للتخصيص :

قال عبد القاهر . وقد يقدم المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر
المفعلى (١) ، ان ولى حرف النفى (٢) ، كقولك « ما أنا قلت هذا » ،
أى لم أقله مع أنه مقول ، فأفاد نفى الفعل عنك وثبوته لغيرك ، فلا تقول
ذلك الا فى شئ، ثبت أنه مفعول وأنت تريد نفى كونك قائلًا له (٣) ،
ومنه قول الشاعر (٤) :

وما أنا أسسقت جسمى به ولا أنا أضربت فى القلب نارا
اذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضرم الثابت ما أنا جالب
لهما ، فالقصد الى نفى كونه فاعلا لهما لا الى نفيهما .
ولهذا لا يقال (٥) ما أنا قلت ولا أحد غيرى . لناقضة منطوق
الثانى مفهوم الأول (٦) ، بل يقال : ما قلت أنا ولا أحد غيرى .

(١) أى ليفيد التقديم قصر الخبر المفعلى عليه أى قصر المسند على
المسند اليه ، والخبر النعلى هو ما اوله فعل وكان ناعله ضمير المسند
اليه .

(٢) أى وقع بعده بلا فصل او مع الفصل ببعض الممولات .

(٣) والتخصيص هنا اضافى فهو بالنسبة الى من توهم المخاطب
اشترائك معه فى القول فيكون قصر افراد او انفرادك به دونه فيكون
قصر قلب .

(٤) هو المتنبي .

(٥) أى لا يقال ذلك عند التخصيص . اى اذا قصد الاخبار بمجرد
عموم النفى فيصبح ذلك ويكون « لا غيرى » قرينة على ذلك .

(٦) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
« لا غيرى » نفيها عنه وهما متناقضان .

ولا يقال « ما أنا رأيت أحدا من الناس » (١) ، ولا « ما أنا ضربت الا زيدا » (٢) ، بل يقال : ما رأيت — أو ما رأيت أنا أحدا من الناس ، وما ضربت أو ما ضربت أنا الا زيدا ، لأن المنفى في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد ، وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفى عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لأن انسانا غير المتكلم قد رأى كل الناس ، والثاني مقتضيا لأن انسانا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منهم ، وكلاهما محال ، وعلم الشيخ عبد القاهر والسكاكي (٣) ، امتناع الثاني (٤) بأن نقض النفي بالا يقتضى أن يكون القائل له قد ضرب زيدا وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضى أن لا يكون ضربه وذلك تناقض ، وفيه نظر : لأننا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف

(١) لأنه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لأنه نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي ، ولا شك أن ذلك باطل ، فلا يصح هذا المثال بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي ، وإن أمكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي بحمل الأحد على الأحد الذي يمكن رؤيته فيصح المثال على ذلك الوجه .

(٢) لأنه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه بقدر عام وكل ما تنفيه عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر : أن عابا نعام ، وإن خاصا فخاص .

(٣) ونس كلام عبد القاهر هو : « لأنه يقتضى المحال وهو أن يكون ههنا انسان قد رأى كل أحد من الناس فنفيت أن تكونه » ص ٩٧ من الدلائل ، وفي ص ٩٨ من الدلائل يعطل الشيخ عبد القاهر بالتعليل الذي ذكره السكاكي والخطيب . والتعليل الأول لعبد القاهر قد ذكره السكاكي أيضا في المفاتيح ص ١٠١ .

(٤) وهو ما أنا ضربت الا زيدا .

النفى يقتضى ذلك (١) فإن قبل الاستثناء الذى فيه مفرغ ، وذلك يقتضى أن لا يكون ضرب أحدا من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيدا ، قلنا : أن لزم ذلك فليس للتقديم لجريانه فى غير صورة التقديم أيضا كقولنا « ما ضربت الا زيدا » .

هذا اذا ولى المسند اليه حرف النفى ... والا (٢) :

فان كان (٣) معرفة كقولك « أنا فعلت » كان القصد الى الفاعل وينقسم قسمين :

(١) أى أن لا يكون ضربه . قال السعد : وجواب هذا الاعتراض أن تقديم المسند اليه وإيلاؤه حرف النفى انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما المناظرة فى فاعله فقط ، نفى هذه الصورة يجب أن يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا ، مخطئا فى أن فاعله انت ، فتقصد رده الى الصواب بقولك « ما أنا ضربت الا زيدا » لأنه لئفى أن تكون انت الفاعل لا لئفى الفعل . قال السعد : وعندى أن قولهم « نقض النفى بالا يقتضى أن تكون ضربت زيدا » أجدر بأن يعترض عليه فيقال : أن النفى لم يتوجه الى الفعل أصلا بل الى أن يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى اثبتت منه زيد بالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفى فلا يكون من انتقاص النفى فى شيء .. هذا وحاصل كلام عبد القاهر أن تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى :

١ - يفيد التخصيص قطعا اذا ولى المسند اليه المقدم حرف النفى سواء كان المسند اليه نكرة أم معرفة : ظاهرة أو مضيرة .
٢ - ونارة يكون للتخصيص أو للتقوى وذلك اذا لم يل المسند اليه حرف النفى سواء كان المسند اليه نكرة أم معرفة : ظاهرة أو مضيرة وسواء كان الخبر مثبتا أم منقيا .

فمدار الامر على تقدم حرف النفى على المسند اليه أو عدم تقدمه فاذا تقدم النفى امتاز تقديم المسند اليه التخصيص والا جاز أن يكون للتخصيص أو للتقوى والتأكيد .

(٢) أن لم يل المسند اليه حرف النفى بأن لا يكون فى الكلام حرفه النفى أو يكون حرف النفى متأخرا عن المسند اليه .

(٣) أى المسند اليه .

أحدهما : ما يفيد تخصيصه بالمسند ، للرد على من زعم انفراد غيره به (١) أو مشاركته فيه (٢) ، كقولك « أنا كتبت في معنى فلان » و « أنا سميت في حاجته » ، ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم في الوجه الأول : أنا كتبت في معنى فلان لا غيري ، ونحو ذلك ، وفي الوجه الثاني : أنا كتبت في معنى فلان وحدي ، فان قلت : أنا فعلت كذا وحدي في قوة أنا فعلته لا غيري ، فلم يختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه ؟ قلت : لأن جدوى التأكيد لما كانت اماطة شبيهة خالجت قلب السامع ، وكانت في الأول أن الفعل صدر من غيرك ، وفي الثاني أنه صدر منك بشركة الغير ، أكدت وأمطت الشبهة في الأول بقولك (لا غيري) وفي الثاني بقولك (وحدي) ، لأنه محزه ولو عكست أحلت ، ومن البين في ذلك المثل : « أتعلمني بضرب أنا حرشته (٣) ؟ » . وعليه قوله تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم ، نحن تعلمهم) ، أي لا يعلمهم الا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لابطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم .

الثاني (٤) : مالا يفيد الا تقوى الحكم وتقرره في ذهن السامع وتمكنه كقولك (هو يعطى الجزيل) ، لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل ، ولا أن تعرض بانسان ، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل اعطاء الجزيل .

(١) أي انفراد غير المسند اليه المذكور بالخبر الفعلى فيكون قصر قلب .

(٢) أي مشاركة الغير في الخبر الفعلى فيكون قصر افراد .

(٣) « تعلمني » بتضعيف اللام من التعليم أو بتخفيفها من الاعلام . حرش الضرب صيده أي صاده بطريقة مخصوصة . والمثل يضرب لمن يخبر بشيء أنت أعلم به منه .

(٤) وهذا الضرب يفيد التقوى والتأكيد لا التخصيص ،

وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعي أن يستند إليه شيء ،
عاشا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه إلى نفسه ، فينقد ،
بينهما حكم ، سواء كان خاليا عن ضميره نحو « زيد غلامك » أو متضمنا
له نحو أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو « زيد عرف »
ثم إذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانيا فيكتسب
الحكم قوة (١) .

ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من
الكلام يجيء :

وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل : كالك لا تعلم
بالذي تقول « ، فتقول أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، وعليه قوله
تعالى « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » لأن الكاذب لا سيما
في الدين لا يعترف بأنه كاذب فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل : كالك لا تعلم
ما صنع فلان ، فيقول : أنا أعلم .

وفي تكذيب مدع ، كقوله تعالى : « وإذا جاؤكم قالوا آمنا وقد
دخلوا بالكفر ، وهم قد خرجوا به » ، فإن قولهم : آمنا دعوى منهم
أنهم لم يخرجوا به للكفر كما دخلوا به .

وفيما يقتضي الدليل أن لا يكون ، كقوله تعالى : « والذين تدعون
من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون » ، فإن مقتضى الدليل أن
لا يكون ما يتخذ الها مخلوقا .

(١) ويعمل عبد القاهر سبب التقوى بأن تقديم ذكر المحدث عنه
يفيد تنبيه السامع لتصدده بالحديث قبل ذكر الحديث تحقيقا للأمر
وتأكيدا له .

وفيما يستغرب كتولك : ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو
يعيا باليسير ؟

وفي الوعد والضمن كقولك للرجل : أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا
الأمر . لأن من شأن من تعدد وتضمن له أن يعترضه الشك في انجاز
الوعد والوفاء بالضمن فهو من أحوج شيء إلى التأكيد .

وفي المدح والافتخار ، لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين
من الشك فيما يمدح به ويبيدهم عن الشبهة وكذلك المفتخر . أما المدح
فكقول الحماسي (١) :

هم يفرشون اللبد كل طمرة (وأجرد سباح يبذ المغاليا)
وقول الحماسي (٢) :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة (شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما)
وقول الحماسي (٣) :

هم يضربون الكيش يبرق بيضه (على وجهه من الدماء سبائب)
وأما الافتخار فكقول طرفة :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى (لا ترى الأدب فينا ينتقر (٤))

(١) هو المعذل اللثي . الطبرة : الفرس الكريمة . الأجرد : الفرس
القصير الشعر . السباح : اللبن العدو . المغالى : السهم .

(٢) هي عمرة الخثعمية .
(٣) هو الأخنس بن شهاب التفلى من قصيدة يمدح بها قومه .
الكيش : الشجاع . البيض الأمة . السبائب : الطرائق جمع سبية . .
ومثل البيت في المعنى لحسان :

الضاربون الكيش يبرق بيضه ضربا يطيح له بنان المفصل
(٤) الجفلى : الدعوة العلية . الأدب : الداعي . يفتقر : أى يدعو
بعضا ويترك بعضا .

ومما لا يستقيم المعنى فيه الا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى « ان وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين » وقوله تعالى « وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي عليه بكره أصيلا » - وقوله تعالى « وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون » ، فانه لا يخفى على من له ذوق انه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن الحال التي ينبئ أن يكون عليها .



وكذا اذا كان الفعل منفيا (١) ، كقولك « أنت لا تكذب » فانه أشد لنفي الكذب عنه من قولك « لا تكذب » ، وكذا من قولك « لا تكذب أنت » ، لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم ، وعليه قوله تعالى « والذين هم بربهم لا يشركون » فانه يفيد من التأكيد في نفي الاشتراك عنهم ما لا يفيد قولنا والذين لا يشركون بربهم ولا قولنا والذين بربهم لا يشركون ، وكذا قوله تعالى « لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون » وقوله تعالى : « فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون ، وقوله تعالى « ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون » .

(١) أى بحرف نفي مؤخر عن المسند اليه ، أى فقد يأتي التقديم للتخصيص وقد يكون للتقوى ، فالأول كتقولك « انت ما سعت في حاجتي » ، والثاني كالمثال الذي ذكره الخطيب . وابن السبكي يفهم من كلام الشيخ عبد القاهر انه عنده للتقوى فقط . ويلاحظ أن « أنا ما قلت هذا » التقديم فيه يفيد التخصيص ، فهو مثل قولك « ما أنا قلت هذا » ، ولكنها يندرجان في ان المثال الثاني انما يلحق لمن اعتقد شوت القول واصاب في ذلك لكنه اخفا في نسبته للمتكلم اما انفرادا أو على سبيل المشاركة ، واما المثال الاول فيلحق لمن اعتقد عدم القول واصاب لكنه اخطأ في نسبته لغير المتكلم .

هذا كله اذا بنى الفعل على معرف (١) .

(١) اى سواء كانت المعرفة ظاهرة أم ضميرا . وقوله « هذا » اى الذى ذكر فى قوله « وقد يقدم الخ » كما ذكره المطول والسوقى . اما ابن يعقوب فقد جعل « هذا » اشارة الى ما ذكر من ان « ما لم يتقدم فيه حرف النفى على المسند اليه تارة يفيد التقديم فيه التخصيص وتارة يفيد التقوى » وتكون النكرة بعد النفى مثله من باب اولى ، وهذا فهم ابن السبكي ايضا .

ويلاحظ ان « شر امر ذا ناب » من قصر الخبر « الاهرار » على المبتدا « شر » قصر صفة على موصوف و « الشر امر ذا ناب » من قصر الشر — لان ما فيه ال هو المقصور دائما تقدم او تاخر — على الاهرار قصر موصوف على صفة قصر اضافة .. كما ان « زيد جاعنى » مثلا تقديمه للتقوى الناشئة من اعادة التنبية عند عبد القاهر وعند الجمهور لما فيه من تكرار الاسناد ، ويرى السيد الا خلاف بين الرايين فى الحقيقة . ولا مانع عندى من تعليل سبب التقوى بهما .

هذا والنكرة عند عبد القاهر اذا وليت النفى كان الكلام للتخصيص قطعا . وان لم تل النفى احتل الكلام التخصيص او التاكيد على حسب قصد المتكلم . ومثل النكرة فى ذلك المعرفة : ظاهرة او ضميرا .

فيذهب الشيخ عبد القاهر التعويل على حرف النفى ، فان تقدم على المسند اليه امان التقديم التخصيص مطلقا . وان لم يتقدم حرف النفى امان التقديم التخصيص او التقوى .

اما مذهب السكاكي فان كان المسند اليه المقدم نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع ، وان كان معرفة ظاهرة فلا يكون للتخصيص البتة بل للتقوى (وقال ابن السبكي : بجىء للتقوى ايضا — كما فى ص ١/٤١٤ من شروح التلخيص حاشية ابن السبكي) ، وان كان ضميرا ، فان قدر كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل فى المعنى فقط لا اللفظ ثم قدم فهو للتخصيص والا فالتقوى . وهذا كله عند السكاكي سواء ولى المسند اليه حرف النفى أم لا .

فالسكاكي لا ينظر الى حرف النفى ولكن الى حالة المسند اليه من كونه معرفة ظاهرة او ضميرا ، او نكرة ، بصرف النظر عن حرف النفى ، وذلك ان امانة التقديم للاختصاص بشروط عنده بشروط ثلاثة : =

= الأول : أن يجوز تقدير كون المسند اليه المقدم في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل في المعنى - لا في اللفظ .

الثاني : أن يتحذر كونه كذلك . والشرط الأول غير لازم للثاني لا العكس على التحقيق .

الثالث : أن لا يمنع من التخصيص مانع .. فالنكرة يتحقق فيها الشرطان يتأويل غنقيد الاختصاص بشرط أن لا يمنع منه مانع ، والمعرفة لا يتحقق الأول فيها فلا تفيد ، والضمير قد وقد .

والسر في الشروط التي اشترطها السكاكي أن الاسم (المسند إليه) إما أن يكون في موضعه فلا يفيد في هذه الحالة تخصيصاً لعدم وجود التقديم : وإما أن يكون مقدماً من أخير وفي هذه الحالة إما أن لا يلاحظ التقديم فلا يفيد الاختصاص وإما أن يلاحظ فلا بد أن يجوز تقدير كونه مقدماً على أنه فاعل في المعنى فقط دون اللفظ (إذ لو كان فاعلاً في اللفظ لامتنع تقديمه للتخصيص ، إذ تقديم الفاعل اللفظي لا يجوز) وأن يقدر بالعمل كذلك . وعلى ذلك فلا بد من ملاحظة هذه الشروط في إعادة التقديم التخصيصي وإلا فلا يفيد إلا التقوى . فالسر في هذه الشروط عند السكاكي :

أن النكرة في « رجل قام » لا بد فيها من مسوغ للإبتداء فلو حفظ فيها تقديرها متأخرة على أنها فاعل معنى بالبدلية لتعبد التخصيص عند التقديم ليكون مسوغاً للإبتداء بها .

أما المعرفة الظاهرة في مثل « زيد قام » فلا حاجة فيه إلى هذا التقدير فلم تقدره وبقيت المعرفة على حالها فقلنا أن تقديمها للتقوى فقط . وإما الضمير في مثل « أنا قمت » فالسر في جواز إفادته للتخصيص أنه لو أجاز العطف بالمشاركة وعند تقديم الضمير يمنع التقديم العطف المصحح للمشاركة ، ونفى المشاركة تخصيصاً ، فبقي تراعى هذه الاعتبارات في الضمير يكون تقديمه للتخصيص وإلا كان للتقوى فقط .

هذا وإما السر في الشرط الذي اشترطه عبد القاهر في إفادة التقديم للتخصيص فهو الذوق والاستعمال العربي الصحيح .

ويتجلى الفرق بين السكاكي وعبد القاهر في هذه الصور التسع ، وهي :

- التقديم هنا للتخصيص أو للتقوى عند عبد القاهر وعند السكاكي للتقوى فقط — وقال السبكي : انه لا ينفى الاختصاص بل يبعده — والزمخشري يوافق عبد القاهر على ظاهر كلامه . ويرى السبكي ان « محيد لم يقم » عند عبد القاهر للتقوى . راجع ٤١٤ ج ١ من شروح التلخيص : حاشية السبكي .
- ١ — محيد قام
٢ — محيد لم يقم
- للتخصيص فقط عند عبد القاهر . وللتقوى فقط عند السكاكي على ظاهر ما نقله عنه المصنف .
- ٣ — ما محيد قام
٤ — رجل قام
٥ — رجل لم يقم
- للتخصيص أو للتقوى عند عبد القاهر وعند السكاكي للتخصيص بشرط الا يمنع منه مانع . للاختصاص عند الجبيع — بلا شرط عند عبد القاهر وبشرط عند السكاكي — وهذه هي الصورة الاولى التي اتفقا فيها .
- ٦ — ما رجل قام
٧ — أنا قمت
٨ — أنا ما نمت
- للتخصيص أو للتقوى عند عبد القاهر . وللإختصاص عند السكاكي بشرطه المعروف فان لم يوجد الشرط نفى للتقوى ، ويلاحظ ان السبكي يرى ان كلام الشيخ عبد القاهر يدل على ان مثل هذا للتقوى فقط (راجع ١/٤١٤) . وهاتان هما صورتان الثانية والثالثة التي اتفق فيهما رأى الشيخين اذا تركنا رأى السبكي جانباً .
- ٩ — ما أنا قمت
١٠ — جواز تقدير تأخير المسند اليه على انه فاعل في المعنى فقط بأن يعرب توكيداً او بدلاً من الفاعل اللفظي .

٢ - اعتبار كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط مقدم
لامادة التخصيص .

٣ - ألا يمنع من التخصيص مانع .

فإذا لم تتحقق هذه الشروط فلا يفيد التقديم إلا التقوى ، وخرج
بالشرط الأول المعرفة ، لانتفاء جواز تقدير كونها مؤخرًا على أنها فاعل معنى
فقط ، فتدبيرها مطلقًا لا يفيد إلا التقوى عنده .. واستثنى السكاكي من
هذا الشرط النكرة ، فتدبيرها عنده لامادة التخصيص قطعًا مطلقًا إلا إذا منع
من التخصيص مانع ، هذا ورأى أنا أن كلام عبد القاهر في الدلائل ، وكما يدل
عليه ظاهر كلام الخطيب أيضًا يشعر أنه إذا بنى الفعل على منكر كان التقديم
للتخصيص قطعًا ، لا كما قيل من احتماله للتخصيص والتأكيد .. وأما الضمير
فهو عند السكاكي يحتمل أن يكون تقديره للتخصيص أو للتقوى ، فإن
لم يعتبر كونه مؤخرًا في الأصل على أنه فاعل معنى فقط فلا يفيد تقديره
إلا التقوى ، وإن اعتبر ذلك كان تقديره للتخصيص ، أما الشرط الأول
فموجود في الضمير ومتحقق فيه .

وخلاصة رأي السكاكي في النكرة هو أن تقديم النكرة التي خبرها
فعل (ومثلها عنده المشتق) للتخصيص مطلقًا بشرط أن لا يمنع من التخصيص
مانع ، فرجل جاءني أو ما رجل جاءني أو رجل ما جاءني كل هذه الصور
الثلاث للتخصيص عنده .. « وشراهر ذا ناب » للتقوى فقط عنده وذلك
لأن هذا المثال قام به مانع يمنع أمادته للاختصاص وذلك المانع هو انتفاء
فائدة القصر . أما امتناع كون التخصيص فيه للجنس فلا يمنع أن يراد أن
المهر شر لا خير لأنه لا يكون إلا شرا . وأما امتناع كون التخصيص فيه
للوأحد فلينبذ تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لأنه يقال
في مقام الحث على شدة الحزم عند الشدائد والتحريض على قوة الأعضاء
يدفع هذا الشر لعظمه فلا يقصد به أن المهر شر لا شران لأن كون المهر شرا
لا شرين مما يثبت العزائم ... فلا يقصد من التقديم هنا إلا التقوى والتعظيم .
وقد علم مما تقدم أن عبد القاهر يرى أن التقديم فيه للتخصيص .

ويوفق الخطيب بين رأي الشيخ والسكاكي بأن السكاكي يمنع كونه
لتخصيص الجنس أو الواحد والجهشور حيث يقولون : بأنه للتخصيص
يريدون التخصيص النوعي بجعل النكير في شر للتعظيم والتهويل ، فلا منافية
لعدم توارد الإيجاب والنفي على موضع واحد ، وفي مذهب السكاكي نظر ..

فإن بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل ، كقولك : رجل جاعنى أى لا امرأة أو لا رجلان ، وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس ، فيقع بها تارة الى الجنس فقط كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أنك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أو امرأة ، أو اعتقد أنه امرأة ، وتارة الى الوحدة فقط ، كما إذا عرف أن قد أنك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان ، أو اعتقد أنه رجلان •

* * *

مذهب السكاكى فى افادة التقديم للتخصيص :

واشترط السكاكى فى افادة التقديم الاختصاص أمرين :

أحدهما : أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا ، على أن يكون فاعلا فى المعنى فقط كقولك « أنا قمت » ، فإنه يجوز أن تقدر أن أصله قمت أنا على أن أنا تأكيد للفاعل الذى هو التاء فى قمت فقدم أنا وجعل مبتدأ •

وثانيهما : أن يقدر كونه كذلك (١) •

فإن انتفى الثانى دون الأصل كالمثال المذكور (٢) إذا أجرى على الظاهر ، وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبتدأ على المبتدأ والخبر ،

« لأن فى « شرأهر ذا ناب » التخصيص قد يكون لمجرد التوكيد أو لتنزيله منزلة المجهول ، وقد يجاب عن هذا بأن الأصل فى التخصيص أن يكون فيها يمكن فيه الإنكار ، واستعماله فيها ذكر على خلاف الأصل •

(١) أى أن يعتبر ذلك أى يقدر بالفعل أنه كان فى الأصل مؤخرا •

(٢) وهو « أنا قمت » •

ولم يقدر تقديم وتأخير ، أو انتفى الأول بأن يكون مبتدأ اسما (١)
ظاهرا . فانه لا يفيد الا تقوى الحكم .

واستثنى (٢) المنكر كما في نحو رجل جاءني ، ان قدر أصله جاءني
رجل ، لا على أن « رجل » فاعل جاءني بل على أنه بدل من الفاعل الذي
هو الضمير المستتر في جاءني ، كما قيل في قوله تعالى « وأسروا النجوى
الذين ظلموا » ان الذين ظلموا بدل من الواو في أسروا ، وفرق بينه
وبين المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه ، اذ لا سبب
لتخصيصه سواء ، ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعرف
لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف .

ثم قال : وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا :
رجل جاءني ، أي لا امرأة أو رجلان ، دون قولهم : شرأه ذا ناب ،
أما على التقدير الأول فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير (٣) وأما على

(١) أي معرفة نحو : زيد تام ، هذا ويلاحظ ان مثل « انا قمت » على
رأى السكاكي يفيد التقوى عند انتفاء الشرط الثاني ويفيد التخصيص عند
وجود الشرط الثاني مع وجود الشرط الاول اللازم له .

(٢) أي السكاكي . هذا ويراد السكاكي بالمنكر الذي استثناءه هو
المنكر الذي لا يفيد الحكم عليه حال تكثيره وهو الخالي عن مسوغ الابتداء
به لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص والا بان كان المنكر يصح الحكم عليه
بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو : كوكب انقض « ووجوه يومئذ ناضرة »
فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره .

(٣) أي السكاكي .

(٤) فيه نظر لان التخصيص قد يكون في المنزل منزلة المجهول وقد
يكون لمجرد التوكيد ، فاختصاص الشر بالهرير وان كان معلوما يجوز ان
ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر او انه يستعمل فيه على سبيل
التأكيد او لجهل المخاطب عن ان المهر لا يكون الا شرا .
(م • الايضاح — ج ٢)

الثانى (١) فلكونه نابيا عن مكان استعماله (٢) ، واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب الا شر ، فالوجه (٣) تفطيع شأن الشر بتكثيره كما سبق (٤) .

هذا كلامه (٥) ، وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر :

١ - لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يلى حرف النفى ، المقطع بأنه يفيد التخصيص مضمرا كان أو مظهرا معرفا أو منكرا من غير شرط ، لكنه لم يمثل الا بالمضمر . وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيد الا اذا كان مضمرا ، أو منكرا بشرط تقدير التأخير فى الأصل ، فنحو : ما زيد قام ، يفيد التخصيص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد على قول السكاكى ونحوه : « ما أنا قمت » يفيد على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكى بشرط .

٢ - وظاهر كلام الشيخ أن المعرف اذا لم يقع بعد النفى وخبره مثبت أو منفى قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أو مظهرا لكنه لم يمثل

(١) وهو ان يكون المراد شر لا شران والتقدير الاول ان يكون المراد شر لا خير .

(٢) أى لتبني تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران .

(٣) أى فوجه الجبع بين قولهم بتخصيصه وقول السكاكى بالمسانع من التخصيص ان الذى نفاه السكاكى هو تخصيص الجنس او الواحد وما قاله النحاة تخصيص النوع وحاصل هذا الجبع ان التخصيص هنا نوعى فلا ينافاة لعدم توارد النفى والايجاب على شيء واحد .

(٤) أى جعل التكثير للمعظيم والتهويل ليكون المعنى هو شر عظيم فطبع أهر ذا ناب لا شر حقير ، فيكون تخصيصا نوعيا ، لكون المخصص نوعا من الشر ، لا الجنس ولا الواحد ، والمسانع انما كان من تخصيص الجنس أو الواحد .

(٥) أى كلام السكاكى .

الا بالمضمر وكلام السكاكى صريح في أنه لا يفيد الا المضمر فنحو
زيد قام ، قد يفيد الاختصاص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد
عند السكاكى .

ثم فيما احتج به (١) لما ذهب اليه نظر :

١ — اذ الفاعل وتأكيده (٢) سواء في امتناع التقديم ما دام الفاعل
فاعلا والتأكيد تأكيدا ، فتجوز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم
ظاهر (٣) .

٢ — ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر (٤) لولا تقدير
أنه كان في الأصل مؤخرا فقدم ، لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل

(١) أى السكاكى .

(٢) المراد أن الفاعل اللفظي والفاعل المعنوي — كالتأكيد والبدل —
سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما أى ما دام الفاعل فاعلا والتابع
تابعاً بل امتناع تقديم التابع أولى من امتناع تقديم الفاعل اللفظي لأن فيه
تقديمه على المتبوع وعلى العاقل ، أما الفاعل اللفظي اذا قدم ففيه تقديمه
على العاقل فقط ، وهذا رد لقول السكاكى : التقديم يفيد التخصيص أن جاز
« الخ » فانه يفهم منه جواز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي .

(٣) وكذلك تجوز الفسخ في السابغ عن التابعة دون الفاعل تحكم
بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم . فامتناع تقديم الفاعل انما هو عند
كونه فاعلا فقط والا فلا امتناع في أن يقال في نحو زيد قام انه كان في الأصل
قام زيد مقدم وجعل مبتدأ ، وامتناع تقديم التابع على المتبوع والعاقل —
حال كونه تابعاً — مما أجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر
مثل « عليك ورحمة الله السلام » .

(٤) أى في مثل رجل جامنى .

وهذا رد لقول السكاكى « لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب سواء » .

كما ذكر (١) — وغير التهويل (٢) .

٣ — ثم لا نسلم امتناع أن يراد : المهر شر لا خير (٣) ، قال الشيخ عبد القاهر : انما قدم شر لأن المراد أن يعلم (أن) الذي أمر ذاناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير ، فجري مجرى أن تقول « رجل جامنى » تريد أنه رجل لا امرأة ، وقول العلماء أنه انما صلح لأنه بمعنى « ما أمر ذا ناب الا شر » بيان لذلك ، وهذا صريح في خلاف ما ذكره (٤) .

ثم قال السكاكى : ويقرب من قبيل « هو عرف » في اعتبار تقوى (٥) الحكم « زيد عارف » . وانما قلت « يقرب » دون أن أقول « نظيره » ، لأنه لما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في : « أنا عارف » ، و « أنت عارف » ، و (هو عارف) أشبه الخالي عن

(١) أى السكاكى في شر أمر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحيز والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التكثير ، فهو وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال « انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدأ » .

(٢) وقد يجاب بأن مراد السكاكى تخصيص مخصوص هو الجنس أو الواحد مما لا يحصل بدون اعتبار التقسيم .

(٣) اذ لا دليل عليه من العقل أو النقل .

(٤) أى السكاكى .

(٥) أى في اعادة التقوى فقط على ما فهم الخطيب . وقال ابن السبكي ان مراد السكاكى انه يقرب منه في اعادة التقوى التى هي اعم من التخصيص . ولو فهم ذلك المصنف لما اعترض على السكاكى في تقريره الاختصاص في « وما أنت علينا بعزير » . والخطيب يفهم أن مراد السكاكى : في التقوى فقط ، لا في التخصيص لفقد شرطه عنده في مثل هذا من جواز تقدير كونه في الاصل مؤخرًا . والتقوى راجع لتضمن المشتق وهو هنا « عارف » للضمير مثل « عرف » فيحصل للحكم تقوى بسبب تكرار الاسناد .

الضمير . ولذلك لم يحكم على « عارف » بأنه جملة ولا عومل معاملة في البناء (١) حيث أعرب في نحو : « رجل عارف » ، « رجلا عارفا » ، « رجل عارف » ، وأتبعه في حكم الأفراد نحو « زيد عارف أبوه » ، « يعني أتبع « عارف » « عرف » في الأفراد إذا أسند إلى الظاهر : مفردا كان أو مثنى أو مجموعا (٢) .

ثم قال : ومما يفيد التخصيص ما يحكيه — علت كلمته — عن قوم شعيب عليه السلام : « وما أنت علينا بعزير » ، أى العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت ، لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم : « أرهطى أعز عليكم من الله » ، أى من نبي الله ، ولو كان معناه ما عززت علينا لم يكن مطابقا .. وفيه نظر : لأن قوله « وما أنت علينا بعزير » من باب « أنا عارف » ، لا من باب « أنا عرفت (٣) » ، والتمسك بالجواب (٤) ليس شىء ، لجواز أن يكون

(١) المراد به عدم ظهور اعراب متبوعها عليها ، بل انه ثبت ظهور اعراب المتبوع على التابع المفرد دون الجملة فلم يثبت لها ذلك .
(٢) وقال صاحب المطول : معناه أتبع « عارف » المسند إلى الظاهر « عارف » المسند للضمير وجعل كلام المصنف سهوا لا حاصل له .
والخلاصة أن قوله « ويقرب » يشمل أمرين : أحدهما المقاربة في التقوى ، والثاني عدم كمال التقوى . فالأول لتضمنه الضمير ، والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير . والحاصل أنه لما كان متضمنا للضمير ومشبها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان : إما الأولى فبان جعل قريبا من « هو عرف » في التقوى ، وإما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملة في البناء . وقوله « وأتبعه » مملوف على قوله « لم يحكم على عارف بأنه جملة » .. هذا واسم الفاعل الراجع للظاهر كالفعل في أن كلا منهما لا يتفاوت عند الإسناد للظاهر ، وإنما وجه الحكم على « عارف » مع فاعله الظاهر بالأفراد هو الحمل على المسند للضمير في « هو عارف » فاسم الفاعل مع فاعله المضمر أو المظهر مفرد .. وفي « يسن » أن صلة ال شبه جملة لا جملة .

(٣) أى فلا يفيد تخصيصا بل يكون للتقوى فقط .
(٤) وهو قول شعيب « أرهطى أعز عليكم من الله ؟ » .

عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم ، من قولهم « ولولا رهطك لرجمناك » .

وقال الزمخشري (١) : دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل ، كأنه قيل « وما أنت علينا بعزيز ، بل رهطك هم الأعز علينا » . وفيه نظر : لأننا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعليا يفيد الحصر . فان قيل : الكلام واقع فيه ، وأنهم الأعزة عليهم دونه ، فكيف صح قوله « أرهطى أعز عليكم من الله » قلنا : قال السكاكي معناه « من نبى الله » فهو على حذف المضاف ، وأجود منه ما قال الزمخشري : « وهو أن تهاونهم به وهو نبى اله تهاون بالله ، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ألا ترى إلى قوله تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » ، ويجوز أن يقال : لا شك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها بل هي للانكار للتوبيخ ، فيكون معنى قوله « أرهطى أعز عليكم من الله » انكار أن يكون مانعهم من رجه رهطه ، لانتسابه اليهم ، دون الله تعالى ، مع انتسابه اليه أيضا ، أى أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي اليهم بأنهم رهطى ، ولم يكن بسبب انتسابي إلى الله تعالى بأنى رسوله ، والله أعلم .

موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه :

ومما يرى تقديمه كاللزام (٢) لفظ مثل إذا استعمل كناية من

(١) كلام الزمخشري تأييد لرأى السكاكي في اإفادة الآية للتخصيص .
(٢) أى من المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند حال كون ذلك التقديم مماثلا للتقديم اللازم في القياس كتقديم لازم الصدارة ، فتقديم هذا ليس بلازم في القياس بل في الاستعمال ، وإنما يرى التقديم هنا كاللزام لكون التقديم أعون على المراد بهذا التركيب ، لأن الغرض منه اثبات الحكم وهو الجود وانتفاء البخل عن المخالط بطريق الكناية التى هى أبلغ من التصريح ، والتقديم لانادته التقوى أعون على ذلك .

غير تعريض^(١) كما في قولنا مثلك « لا يبخل » ونحوه ، مما لا يراد بلفظ مثل غير ما أضيف اليه ولكن أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل^(٢) ، ولكون المعنى هذا قال الشاعر^(٣) :

ولم أقل مثلك أعنى سواك يا فردا بلا مشبه
وعليه قوله :

(١) هذا من اطلاق الملزوم وإرادة اللزوم ففي « مثلك لا يبخل » اطلق الملزوم وهو نفي البخل عن المماثل وأريد اللزوم وهو نفيه عن المخاطب ، والمسوغ للابتداء ببطل تخصيصها بالاضافة ، وان لم تتعرف بها لتوغلها في الإبهام .

والمراد من التعريض هنا التعريض اللغوي وهو الاشارة على وجه الاجمال والابهام وعدم التصريح . وبهذا يندفع ما يقال من أن التعريض من قبيل الكناية فيلزم أن يكون الكلام كناية وغير كناية وهو باطل ، فالجواب أن التعريض لا يلزم أن يكون نوعا من الكناية بل هو أعم من ذلك إذ قد يكون كناية ومجازا وحقيقة . . هذا ولو أريد هنا التعريض لم يكن التقديم كاللزام لأن التقديم إنما كان كاللزام عند ارتكاب الكناية لكونه على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو الكناية ، وإذا أريد التعريض فلا كناية ، وذلك بأن يراد « بمثل » وكذلك « غير » انسان آخر معين مماثل للمخاطب (في مثل) او غير مماثل له (في غير) ، لانه لا يلزم من نفي البخل مثلا عن واحد معين نفيه عن المخاطب .

(٢) فالمراد نفي البخل عن المخاطب على طريق الكناية لانه اذا نفى عن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره (اذا قلت غيرك لا بجود) مع اقتضائه محلا يقوم به . هذا وليس معنى أن التقديم هنا كاللزام أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم كما في دلائل الاعجاز .

(٣) هو المتنبي .

مثلك يثنى المزن عن صوبه ويسترد الذم من غربه (١)

وكذا قول القبيعثرى للحجاج لما توعدده بقوله « لأحملنك على الأدهم » : مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب أى من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد ولم يقصد أن يجعل أحدا مثله (٢) :

وكذلك حكم غير اذا سلك به هذا المسلك (٣) ، فقل « غيرى يفعل ذاك » على معنى أنى لا أفعله فقط من غير ارادة التعريض بانسان .. وعليه قوله : (٤) .

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع (ان قاتلوا جبنوا أوحدثوا شجعوا)
فانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع بل أراد أنه ليس ممن ينخدع . وكذا قول أبى تمام :

(١) هو للمتنبى أيضا . وهو البيت السابق من قصيدة واحدة :
والمزن : السحاب . الغرب : عرق في العين يجرى منه الدمع . يصفه أولا بالكرم وثانيا بالشجاعة .

(٢) الحجاج الثقفى من ولاية بنى أمية المشهورين . والقبيعثرى : من رؤساء العرب ونسبائهم وكان من الخوارج . وهذا من الأسلوب الحكيم وسبائى . والأدهم : القيد كما أراد الحجاج وهو في كلام القبيعثرى الفرس الأدهم الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه . والأشهب : الفرس الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده . و مراد الحجاج انبا هو القيد فنبه القبيعثرى على ان الحمل على الفرس الأدهم هو أولى بأن يقصده الأمير .

(٣) يعنى مسلك مثل ، يرد به سوى ما اضيف اليه فلفظ غير هنا كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفى وعن سلبه عنه في الإيجاب ، لأنه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا وقيل غيرك لا يجوز وثبت للمخاطب لان الجود ثابت ولا بد له من محل يقوم به .

(٤) هو للمتنبى .

وغيرى يأكل المعروف سححتا وتشحب عنده بيض الأيادى (١)

فانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذى قرف (٢) به عند المدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لا منه ، بل أراد أن ينفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلوؤم لا غير .

واستعمال « مثل » و « غير » هكذا مركز في الطبع ، وإذا تصفحت الكلام وحدتهما يقدمان أبدا على الفعل إذا نحى بهما نحو ما ذكرناه ، ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدما .

والسر في ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم به كما سبق تقريره ، وسيأتى (٣) أن المطلوب بالكناية في مثل قولنا : « مثلك لا ييخل » و « غيرك لا يجود » هو الحكم وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قصد بها ، فكان تقديمها أعون للمعنى الذى جلبا لأجله .

موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه :

قليل وقد يقدم لأنه دال على العموم ، كما تقول كل انسان ثم يقيم (٤) ، فيقدم ليفيد نفى القيام عن كل واحد من الناس ، لأن (٥)

(١) السحت الحرام . يشحب من الشحوب وهو تغير اللون .
الأيادى النعم .

(٢) أى أنهم .

(٣) أى في باب الكناية .

(٤) أى يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى .

(٥) هذا تعليل بدر الدين ابن ابن مالك في كتابه المصباح في علوم البلاغة ص ١٣ . هذا ولا بد من أن يكون المسند اليه بمسورا بكل والمسند مقرونا بحرف النفى ، وبقي شرط آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو اخرج كان ناعلا ، بخلاف قولك كل انسان لم يغم أبوه فلا يجب فيه تقديم هذا والتقديم في هذا الموضع أى في مثل قولنا كل انسان لم يغم يدل على =

الموجبة المعدولة المهملة (١) في قوة السالبة الجزئية المستزمنة نفى الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحد منها ، فإذا سورت بـ « كل » وجب أن تكون لأفادة العموم لا لتأكيد نفى الحكم عن جملة الأفراد ، لأن التأسيس خير من التأكيد .

ولو لم تقدم فقلت : « لم يقم كل انسان » كان نفيا للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها ، لأن السالبة المهملة (٢) في قوة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها (٣) في سياق النفي (٤) ، فإذا سورت (٥) بكل وجب أن تكون لأفادة نفى

عموم النفي وشموله أى على نفى الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ كل . يعنى أن المسند إليه إذا استوفى الشروط المذكورة وكان القصد في تلك الحالة إلى إفادة العموم فيقدم المسند إليه لإفادة ما تصده إذا لو آخر لم يطابق مقصوده لعدم إفادته للعموم حينئذ لأنه يدل حينئذ على نفى الحكم عن جملة الأفراد (أى الأفراد المجلة التي لم تعين بكونها كلا أو بعضا بل اقتصت على شمولها للأمرين) لا عن كل فرد . فالنتقدم يفيد عموم السلب ، والناخير يفيد سلب العموم .

(١) وهى « انسان لم يقم » . فهى موجبة لأن النفي لم يسلط عليها، ومعدولة لأن حرف النفي فيها جزء من المسند ، ومهملة لأنها لم تسور بكل ولا ببعض ولا بـ ماثلها . فهى في قوة القضية السالبة الجزئية مثل قولك « لم يقم بعض الانسان » ، فكل منهما لا يفيد نفى الحكم عن كل فرد فرد من الأفراد .

(٢) وهى « لم يقم انسان » فهى قضية سالبة لأن النفي مسلط عليها، ومهملة لأنها لم تسور بكل ولا ببعض . فهى في قوة السالبة الكلية مثل لا شيء من الانسان يقائم .

(٣) أى موضوع المهمل الغير المصدر بلفظ كل .

(٤) وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي .

(٥) أى القضية السالبة المهملة « لم يقم انسان » والحاصل أن التقديم قبل كل لسلب العموم . فيجب أن يكون بعد كل لعموم السلب . لتكون لفظة كل للتأسيس . وذلك لأن لفظة كل لا تخلو عن إفادة أحد هذين المعنيين . نعمند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة ، والتأكيد أن تكون لفظة

الحكم عن جملة الأفراد ، لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس .
وفيه نظر (١) :

١ - لأن النفي عن جملة الأفراد في الصورة الاولى - أعني الموجبة المعدولة المهمة كقولنا انسان لم يقم - وعن كل فرد في الصورة الثانية - أعني السالبة المهمة كقولنا لم يقم انسان - انما أفاده الاسناد الى انسان ، فاذا أضيف كل الى انسان وحول الاسناد اليه ، فأفاد في الصورة الاولى نفي الحكم عن جملة الأفراد وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها (٢) ، كان كل تأسيسا لا تأكيدا (٣) لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر (٤) وما نحن فيه ليس كذلك .

كل لتقرير المعنى الحاصل قبله ، والتأسيس ان تكون لامادة معنى جديد ، والتأسيس أرجح لأن الامادة خير من الاعادة .. هذا والنظر فيهما (عموم السلب وسلب العموم) انما هو للأفراد لا للجملة (الهيئة الاجتماعية) . وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقا للنفي في الاول او متعلقا للنفي في الثاني . ثم ان سلب العموم يتحقق بعدم حصوله من بعض دون بعض وبعدم حصوله من كل واحد لأنه رفع للإيجاب الكلي فيصدق بكل من السلب الجزئي والكلي ، وإياها كان يتحقق السلب الكلي ولذا تراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئي لأنه هو المحقق . وسلب العموم لا يستلزم عموم السلب وهذا لا يناق ما ذكر سابقا من ان سلب العموم صادق بصورتين .. وهذا البحث مكانه علم المنطق لا البلاغة .

(١) اى في هذا التعليل الذى علل به صاحب المصباح .

(٢) اى كما كان مستفادا قبل دخول « كل » فيهما .

(٣) اعترض بأن هذا الرد لا يناسب قواعد المنطقيين .

(٤) في تركيب واحد واسناد واحد . وحاصل هذا الكلام اننا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد . ولا يخفى ان هذا المنع انما يصح على تقدير ان يراد به التأكيد الاصطلاحي اما لو أريد بالتوكيد ان يكون كل لامادة معنى كان حاصله بدونها اى سواء كان الاسناد واحدا او متعددا فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ فقط يتوجه الاعتراض الثانى .

٢ — ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيدا « فقولنا لم يتم انسان » اذا كان مفيدا للنفي عن كل فرد كان مفيدا للنفي عن جملة الأفراد لا محالة فيكون « كل » في « لم يتم كل انسان » اذا جعل مفيدا للنفي عن جملة الأفراد تأكيدا لا تأسيسا (١) كما قال في « كل انسان لم يتم » فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس (٢) .

٣ — ثم جعله قولنا « لم يتم انسان » سالبة مهمة في قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها لوروده نكرة في سياق النفي خطأ ، لأن النكرة في سياق النفي اذا كانت للعموم كانت القضية التي جعلت هي موضوعا لها سالبة كلية ، فكيف تكون سالبة مهمة (٣) ؟ ولو قال : لو لم يكن الكلام المشتغل على كلمة كل مفيدا لخلاف ما يفيدُه الخالي عنها لم يكن في الاتيان بها فائدة ، لثبت مطلوبة في الصورة الثانية دون الأولى ، لجواز أن يقال فائدته فيها الدلالة على نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة

(١) لأن هذا المعنى كان حاصلًا بدونه وحينئذ فلو جعلنا « لم يتم كل انسان » لعموم السلب مثل « لم يتم انسان » لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس أصلا لأن لفظ كل للتأكيد على كل حال بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين (وهما تأكيد النفي عن كل فرد وتأكيد النفي عن الجملة والمراد هنا بأحد التأكيدين هو الأول ، والمراد بالآخر هو الثاني) على الآخر .

(٢) والحاصل أن « لم يتم انسان » لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة أيضا فكلا المعنيين حاصل قبل « كل » فعلى أيهما حبلت يكون تأكيدا لا تأسيسا فلا يصح قول المستدل أنه يجب أن يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس .

(٣) بدر الدين بن مالك يسير على اصطلاح المناطقة والخطيب يسير على اصطلاح أهل العربية فبينهما بون بعيد .

(٤) لأن قولنا « انسان لم يتم » معناه المطابقي نفي الحكم عن الأفراد أو بعضها ولا يحتل المجموع إلا بدلالة الالتزام بخلاف « كل انسان لم يتم » فإن دلالة على نفي الحكم عن المجموع بالمطابقة .

واعلم أن ما ذكره هذا القائل (١) — من كون كل في النفي مفيدة للعموم ثارة وغير مفيدة أخرى — مشهور . وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر (٢) وغيره ... قال الشيخ (عبد القاهر) : كلمة كل في النفي ان أدخلت في حيزه ، — بأن قدم عليها : لفظا ، كقول أبي الطيب :
ما كل ما يتمنى المرء يدركه (تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن)
وقول الآخر : ما كل رأى الفتى يدعو الى رشد (٣) .

وقولنا « ما جاء القوم كلهم » وما جاء كل القوم ، « ولم آخذ الدراهم كلها » ، ولم آخذ كل الدراهم . أو تقديرا ، بأن قدمت (٤)
على الفعل المنفى وأعمل فيها ، لأن العامل رتبته التقدم على المعمول كقولك كل الدراهم لم آخذ ، توجه النفي الى الشمول خاصة دون أصل الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه (٥) ببعض .. وان أخرجت (٦) من حيزه بأن قدمت عليه لفظا ولم تكن معمولة للفعل المنفى

-
- (١) وهو بد الدين بن ابن مالك .
(٢) عبد القاهر يحكم الذوق والاسلوب العربى الفصيح ، دون تحكيمات المنطق والمناطق .
(٣) عجزه : اذا بدا لك رأى مشكل نتف — وهو لاى العتاهية .
(٤) أى لفظة « كل » ... هذا وبلا حظ ان كلام عبد القاهر يؤيد كلام صاحب المصباح وان اختلفا في التعليل ، اذ ان كلام صاحب المصباح حق وتعليله باطل ، فأورد الخطيب رأى عبد القاهر ليشرح الى التعليل الصحيح .. وما ذكره عبد القاهر يخالف أيضا رأى صاحب المصباح اذ ان « لم يبق كل انسان » صادق عند صاحب المصباح بصورتين (هما نفي الحكم عن كل فرد ونفيه عن بعض دون بعض) وعند عبد القاهر لا يصدق الا على الصورة الثانية .
(٥) أى تعلق الفعل : هذا والشاهد على ذلك الذوق . والحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى « والله لا يحب كل مختال فخور » وما شابهه من الآيات .
(٦) أى لفظة كل .

توجه النفي الى أصل الفعل وعم ما أضيف اليه (١) كل كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله : كل ذلك لم يكن ، أى لم يكن واحد منهما ، لا القصر ولا النسيان ، وقول أبى النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

ثم قال (٢) : وعلّة ذلك أنك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه ، وأعمال معنى الكلية فى النفي يقتضى أن لا يشذ شئ عن النفي ، فأعرفه .. هذا لفظة (٣) . وفيه نظر (٤) .

وقيل (٥) انما كان التقديم مفيدا للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تفهم سلب (لحوق) المحمول للموضوع وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو اثبات .. وفيه نظر

(١) فالمسند اليه المسور بكل اذا اخر عن أداة السلب يفيد سلب العموم ، وعلى مذهب عبد القاهر يفيد النفي عن بقاء الكل مع أصل الفعل .
(٢) أى عبد القاهر .
(٣) أى لفظة عبد القاهر .

(٤) قال صاحب المطول : لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى « والله لا يحب كل مختال فخور » ، « والله لا يحب كل كفار أثيم » ، « ولا تطع كل حلاف مهين » ، فالحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى . هذا ومن البدهى انه قد سبق تعليلان لهذه المسألة : تعليل صاحب المصباح وتعليل عبد القاهر .. ولابن السبكي تعليل آخر ارتضاه ، وهو ان « لم يبق كل انسان » سلبية محصلة معناها نقيض لمعنى الموجبة المحصلة وهى « قام كل انسان » حكيا على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به فى السالبة المحصلة نقيض قيام كل فرد ونقيض الكلى جزئى فيكون مدلوله سلب القيام من بعضهم .
(٥) هذا تعليل آخر للمسألة التى نحن بصددھا .

أيضا : لاقتضائه أن لا تكون ليس في نحو قولنا ليس كل إنسان كاتباً مفيدة لنفى كاتب ، هذا أن حمل كلامه على ظاهره وأن تؤول بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحوق المحمول عن كل فرد ، والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض ، لكن كان مصادرة (١) على المطلوب .

واعلم أن (٢) المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبي النجم ، وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه . والاحتجاج بالخبر (٣) من وجهين : أحدهما أن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام ، فجوابه إما بالتعيين أو بنفى كل واحد منهما (٤) ، وثانيهما ما روى أنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو الديدن : بعض ذلك قد كان ، والإيجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي ، ويقول (٥) أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر وهو أن الشاعر غصبيح ، والفصيح الشائع في مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسر له وزناً ، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت

(١) لأن الدعوى عين الدليل .

(٢) هذا هو توجيه المصنف للسئلة بعد أن ناقش الآراء ومرضها .

(٣) وهو الحديث .

(٤) قال المطول بعد أن ذكر ذلك : رداً على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت أحدهما ، لا ينفي الجمع بينهما لأنه لم يمتد ثبوتهما جميعاً ، فيجب أن يكون قوله « كل ذلك لم يكن » نفياً لكل منهما .

(٥) أي والاحتجاج بقول أبي النجم وهو :

قد أصبحت أم الخيار تدعى علي ذنباً كله لم أصنع
برقع « كله » على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر والضمير العائد
محذوف أي « لم أصنعه » . . وقال سيبويه بعد أن اتشد البيت بالرفع :
« فهذا ضعيف وهو بمنزلة في غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت
ولا يخل به ترك الهاء فكانه قال غير مصنوع » .

عليه هذه المرأة ، فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة •

تنبيهه :

ومما يجب التنبيه له في فصل التقديم أصل ، وهو أن تقديم انشئ على الشيء ضربان : تقديم على نية التأخير وذلك في شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه كتقديم الخبر على المبتدأ ، والمفعول على الفاعل كقولك قائم زيد وضرب عمرا زيد ، فان قائم وعمرا لم يخرجوا بالتقديم عما كان عليه من كون هذا مسندا ومرفوعا بذلك وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله •• وتقديم لا على نية التأخير ولكن ان ينقل الشيء عن حكم الى حكم ويجعل له اعراب غير اعرابه كما في اسمين يحتل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا له فيقدم تارة هذا على هذا ، وأخرى هذا على هذا ، كقولنا « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » ، فان المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن ينقل عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ ، وكذا القول في تأخير زيد •

تأخير المسند اليه :

وأما تأخيره : فلاقتضاء المقام تقديم المسند (١) •

خروج المسند اليه على خلاف الظاهر :

هذا كله (٢) مقتضى الظاهر :

(١) وسيجيء بيان ذلك في احوال المسند •

(٢) أي ما سبق من احوال المسند اليه ، هو مقتضى ظاهر الحال •
والحال هو الأمر الداعي لايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة سواء كان •

وقد يخرج المسند اليه على خلافه (١) :

١ — فيوضع المضمَر موضع المظهر :

كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظاً ، أو قرينة حال — :
« نعم رجلاً زيد (٢) ، وبئس رجلاً عمرو ، مكان : « نعم الرجل » ،
و « بئس الرجل » . على (٣) قول من لا يرى الأصل « زيد نعم رجلاً »

— ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع لم كان ثبوته بالنظر الى ما عند المتكلم .
أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتاً في الواقع
فقط . مظاهر الحال أخص من الحال ، فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص
من مقتضى الحال ، فإذا خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كان سائراً
على مقتضى الحال .

(١) وذلك لاقتضاء الحال إياه .

(٢) أى مكان نعم الرجل زيد فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو
الانطباع دون الإضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه .
وهذا الضمير عائداً الى شيء معقول معهود في الذهن ، وهذا أحد قولين في
الضمير ، والقول الثاني أنه للجنس ، والقولان يأتیان في « ال » من قولنا
« نعم الرجل زيد » ، فقد قيل أنها للعهد وقيل أنها للجنس — هذا وقد
التزم تفسير الضمير بنكرة ليعلم جنس المتعقل .

(٣) أى وإنما يكون هذا من وضع المضمَر موضع المظهر في أحد
القولين أى في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما من يجعله
مبتدأ و « نعم رجلاً » خبره :

١ — فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائداً الى المخصوص وهو مقدم
تقديرًا ويكون التزام إيراد الضمير حيث لم يقل : « نعماً » و « نعموا » من
خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة المشابهة للأسماء الجامدة فهي
ضعيفة فلا تتحمل بارزاً ثلاً بثقلها . وعلى القول الثاني لا يكون من وضع
المضمَر موضع المظهر .

٢ — ويحتمل أن يكون الضمير عائداً على المتعقل الذهني لا على زيد.
المبتدأ وعليه فيكون من هذا الباب والرابط العموم الذي في الضمير
الشامل للمبتدأ .

(م ٦ الإيضاح — ج ٢)

و « عمرو بنس رجلا » ، وقولهم : « هو زيد عالم » وهى عمرو (١)
شجاع ، مكان : الشأن زيد عالم ، والقصة عمرو شجاع :

ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه (٢) فان السامع متى لم يفهم
من الضمير معنىبقى منتظرا لعقبى الكلام : كيف تكون ، فيتمكن
المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن (٣) ، وهو السر فى الترام تقديم
ضمير الشأن أو القصة ، قال الله تعالى : « قل هو الله أحد » ، وقال :
« انه لا يفلح الكافرون » ، وقال : « فانها لا تعمى الأبصار » .

٢ — وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضم :

١ — فان كان المظهر اسم اشارة :

فذلك اما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع (٤)
كقوله (٥) :

(١) ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان الكلام مؤنثا غير فضلة ، والمثال
مجرد قياس على قولهم هى هند مليحة بجابع أن الضمير فى كل عائد للقصة .
فهو لم يرد به الاستعمال والسماع فالمثال غير صحيح .

(٢) هذا تعليل لوضع المضم موضع المظهر فى البابين وقوله
« ما يعقبه » أى يعقب الضمير أى بجيء على عقبه .

(٣) لا يخفى أن هذا التعليل لا يحسن فى باب نعم وكذا فى ضمير
الشأن المستتر نحو كان زيد قائم ، لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم
أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشويق والانتظار لأنه يجوز أن الفاعل اسم
ظاهر يأتى به المتكلم بعد ذلك فإذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يحصل
له تشويق لأنه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء .

(٤) الضمير فى « تمييزه » وفى « لاختصاصه » للمستند اليه .

(٥) هو لابن الراوندى م ٢٤٥ هـ . عاقل وكذلك جاهل الثانية صفة
الأولى . أعيت بذاهبه أى أعيته وأعجزته طرق معاشه . الأوهام :
المعقول . التحرير : المتقن للأبور من نحر الأبور علما اتقنها . الزنديق : =

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

واما للتهكم بالسامع ، كما اذا كان فاقد البصر ، أو لم يكن
ثم مشار اليه أصلا .

واما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر،
أو على كمال قنانيته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند
غيره .

واما لادعاء أنه كمل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر .
ومنه (١) في غير باب المسند اليه قوله :

تعالت كي أشجى وما بك علة تريد قتلتي ، قد ظفرت بذلك (٢)
واما لنحو ذلك ..

= الكافر بالله . فقوله « هذا » إشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو
كون العاقل محروبا والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المفسر لكنه
لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الأوهام حائرة والعالم
النحرير زنديقا كملت عناية المتكلم بتبليزه فأبرزه في معرض المحسوس ..
وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروبا والجاهل مرزوقا ، ومعنى
كونه بديعا أنه ضد ما كان ينبغي : فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم
بديع أنه عبارة عنه مع كونه ضد ما كان ينبغي . وهو فهم ضعيف خلاف
الظاهر .

(١) أى من وضع اسم الإشارة موضع المضمير لادعاء كمال الظهور.
(٢) هو لابن الدمينية . وفي الأملالي نسبته لمرء السعدى الشاعر
الأموى . ونسب صاحب العقد الفريد البيت لعلي بن بنت المهدي .
تعالت : ادعى العلة والمرض . أشجى : أحزن من شجى بالكسر
يشجى بالفتح ، وقوله بذلك أى بقتلى ، ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر
ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الإشارة .

(ب) وان كان المظهر غير اسم إشارة :

فالعِدُول اليه عن المضمر اما لزيادة التمكن (١) ، كقوله تعالى
« قل هو الله أحد الله الصمد (٢) » ، ونظيره (٣) من غيره (٤) قوله
« وبالحق أنزلناه وبحق نزل (٥) » ، وقوله : « فبدل الذين ظلموا قولا
غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا » ، وقول الشاعر (٦) :
ان تسألوا الحق نعط الحق سائله (والدرع محقبة والسيف مقروب)

بدل نعظكم اياه

واما لادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة . واما لتقوية
المأمور ، مثالهما قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمر بكذا . وعليه
من غيره (٧) « فاذا عزم فتوكل على الله » .

(١) أى جعل المسند اليه متبنا عند السامع لأن في الاظهار من التثخيم
والتعظيم ما ليس في الضمير ، والمقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض
من الخطاب تعظيم المسند اليه .

(٢) أى الذى يصمد اليه ويقصد في الحوائج ، لم يقل هو الصمد
لزيادة التمكن .

(٣) أى نظيره « قل هو الله أحد الله الصمد » في وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن .

(٤) أى من غير باب المسند اليه .

(٥) الضمير في انزلناه للقرآن . فأعاد ذكر الحق مظهرا هون أن
يقول : وبه نزل .

(٦) هو عبيد الله بن عتبة الضبي . وسيأتى شرح البيت قريبا .

(٧) أى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية دأى المسطور من
غير باب المسند اليه .

وأما للاستعطاف كقوله :

لهى عبدك العاصى أتاك (مقرا بالذنوب وقد دعاك)^(١)

وأما لنحو ذلك .

٣ — الالتفات :

قال السكاكي : « هذا ^(٢) غير مختص بالمسند إليه ، ولا بهذا القدر ^(٣) ، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ^(٤) ينقل كل واحد منها إلى الآخر ^(٥) » ويسمى هذا النقل التفتاتا ^(٦) عند علماء المعاني ،

(١) قال « عبدك العاصى » ولم يقل « أنا » لما في لفظ « عبدك العاصى » من الخضوع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .
(٢) قوله « هذا » أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة غير مختص بالمسند إليه أى بل يكون في المسند إليه مثل « الهى » وفى غيره مثل « فإذا عزمت فتوكل على الله » وهذاجل اتفاق .
(٣) أى ولا النقل من الحكاية إلى الغيبة . ولا شك أن العبارة على هذا تكون واحدة ، ولذلك قدر السعد مطلقا ، أى ولا النقل حال كونه مطلقا من التقييد بكونه من التكلم إلى الغيبة مختص بهذا القدر — أعني النقل من التكلم إلى الغيبة ، أى بل يكون فى غيره ككونه من الخطاب إلى التكلم أو الغيبة أو من الغيبة إلى التكلم أو الخطاب ، أو من التكلم إلى الخطاب .
(٤) أى سواء كان فى المسند إليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر إirاده .
(٥) فتصير الأقسام عند السكاكى ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين . هذا ولفظ « مطلقا » ليس — كما قلنا — من عبارة السكاكى بل قدره السعد لأنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر إلى الأبتلة .
(٦) مأخوذ من التفتات الإنسان من يمينه إلى شماله أو العكس . هذا والالتفات من حيث أنه يشتمل على نكتة هى خاصية التركيب من علم المعانى، ومن حيث أنه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع . والسكاكى أورده فى علم المعانى والبديع . هذا ولاللتفات معنى آخر عند المتقدمين سيأتى ذكره وراجع فى ص ٨٧ بن نقد الشعر ، ٢٨٢ من الصنائع .

كقول ربيعة بن مقروم (١) :

بانت سعاد فأمسى القلب معمودا وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا

فالتفت كما ترى ، حيث لم يقله « وأخلفتني (٢) » ، وقوله (٣) :

تذكرت — والذكرى تهيجك زرينبا وأصبح باقى وصلها قدتنقضا
وحلل بفلح فالأباتر أهنبا وشطت فصلت غمرة فمثقبا

فالتفت في البيت (٤) •

والمشهور عند الجمهور (٥) أن الالتفات هو التعبير عن معنى

بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه (٦) بطريق آخر منها (٧) ••

(١) شاعر إسلامي شهيد القادسية . معمودا : حزينا . وابنة الحر هي سعاد وهو من وضع المظهر موضع المضمير .

(٢) غفية التفات من التكلم إلى الخطاب . ويجوز أن يكون الخطاب في « وأخلفتك » من التجريد لا من الالتفات بناء على أن بينهما غمرا هو أن مبنى التجريد على المسايرة ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى ، وقيل لا منافاة بينهما .

(٣) ربيعة بن مقروم أيضا ، تنضب : تنطع . فلح والأباتر وغمرة ومثقبا أسماء أكنة . شطت بعدت .

(٤) في قوله تذكرت بناء الخطاب ، وقوله تهيجك بكاف الخطاب .

(٥) هذا هو مقابل رأى السكاكي في معنى الالتفات .

(٦) أي من ذلك المعنى وهذا صريح في أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقتين

في المسا صدق .

(٧) أي بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر

ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج : مثل قولنا « أنا زيد » « وأنت عمرو » و « نحن الذين أصبحوا الصباحا » ومثل قوله تعالى : وإياك نستعين . واهدنا . واتعيت ، فإن الالتفات اثنا هو في إياك تعبد ، وإياك جار على أسلوب إياك تعبد فلما التفت للخطاب صار الأسلوب له . ومن زعم أن مثل : يا أيها الذين آمنوا — التفاتا — لأن الذين هو المنادى في الحقيقة =

وهذا (١) أخص من تفسير السكاكي ، لأنه أراد بالنقل (٢) أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها (٣) ، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس .

مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى : ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون (٤) .

= فهو المخاطب والمناسب له « آمنتم » — فقد سها على ما تشهد به كتب النحو من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة وإن عرّض له الخطاب بسبب النداء .

(١) أي الالتفات بتفسير الجهور .

(٢) المسمى التفاتا .

(٣) فيتحقق الالتفات عند السكاكي بتغيير واحد . فهو لا يشترط تقدم التعبير والجهور يشترطونه ، فكل التفات عندهم التفات عنده ولا عكس . . فالسكاكي يوافق الجهور في تسمية ما تقدم التعبير عنه بطريق آخر من الطرق الثلاثة التفاتا ، وبخالفهم في جعل ما لم يتقدم التعبير عنه بطريق آخر مما كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيرها منها من باب الالتفات .

(٤) قال السكاكي في المفتاح ص ١٠٦ « ولولا التعريض لكان المناسبه واليه أرجع » ، فقله « ترجعون » مكان أرجع التفات عند الجهور والسكاكي معا . هذا والتحقيق أن المراد « ما لكم لا تعبدون » لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر سياق الكلام إجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فهو التفات على المذهبين . . هذا وحاصل القول الثاني المذكور في التحقيق أن الضميرين للمخاطب فكان مقتضى الظاهر أن يقال « وما لكم لا تعبدون » فعدل عن ذلك وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر عن ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر عنه واختلفت العبارة ، فعبر أولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات ، وهذا هو التحقيق لأن قوله « ومالي لأعبد » تعريض بالمخاطبين لجرهم على عدم الإيمان ، لأنهم المقصودون بالذات من ذلك القول ، وعلى هذا التحقيق نفى « ومالي لأعبد » التفات عند الجهور أيضا ، إذ سبق الخطاب في قوله « اتبعوا المرسلين » ، وأما على خلاف التحقيق فهو التفات واحد في « ترجعون » . ويرى عبد الحكيم أن التعبير بقوله تعالى « ومالي » تعريض لا التفات .

ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى : أنا أعطيناك الكوثر فصل
قربك وانحر (١) .

ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة (٢) :
طحاك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيبه
تكلفني ليلي وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب
ومن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى : « حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم (٣) » .

ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى : « والله الذي أرسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه » (٤) .

(١) ومقتضى الظاهر « فصل لنا » .

(٢) ملحا : ذهب . وقوله في الحسان طروب أى أن له طريبا في طلب
الحسان ونشاطا في مراودتهن . بعيد تصغير « بعد » للقرب ، أى حين ولي
الشباب وكاد ينصرم . « عصر » ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية
بعده . حان : قرب . شط : بعد . وليها : أى قريبا « عادت » يجوز أن
تكون من « عادى معاداة » كان الخطوب والصوارف صارت تعاديه ، أو أن
تكون من عاد يعود أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت
عليه قبل .. وقوله بكلفني بالياء وفيه التفات من الخطاب في « بك » الى
التكلم ، ومقتضى الظاهر « بكلفك » وعامل « يكلفني » ضمير القلب ويلي
مفعوله الثاني ، والمعنى : يطالبني القلب يوصل ليلي . ويروى تكلفني بالناء
على أنه مسند الى ليلي والمفعول محذوف أى شدائد تراقبها أو على أنه
خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب و « بك » فيها
التفات على مذهب السكاكي لا على مذهب الجبهور . ولذلك قال
السكاكي « التفت في البيت » .

(٣) الشاهد في قوله « بهم » مكان « بكم » .

(٤) أى مكان ساقه .

ومن النية الى الخطاب قوله تعالى : « مالك يوم الدين اياك
تعبد » (١) .

وقوله عبد الله بن (٢) عمة :

ما (٣) ان ترى السيد زيدا في نفوسهم كما يراه بنو كوز ومرهوب
ان تسألوا الحق نعط الحق سائله والدرع محقبة والسيف مقروب

وأما قول امرئ القيس (٤) :

تطاول ليلك بالأمم ونام الخلى ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمم
وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود

فقال الزمخشري : فيه ثلاث التفتات (٥) ، وهذا ظاهر على تفسير
السكاكي (٦) ، لأن على تفسيره في كل بيت التفتاة ، لا يقال الالتفات

(١) مكان اياه تعبد .

(٢) شاعر مخضرم . والسيد وزيد وكوز ومرهوب احياء من شبة .

(٣) المعنى ان بني السيد لا يوجبون لبني زيد في نفوسهم من الحرمة
والنصرة ما يوجبهم لهم بنو كوز وبنو مرهوب . والضمير في « تسألوا »
لبني زيد والالتفات فيه . محقبة : مشدود في الحقيقة . مقروب : موضوع
في قرابه .

(٤) الأمد : اسم موضع . العائر : قذى العين . وقوله « وباتت له
ليلة » من الاسناد المجازي كصام نهاره . وأبو الأسود هو أبو حجر .
وقوله « وبات » الأولى تامة بمعنى اقام ليلا ونزل به نام أو لم ينم ، « وبات »
الثانية يجوز ان تكون تامة أو ناقصة .

(٥) أي « في ليلك » وفي « بات » وفي « جاءني » .

(٦) قال السكاكي : « التفت في الأبيات الثلاثة » فذهب السكاكي
موافق لراي الزمخشري .

عنده (١) من خلاف مقتضى الظاهر ، فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر ، لأننا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم ... وأما على المشهور (٢) فلا التفات في البيت الأول (٣) ، وفي الثاني التفاتة واحدة (٤) ، فيتعين أن يكون في الثالث التفاتتان (٥) ، فقبل هما في قوله جاءني ، احداهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول ، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني ، وفيه نظر لأن الانتقال إنما يكون من شيء حاصل ملتبس به واذ قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الأول إلى الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلا ملتبسا به فيكون الانتقال إلى التكلم في الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعا فلم يكن في البيت الثالث إلا التفاتة واحدة ، وقبل احداهما في قوله وذلك لأنه التفات من الغيبة (٦) إلى الخطاب والثانية في قوله جاءني لأنه التفات من الخطاب (٧) إلى التكلم وهذا أقرب (٨) .

(١) أي عند السكاكي .

(٢) أي على رأي الجمهور .

(٣) أي في قوله « ليك » ، وذلك لأنه لم يتقدم التعبير عنها بطريق غير طريق الخطاب ، وهي عند السكاكي فيها التفات لأنه لا يشترط ذلك ولذلك صرح بأن في قوله « ليك » التفاتا لأنه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر « ليلى » بالتكلم .

(٤) أي في قوله « وبات » .

(٥) أي على رأي الزمخشري من أن في الأبيات الثلاثة ثلاث التفاتات

(٦) أي في قوله « وبات » في البيت الثاني .

(٧) أي في قوله « وذلك » في البيت « الثالث » .

(٨) قال الدسوقي : في هذه الأبيات التفاتان باتفاق ، في « بات » لعدوله إلى الغيبة بعد الخطاب ، وفي « جاءني » لعدوله بعدها إلى التكلم . وأما قوله « ليك » فالتفاتان من التكلم إلى الخطاب أن لم يكن تجريدا ، وأما الجمهور فيتعين عندهم أن يكون تجريدا .

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام ، ووجه حسنه على ما ذكر
الزمخشري هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك
أحسن تطرية (١) لنشاط السامع ، وأكثر ايقاظا للاصغاء اليه (٢)
من اجرائه على أسلوب واحد ، وقد تختص مواقعه بلطائف : كما في
سورة الفاتحة ، فان العبد اذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد عن
قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه ، بقوله « الحمد لله » الدال على
اختصاصه بالحمد وانه حقيق به ، وجد من نفسه لا محالة محركا
للإقبال عليه ، فاذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله « رب العالمين »
الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته ،
قوى ذلك المحرك ، ثم اذا انتقل الى قوله « الرحمن الرحيم » الدال
على أنه منعم بأنواع النعم جلائها ودقائقها ، تضاعفت قوة المحرك ،
ثم اذا انتقل الى خاتمة هذه الصفات العظام وهي قوله « مالك يوم
الدين » الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهت قوته وأوجب
الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في
المهمات (٣) ، وكما في قوله تعالى « ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم

(١) أى تجديدا واحدا من « طرئت الثوب » .

(٢) أى الى ذلك الكلام لأن لكل جديد لذة . وهذا وجه حسن الالتفات
على الإطلاق . وهذا هو كلام السكاكي أيضا .

(٣) وهذا في معنى كلام السكاكي أيضا (٨٧ من المفتاح) .

هذا وبين التجريد والالتفات عموم وخصوص من وجه : يجتمعان في
« فصل لربك » ، ويتفرد الالتفات دون التجريد في « تكلفني ليلي » ، ويتفرد
التجريد دون الالتفات في « رأيت منه أسدا » ومثل « تناول ليلك » عند
الجمهور . ولا يوجد واحد منهما كبا في غالب القرآن . وقالوا : لا يكون
الالتفات الا في جملتين أى كلامين مستقلين . واعترض على هذا السبكي ..
والتجريد خلاص الخطاب لفترك وانت تريد به نفسك لا المخاطب
نفسه . وفائدته طلب التوسع في الكلام وتمكن المخاطب من اجراء الأوصاف
المقصودة من مدح أو غيره على نفسه اذ يكون مخاطبا بها غيره ليكون أعز
وأبرا من العهدة غيبا بقوله غير محجور عليه . فالتجريد قسبان : =

جاءوك فاستغفروا الله ، واستغفر لهم الرسول » ، لم يقل « واستغفرت لهم » ، وعدل عنه الى طريق الالتفات تخفيما لشأن رسول الله

= ١ - محض ، بئلا . لا خيل عندك تهديها ولا مال .
٢ - غير المحض :

أقول لها وقد جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحى
وقال أبو على الفارسي : العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كاملا فيه
كأنه حقيقة وبحصوله فتخرج ذلك المعنى الى الفاظها مجردا من الانسبانية
كأنه غيره ، وهو هو بعينه نحو قولهم : لئن لقيت فلانا لتلقين به الأسد ،
وهو عينه الأسد . لا أن هناك شيئا منفصلا عنه أو يتميزا عنه . ثم قال :
وعلى هذا النمط كون الإنسان يخاطب نفسه ، حتى كأنه يتناول غيره كقول
الاعشى : وهل تطيق وداعا أيها الرجل .. هذا وابن الأثير يرى الأول تشبيها
مضمرا الأداة والثاني تجريدا .

والالتفات عند قدامة والعسكري على شربين :

أحدهما : أن يفرغ المتكلم من المعنى فإذا ظننت أنه يريد أن يجاوزه
يلتفت اليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره . قال محمد بن يحيى الصولي قال
الاصمعي : أتعرف التفاتات جرير ؟ قلت : لا ، قال :

انسى إذ تودعنا سليبي يعود بشابة سقى البشام

الا تراه مقبلا على شعره ثم التفت الى البشام فدعا له وقوله :

طرب الحمام بذى الأراك عشاقتي لا زلت في علل وأبك ناضر
فالتفت الى الحمام فدعا له .

والثاني : أن يكون الشاعر أخذًا في معنى وكأنه يعترضه شك . أو ظن
أن رادا يرد قوله أو سائلا يسأله عن سببه فيقول راجعا الى ما قدمه
فأما أن يؤكد أو ينكر سببه أو يزيل الشك عنه مثل قول عبد الله بن معاوية:
وأجبل إذا ما كنت لأبد مانعًا وقد يمنع الشيء الفتى وهو مجمل
(٣٨٣ صناعتين ، و ٨٧ نقد الشعر) .

والالتفات عند السكاكي : التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة
(التكلم والخطاب والغيبة) سواء عبر عن معنى بغيره قبله أو كان مقتضى
الظاهر أن يعبر عنه بغيره .. وعند الجمهور هو التعبير عن المعنى بطريق
من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بغيره .. ورأى المبرد في الالتفات بواقعة
رأى الجمهور راجع ص ٣٩ ج ٢ الكايل .

صلى الله عليه وسلم ، وتعظيما لاستغفاره ، وتبجيها على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان .

وذكر السكاكي لالتفاتات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها :

١ - أحدها أن يكون قصد تهويل الخطيب واستغفاره . فنبه في التفاتة الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهمت وله التكلية ، فأقامها مقام المصاب الذى لا يتسلى بعض التسلى الا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه ، وخاطبها (١) بـ « تطاول ليك » تسلية ، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك ، غشك في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية ، وفي الثانى على أنه صادق في التحزن خاطب أولا ، وفي الثالث على أنه يريد نفسه .

٢ - أو نبه في الأول على أن النبأ لشدته تركه حائرا فما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجارى أموره الكبار : أمرا ونهيا . وفي الثانى على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة . وفي الثالث على ما سبق .

٣ - أو نبه في الأول على أنها حين لم تثبت ولم تتبصر غاظه ذلك ، فأقامها مقام المستحق للعتاب ، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعير بذلك ، وفي الثانى على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا « وبات وبات له » . وفي الثالث على سبق .

(١) مالكاف في قوله « ليك » مكسورة ، ويصح الفتح نظرا لكون النفس يراد بها الشخص .

هذا كلامه (١) ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف (٢) .

٤ — الأسلوب الحكيم (٣) :

ومن خلاف المقتضى (٤) ما سماه السكاكى الأسلوب الحكيم ، وهو تلقى المخاطب (٥) بغير ما يترقب (٦) بحمل كلامه على خلاف مراده (٧) تنبيهها على أنه الأولى بالقصد ، أو السائل (٨) بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهها على أنه الأولى بحاله أو المهم له :

أما الأول فكتول القيعثرى للحجاج لما قال له متوعداً بالقيّد :
لأحملنك على الأدهم « مثل الأمير يحمل على الأدهم والاشهب » ،
فانه أبرز وعيده في معرض الوعد ، وأراء بالطف وجه أن من كان على

(١) أى كلام السكاكى .

(٢) لانه فهم بعيد ليس فيه اثر للذوق بل فيه تحميل لكلام الشاعر أكثر مما أراد به منه .

(٣) راجع ١٤٠ من المفتاح . ويدخل فيه الضرب الثانى من القول بالموجب ويدخل فيه بعض مثل المشكلة كما يرى السبكي .

(٤) أى من خلاف مقتضى الظاهر وان لم تكن من مباحث المسند اليه .

(٥) من اضافة المصدر للمفعول أى تلقى المتكلم للمخاطب أى تلقى المتكلم بالكلام الثانى للمخاطب به (وهو المتكلم بالكلام الأول) . والتلقى المواجهة .

(٦) أى المخاطب . والباء في بغيره للتعدية ، وفي « بحمل كلامه » للسببية .

(٧) أى يحيل الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراد المخاطب .

(٨) عطف على المخاطب أى تلقى السائل . والفرق بينه وبين تلقى المخاطب . أن هذا مبنى على السؤال بعكس ذلك . والأول قريب من أسلوب تجاهل العارف ومن أسلوب القول بالموجب .

صفته في السلطان وبسطة اليد فجدير أن يصفد لا أن يصفد (١) ، وكذا قوله له لما قال له في الثانية « انه حديد » لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا ، وعن سلوك هذه الطريقة في جواب المخاطب عبر من قال مفتخرا :

أتت تشتكى عندي مزاوله القرى وقد رأت الضيفان ينحون منزلى
فقلت كائى ما سمعت كلامها : هم الخيف جدى فقرأهم وعجلى (٢)

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة :

وأما الثانى فكقوله تعالى « يسألونك عن الأهلة قل : هي مواقيت للناس والحج » قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلىء ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ؟ (٣) وكقوله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلولالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل » ، سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصرف (٤) .

(١) أى جدير به أن يعطى لا أن يتقيد . اصفد : اعطى . وصفد : أوثق .

(٢) البيتان لحاتم . القرى : اطعام الضيف . ينحو : يتصد .

(٣) سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة شوهه ونقصانه فأجيبوا ببيان الحكمة من ذلك .

(٤) رواية سبب النزول أنهم سألوا عنه وعن المصرف فلا تكون الآية على هذا من تلقى السائل بغير ما يتطلب .

وسأل رجل بلالا — وقد أقبل من الحلبة فقال له : من سبق ؟ قال : سبق المغربون ، قال : انما أسالك عن الخيل قال : وأنا أجيبك عن الخير — فترك بلال جوابه بلفظه الى خير هو به انفع له كما يقول الجاحظ (٢/٢٠١) بيان — واستقبل عامر بن عبد القيس رجل في يوم حلبه فقال : من سبق ما شيخ ؟ قال : المغربون (٣/٩٤) بيان .

• - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي :

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، تنبيهها على تحقق وقوعه • وأن ما هو للوقوع كالأوقع ، كقوله تعالى « ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله » ، وقوله : « ويوم نسير الجبال وتري الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا » ، وقوله تعالى : « ونادى أصحاب النار » ، وقوله تعالى : « ونادى أصحاب الأعراف » جعل المتوقع الذي لا يد من وقوعه بمنزلة الأوقع (١) • وعن حسان (٢) أن ابنه عبد الرحمن لسمعه زنبور وهو طفل فجاء اليه يبكي ، فقال له : يا بني مالك قال : لسمعي طوير (٣) كأنه ملتف في بردي حبرة ، فضمه الى صدره وقال : يا بني قد قلت الشعر (٤) •

ومثله التعبير عنه (٥) باسم الفاعل كقوله تعالى : « وان الدين لواقع » ، وكذا أسم المفعول كقوله تعالى : « ذلك يوم مجموع له

(١) وفي السيد على المطول ص ٣٧٥ جعل ذلك من باب الاستعارة . هذا ومن الخروج على مقتضى الظاهر أيضا التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل احضارا للصورة العجيبة كقوله تعالى : « والله الذي ارسل الرياح فنتثر سحابا » والبابان يحملان على المجاز المرسل وتكون العلاقة ما بين الماضي والمضارع من التضاد ، والاولى ان يكونا من مجاز التشبيه . وهو ابلغ .

(٢) راجع القصة في ١٦٧ من اسرار البلاغة .

(٣) تصغير طائر - ويستشهد بقول حسان على ان الشعر هو الكلام الذي فيه خيال وتصوير جميل وان لم يكن موزونا ، وعليه فلا يكون هذا شاهدا على ما ذكر .

(٤) والشاهد « قد قلت الشعر » اي ستقول الشعر ، اي أدوات الشعر قد تجمعت فيك وستقوله .

(٥) اي عن المستقبل .

الناس وذلك يوم مشهود (١) » .

٦ - القلب (٢) :

ومنه القلب (٣) ، كقول العرب « عرضت الناقة على الحوض (٤) »

(١) قوله تعالى « لواقع » أى يقع . وقوله تعالى « مجموع » أى يجمع .. وهنا بحث وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر .. والجواب عنه أن كلا منهما حقيقة نبيها تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا نبيها لم يتحقق مجازا ، تنبيها على تحقق وقوعه .

(٢) قال سيبويه : قوله « ادخل فوه الحجر » هذا جرى على سعة الكلام ، والجيد : ادخل فاه الحجر ص ٩٢ ج ١ الكتاب . والقلب جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه ، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر ، والظاهر أنه من الحقيقة وربما يدعى أنه من المجاز العقلي ، وهو من مباحث المعاني والبديع باعتبارين . والقلب نوعان : لفظي فقط مثل « قطع الثوب المسار » تعنى أن الثوب مفعول وترفعه والمسار فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو له من ناعلية أو مفعولية .. ومعنوي ومثاله : « قطع الثوب المسار » تريد أن الثوب لمادته بالتنطيع هو كأنه قطع المسار ، فهذا قلب معنوي .. هذا والقلب اللفظي يتعلق بال نحو لا بالبيان ، والظاهر أنه حينئذ ضرورة لا ينبغى حكاية خلاف فيه ، وما من محل يدعى فيه ذلك إلا جاز أن يكون القلب فيه معنويا . أما القلب المعنوي فينبغى القطع بجوازه ولا شبهة لمنع ، ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة إلا من شذ ؟ . وكلام النحاة جريان قولين فيه : المنع مطلقا والجواز مطلقا ، والقول الثالث جواز المعنوي لا اللفظي .

(٣) أى من خلاف مقتضى الظاهر القلب .

(٤) أى مكان « عرضت الحوض على الناقة » أى أظهرته عليها لتشرب ، ويرى ابن السكيت أن « عرضت الناقة على الحوض » هو الأصل وأن المطلوب « عرضت الحوض على الناقة » فكانه لاحظ أن المعروض عليه يكون أمرا مستقرا .

(م ٧ - الإيضاح ج ٢)

ورده مطلقا (١) قوم ، وقبله مطلقا قوم منهم السكاكي (٢) ، والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا رد .. أما الأول (٣) فكقول رؤبة :

(ومهمه مغيرة أرجاؤه) كأن لون أرضه سماؤه (٤)

أى كان لون سمائه لغيرتها لون أرضه فعكس التشبيه للمبالغة ، ونحوه قول أبى تمام يصف قلم المدوح :

لعاب الأنعامى القاتلات لمعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل (٥)

وأما الثانى (٦) فكقول القطامى (٧) :

(١) أى سواء تضمن اعتبارا لطيفا أم لا . وذلك لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود .

(٢) لأنه مما يورث الكلام لطافة وملاحة .

(٣) أى ما تضمن اعتبارا لطيفا .

(٤) المهمة : المقازة . مغيرة : مملوءة بالمغيرة . الأرجاء : الأطراف

والأرجاء جمع الرجا مقصورا . وسماؤه أى لون سمائه .

والشاهد المصراع الأخير فإنه من باب القلب . والاعتبار اللطيف هنا

المبالغة فى وصف لون السماء بالمغيرة حتى كأنه صار بحيث يشبه لون

الأرض فى ذلك مع أن الأرض أصل فيه . هذا ونجد البيت فى ٩٦ الموازنة

و ٩١ المفتاح .

(٥) الأنعامى : الحيات . أرى الجنى : العسل . اشتار : جنى .

أيد عواسل : أى عارفة بجنيه . أى هذا القلم على الأعداء سم زعاف وعلى

الأصدقاء شهد شهي . والشاهد فى البيت الشطر الأول فهو من القلب ،

والأصل : لعابه لعاب الأنعامى القاتلات . والاعتبار اللطيف هنا المبالغة

يعكس التشبيه .

(٦) وهو ما لم يتضمن اعتبارا لطيفا وهو على المذهب الحق مردود

غير مقبول .

(٧) من قصيدة يمدح بها زغر بن حارث الكلابى . وروايته « بطنت »

يدل طينت . الفدن بالتحريك : القصر . السياع : الطين بالتنين . والمعنى :

كما طينت الفدن بالسياع ، يقال : طينت المسطح والبيت . ولقاتل أن يقول

(فلما أن جرى سمن عليها) كما طينت بالقدن السباعا

وقول حسان :

(كأن سبيئة من بيت رأس) يكون مزاجها عسل وماء (١)

وقول عروة بن الورد :

فدبت بنفسه نفسى ومالى (وما ألك الا ما أطيق (٢)

وقول الآخر (٣) :

(قفى قبل التفرق يا ضباعا) ولا يك موقف منك الوداعا

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا » ليس واردا على القلب ، إذ ليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف . وكذا قوله تعالى « ثم دنا فتدلى » وكذا قوله تعالى « اذهب

أنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قوله « كما طينت القدن بالسياع » لانه ان السياع بلغ مبلغا من العظم والكثرة الى ان صارت بمنزلة الأصل والقدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى القدن .. والحق أنه تكلف محض .

(١) السبيئة : الخمر . بيت رأس : موضع بالشام .. وبعد البيت : على اثنيائها أو طعم غش من التفاح عصره اجتزاء

يشبه ريق محبوبته بخمر مزجت بعسل وماء أو بقاء تفاح طرى في وقت اجتذائه ونضجه . ويروى برنع « مزاج » مبتدا وما بعده خبر له والجملة خبر يكون واسمها ضمير الشأن .. والبيت من قصيدة لحسان .

(٢) لا ألك أى لم أقصر عليك .

(٣) هو القطامي الشاعر . ويقول خدائش بن زهير :

فانك لا تبالي بعد حولى اظبي كان امك أم حبل

بكتابتى هذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون (١) » •

فأصل الأول أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا أى اهلاكنا ، وأصل الثانى ثم أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه في الهواء ، ومعنى الثالث تنح عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال انه دخل عليها من

(١) في كتاب « ما اتفق لفظه واختلف معناه » فكر لاية « ما ان مفتاحه لتنوء بالمعصية اولى القوة » واسلوب القلب فيها حيث سماه « التحويل » . وفي الكايل للبرد ، قال المبرد : والكلام اذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار . هذا وفي ٩٦ ، ٩٧ من الموازنة كلام على اسلوب القلب خلاصته ان الامدى :

١ — لا يرخص للمتأخر في القلب انما جاء في كلام العرب على السهوء والمتأخر وان احتذى بهم على امثلهم فلا ينبغي له ان يتبعهم فيما سهوا فيه .
٢ — ما ورد في القرآن من القلب : مثل « دنا فتدلى » وانما هو تدلى فدنا ، ومثل « ما ان مفتاحه لتنوء بالمعصية اولى القوة » ، وانما المعصية تنوء بالمفاتيح أى تنهض بثقلها ، ومثل « وانه لحب الخير لشديد » ، أى وان حبه للخير لشديد ، فليس كله بقلب وانما هو صحيح مستقيم لا قلب فيه ، والمعنى ان تدليه كان عند دنوء واقتراجه ، واراد الله بما ان مفتاحه لتنوء بالمعصية أى تميلها من ثقلها ، وقوله : انه لحب الخير لشديد : أى انه لحب المال لشديد أى يخيّل . وكان الامدى ينفى عن تلك المثل القلب بمعنى انها لا غلط فيها وانما على تشبيهها بالاصل المطلوبة عنه ، لا انها لا قلب فيها مطلقا .

٣ — ما ورد في الشعر من القلب قسمان :
سائق مقبول مثل « كان لون أرضه سماء » وقبيح غير حسن لا يجوز في الشعر ولا في القرآن . وهو ما جاء في كلامهم على سبيل الغلط مثل « كما كان الزنا غريضة الرجم » ، و « تشقى الرماح بالضيامة الحجر » .
٤ — المبرد ايضا يقصر استعمال اسلوبه القلب على المتقدمين دون المتأخرين ولكنه يجعل مائدة القلب الاختصار .
٥ — ويرى الامدى انه قد يكون لاصلاح الوزن أو للضرورة أو السهوء

كوة فآلقى الكتاب إليها وتوارى في الكوة (١) .. وأما قول خدائش :
(وتركب خيلا لا هوادة بينها) وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر (٢)

فقد ذكر له سوى القلب وجهان :

أحدهما : أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرهما
يطعنهم بها .

والثاني : أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيرا لشأنهم وأنهم
ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها . كما يقال شقى الخز بجسم فلان إذا لم يكن
أهلا للبسه . وقيل في قول قطري بن الفجاءة :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جذع البصيرة قارح الاقدام (٣)

انه من باب القلب ، على أن لم أصب بمعنى لم أرح ، أى قارح

(١) حمل السكاكى كل هذه الآيات على القلب من ٩١ المفتاح .
(٢) الضياطرة جمع ضيطر وهو العظيم أو الضخم اللثيم العظيم
الأسيت ، الحمر جمع أحمر اللون وقيل هو الذى لا سلاح معه .. هذا
والشاهد في الشطر الثانى وكان أصل الكلام : وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر
بالرماح . وعلى أنه لا قلب فيه يكون قوله « وتشقى » استعارة جعل كسر
الرماح في حريهم شقاء لها ، أو يكون جعل نفس الطعن شقاء لها ونحتقرا
لشأنهم وانهم ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها . وقال السكاكى :
في البيت قلب أراد تشقى الضياطرة بالرماح ، ولك الا تحمله على
القلب بواسطة استعارة الشقاء لكسرها بالطعن .
(٣) راجع البيت في صفحة ١١٩ من اسرار البلاغة .. وجلة « وقد
أصبت ولم أصب » اعتراضية أى جرحتم ولم أرح . « وأصبت » بالبناء
للفاعل . « وأصبت » بالبناء للفعول . وفلان جذع أى حديث السن ،
وقارح أى كبيره ، وجذع البصيرة أى غير مجرب للأمور ، وقارح الاقدام
أى له اقدام أهل العقول والسن القديم . وهذا عكس المراد لأن المقصود
وصفه بأنه قارح البصيرة أى مجرب قتل الأمور عليها وأنه جذع الاقدام أى
شجاع قوى شديد . فالأصل أن يقول : ثم انصرفت قارح البصيرة جذع
الاقدام ، ولكنه قلب ماوهم خلاف المراد .

البصيرة جذع الاقدام ، كما يقال « اقدام غر ورأى مجرب » وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم ألف أى لم ألف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة على أن قوله « جذع البصيرة قارح الاقدام » حال من اضمير المستتر فى لم أصب فيكون متعلقا بأقرب مذكور ، ويؤيد هذا الوجه (١) قوله قبله :

لا يركنن أحد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
فلقد أرائنى للرماح دريئة من عن يمينى مرة وأمامى
حتى خضبت بما تحدر من دمي أكتاف سرجى أو عنان لجامى

فان الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جرح ، وأيضا فحوى كلامه أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت ، اعلاما أن الاقدام غير علة للحمام ، وحثا على الشجاعة وبغض الفرار •

(١) وهو أن « لم أصب » بمعنى « لم ألف » •

القول في أحوال المسند

حذف المسند :

أما تركه (١) : فلنحو ما سبق في باب المسند اليه من تخييل المدلوله الى أقوى الدليلين ، ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة ، أو مقدار تنبهه ، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر :

١ - أما مع ضيق المقام كقوله :

(ومن يك أسمى بالمدينة رحله) غانئ وقيسار بها لغريب (٢)

(١) عبر هنا بالترك وفي المسند اليه بالحذف اشعارا بأن المسند اليه وكن لا يستغنى عنه في الكلام والاحتياج اليه دون الاحتياج الى المسند بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج ويجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض .

(٢) البيت لضباب بن الحارث البرجمي ، ومعه إبيات في الكامل للبريد (١٨٨ : ١) وروايته « وقبارا » ، ونجده في ٢٨ ج ١ من الكتاب لسبيويه . . الرجل : المنزل . قيار : اسم غرس أو جبل للشاعر . ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع . فالمسند الى « قيار » محذوف لتقصيد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع والمحافظة على الوزن ولا يجوز أن يكون « قيار » عطفا على محل اسم ان و « غريب » خبر عنها ، لاقتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا ، وذلك لما يلزم عليه من توجه العطفين - المبتدأ ، وان - الى معمول واحد هو الخبر . وأما اذا قدرنا « لقيسار » خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم ان لأن الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل « ان زيدا وعمرا ذاهبان » بل مثل « ان زيدا وعمرو لذهاب » وهو جائز . ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها .

أى وقيار كذلك ، وكقوله (١) :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضى والرأى مختلفه

أى نحن بما عندنا راضون (٢) .. وكقول أبى الطيب :

قالت وقد رأى اصفرارى من به ؟ وتتهدت ، فأجبتها : المتهد

أى المتهد هو الطالب (٣) به ، دون الطالب به هو المتهد ، أن فسر
بمن الطالب به ، لأن مطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين
بأنه الطالب به ليتعين عندها ، لا الحكم على الطالب به بالتعيين ، وقيل
معناه « من فعل به » ، فيكون التقدير : فعل به المتهد .

٢ - وأما بدون الضيق ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن
يرضوه » على وجه ، أى والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ، ويجوز
أن يكون جملة واحدة ، وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله
ورضا رسوله ، فكانا في حكم مرضى واحد ، كقولنا : احسان زيد واجماله
تعثنى وجبر منى ، وكقولك « زيد منطلق وعمرو » ، أى عمرو كذلك (٤) ،
وعليه قوله تعالى : « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم أن ارتبتم
فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائى لم يحضن » ، أى واللائى لم يحضن

(١) هو لقيس بن الخليم أو عمرو بن امرئ القيس الأثمارى
الخرجى ، ونسبه الجاحظ لعمرو ، وهو جد عبد الله بن رواحة ، وكان
شاعرا فحلا من حكام العرب وقضاةهم ، وهو يخاطب بهذا البيت مالك بن
العجلان حين رد قضاءه في واقعة بن وقائع الأوس والخزرج .. وقيل :
يا مال والسيد المعيم قد يبطره بعد رابه السرف

(٢) نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا أى نحن بما عندنا راضون
فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس .

(٣) فيكون من حذف المسند لا من حذف المسند اليه .

(٤) فيكون من حذف المسند للاحتراز عن المعنى من غير ضيق المقام .

مثلهم • وقولك : خرجت فاذا زيد (١) • وقولك لمن قال هل لك أحد ، ان الناس الب عليك : ان زيدا وان عمرا ، أى ان لى زيدا وان لى عمرا ، وعليه قوله (٢) : ان محلا وان مرتحلا • أى ان لنا محلا فى الدنيا وان لنا مرتحلا عنها الى الآخرة • وقوله تعالى : « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى » ، تقديره لو تملكون تملكون مكررا لفائدة التوكيد ، فأضمر « تملك » الأول اضمارا على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل الذى هو الواو ضمير منفصل وهو أنتم لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، فأنتم فاعل الفعل المضمر وتملكون تفسيره (٣) قال الزمخشري : هذا ما يقتضيه علم الاعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن « أنتم تملكون » فيه دلالة على الاختصاص ، وأن الناس هم المختصون

(١) أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك ، فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام مع اتباع الاستعمال . لان إذا المفاجأة ندل على مطلق الوجود ، وقد ينضم اليها قرآن ندل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك . والفاء قيل انها للسببية المجردة عن العطف وقيل انها للعطف على المعنى ، وأما اذا فظرف زمان وقيل ظرف مكان وقيل حرف دال على المفاجأة .

(٢) أى قول الاعشى وببنته :

ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا وهو فى صفحة ٢٤٧ دلائل الاعجاز ، وراجع نقد ابن عبد ربه للبيت فى العقد الفريد ص ١٤ ج ٤ . . والشاهد فى البيت حذف المسند الذى هو ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعدول الى أقوى الدليلين أعنى العقول والضيق المقام أعنى المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل « ان مالا وان ولداً » وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا باباً فقال « هذا باب ان مالا وان ولداً » .

(٣) نقوله : انتم ليس بابتداء لأن لو انما تدخل على الفعل ، بل هو فاعل فعل محذوف ، والاصل « لو تملكون » فحذف الفعل الاول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ثم عوض من الضمير المتصل ضمير منفصل على القاعدة عند حذف الفاعل . فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم او جملة .

بالشع المتبالغ . ونحوه قول حاتم « لو ذات سوار لطمتني » ، وقول
المطمس :

ولو غير اخواني أرادوا نقيصتي (جعلت لهم فوق العرائن ميسما^(١))

وذلك لأن الفعل لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة
المبتدأ والخبر ، وكقوله تعالى « أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا » ،
أي كمن لم يزين له سوء عمله ، المعنى أفمن زين له سوء عمله من
الفريقين اللذين تقدم ذكرهما - اللذين كفروا والذين آمنوا - كمن
لم يزين له سوء عمله ؟ ثم كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما قيل له ذلك قال : لا ، فقيل : « فان الله يفضل من يشاء ويهدي من
يشاء » ، فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » ، وقيل المعنى : أفمن زين له
سوء عمله ذهب نفسك عليهم حسرات ؟ فحذف الجواب لدلالة
« فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » ، أو أفمن زين له سوء عمله كمن
هداه الله ؟ فحذف لدلالة « فان الله يفضل من يشاء ويهدي من يشاء » .
وأما قوله تعالى « بل سئلت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل » ، وقوله
تعالى « سورة أنزلناها » ، وقوله : « وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن
أمرتهم ليخرجن ، قل لا تقسموا طاعة معروفة » ، فكل منها يحتمل
الأمرين : حذف المسند اليه وحذف المسند ، أي فأمرى صبر جميل
أو فصبر جميل أجمل ، وهذه سورة أنزلناها أو فيما أوحينا اليك
سورة أنزلناها ، وأمركم أو الذي يطلب منكم طاعة معروفة معلومة
لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخلفاء من المؤمنين ، الذين طابق باطن
أمرهم ظاهره ، لا أيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها ،
أو طاعتكم معروفة أي بأنها بالقول دون الفعل . أو طاعة معروفة
أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة .

(١) العرائن جمع عرنيين وهو الأنثى كله أو ما صلب منه . الميسم :
العلامة .

ومما يحتمل الوجهين (١) قوله سبحانه وتعالى : « ولا تقولوا ثلاثة » ، قيل : التقدير « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، ورد بأنه تقرير لثبوت آلهة ، لأن النفي إنما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ ، كما تقول : ليس أمراؤنا ثلاثة فانك تنفى به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء ، وذلك اشراك ، مع أن قوله تعالى بعده « إنما الله اله واحد » يناقضه ، والوجه أن « ثلاثة » صفة مبتدأ محذوف ، أو يكون مبتدأ محذوفا مميزه ، لا خبر مبتدأ ، والتقدير : ولا تقولوا لنا أو في الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة ، ثم حذف الخبر كما حذف الخبر من : « لا اله الا الله » « وما من اله الا الله » ، ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان في غير هذا الموضع ، فيكون النفي عن اثبات الوجود لآلهة ، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت الهين مع أن ما بعده أعنى قوله « إنما الله اله واحد » ينفي ذلك ، فيحصل : النفي عن الاشراك ، والتوحيد من غير تناقض ، ولهذا يصح أن يتبع نفي الاثنين فيقال : ولا تقولوا لنا : آلهة ولا الهان ، لأنه كقولنا « ليس لنا آلهة ثلاثة ولا الهان » ، وهذا صحيح . ولا يصلح أن يقال على التقدير الأول ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنان ، لأنه كقولنا : ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنان وهذا فاسد ، ويجوز أن يقدر ولا تقولوا الله المسيح وأمه (٢) ثلاثة : أى لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا أن الله ثالث ثلاثة » ، فيكون المعنى : ثلاثة مستوون في الصفة والرتبة ، فانه قد استقر في العرف أنه إذا أريد الحاق اثنين بواحد في وصف وأنهما شبيهان له أن يقال « هم ثلاثة » ، كما يقال إذا أريد الحاق واحد بآخر وجمله في معناه « هما اثنان » .

(١) راجع ص ٢٩٠ - ٢٩٤ من دلائل الإعجاز .

(٢) وعلى هذا يكون من حذف المسند اليه . والمعنى صحيح بخلاف الوجه الأول .

واعلم أن الحذف لا بد له من قرينة كوقوع الكلام جواباً عن سؤال :

١ - أما محقق : كقوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » ، وقوله : « ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله » .

٢ - وأما مقدر نحو :

لييك يزيد ضارع لخصومه (ومختبئ مما تطيح الطوائج^(١))

وقراءة من قرأ « يسبح له فيها بالعدو والآصال^(٢) رجال » ، وقوله : « كذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك ، الله العزيز الحكيم » ، ببناء الفعل للمفعول .. وفضل هذا التركيب على خلافه ، أعنى لئيك يزيد ضارع ، ببناء^(٣) الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه : أحدها أن

(١) البيت لنهشل بن حري بن ضمرة ويروى للبيد ، ونسبه الزمخشري لمزرد أخى الشماخ وفى ابن السبكي أنه لمرة بن عمرو النهشلي فى يزيد بن نهشل ، وقيل للحارث بن شرار النهشلي ، وفى ابن يعقوب لضرار بن نهشل فى أخيه يزيد . هذا ونهشل بن حري شاعر إسلامي . وفى الكتاب لسيبويه أن البيت للحارث بن نهيك .. ويزيد هو يزيد بن نهشل . الضارع : الذليل . المختبئ : الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة . الاطاحة : الاذهاب والاهلاك . الطوائج : جمع مطيحة على غير قياس وجمعها القياسى مطاوح أو مطيحات .. هذا « ولييك » بالبناء للمفعول كأنه قيل « من ييكه ؟ » فغال : ييكه « ضارع » ثم حذف الفعل وهو المسند . فهنا حذف المسند بقرينة وقوعه فى جواب سؤال مقدر .. ومعنى البيت : لئيكه ذليل فى الخصومة لأنه كان ملجأ للأذلاء وعونا للضعفاء ولييكه طالب للمعروف من أجل اذهاب الاحداث لماله ونسبه لأنه كان عون الفقراء والمحتاجين .

(٢) والآية شاهد فى باب الفصل أيضا .

(٣) هذا تفسير لقوله « خلانه » .

هذا التركيب (١) يفيد اسناد الفعل الى الفاعل مرتين اجمالا ثم تفصيلا (٢) ، والثاني أن نحو « زيد » فيه ركن الجملة (٣) لا فضلا ، الثالث أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل ، فيكون عند ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب ، وخلافه بخلاف ذلك .

ومن ذلك الباب ، أعنى الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر : قوله تعالى « وجعلوا لله شركاء الجن » على وجه ، فإن « لله شركاء » أن جعلوا مفعولين لجعلوا ، فالجن يحتمل وجهين : أحدهما : ما ذكره الشيخ (٤) عبد القاهر ، من أن يكون منصوبا بمحذوف دل عليه سؤال مقدر ، كأنه قيل من جعلوا لله شركاء ؟ فقيل الجن ، فيفيد الكلام انكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في الانكار ، دخول اتخاذ من الجن ، والثاني : ما ذكره الزمخشري ، وهو أن ينتصب « الجن » بدلا من شركاء فيفيد انكار الشريك مطلقا أيضا كما مر . وأن جعل لله « لَعُوا » كان « شركاء الجن » مفعولين قدم ثانيهما على الأول ، وغائدة التقديم استعظام أن يتخذ « لله » شريك : ملكا كان أو جنيا أو غيرهما ولذلك قدم اسم « الله » على الشركاء ، ولو لم يبين الكلام على التقديم وقيل « وجعلوا الجن شركاء لله » لم يفد الا انكار جعل الجن شركاء ، والله أعلم .

(١) وهو قولنا « لبيك يزيد ضارع » ببناء الفعل للمفعول .

(٢) أما التفصيل فظاهر ، وأما الاجمال فلأنه لما قيل « لبيك » علم أن هناك باكيا يستند اليه هذا البكاء لأن المستند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجمال ثم التفصيل أوقع في النفس .

(٣) لكونه المستند اليه لا مفعولا .

(٤) راجع ٢٢٢ من الدلائل ، ص ٩٩ من المفتاح .

ومنه ارتفاع المخصوص في باب نعم وبئس على أحد القولين (١) .

ذكر المسند :

وأما ذكره : فاما لنحو ما مر في باب المسند اليه : من زيادة التقرير ، والتعريض بعبارة السامع ، والاستلذاذ ، والتعظيم ، والاهانة ، وبسط الكلام (٢) ، واما ليتبين كونه : اسما فيستفاد منه الثبوت (٣) ، أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد (٤) ، أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد ، واما لنحو ذلك .

قال السكاكي : واما للتعجب من المسند اليه بذكره ، كما اذا قلت زيد يقاوم الأسد مع دلالة قرائن الأحوال ، وفيه نظر (٥) : لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة .

-
- (١) أي ومن حذف المسند بقرينة وقوع الكلام جوابا عن السؤال المقدر ارتفاع المخصوص في باب نعم وبئس مثل « نعم رجلا زيد » ، و « بئس رجلا عمرو » ، على أحد القولين في ذلك ، وهو أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر فيكون السؤال المقدر « من هو المدح » ؟ « فقول » زيد » أي « زيد المدح » .
- (٢) ومن كون الذكر هو الأصل ولا يقتضى الحذف مثل زيد قائم ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم » ، والتعريض بعبارة السامع مثاله « محمد نبينا » في جواب من قال : من نبيكم .
- (٣) أي حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان ، ويفيد مع الثبوت الدوام بالقرينة ، أو من حيث العدول عن الفعل اليه .
- (٤) أي تجدد الحدث أي وجوده بعد أن لم يكن . وإعادة الفعل ذلك بالوضع لتضمنه الزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار . ويفيد مع التجدد الحدوث أي حدوثه شيئا بعد شيء على وجه الاستمرار .
- (٥) أي في كلام السكاكي — من إعادة ذكر المسند للتعجب — نظر واعتراض ، ورد صاحب المطول على هذا النظر بأن حصول التعجب بدون الذكر ممنوع لأن القرينة تدل على نفس المسند . واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر .

أفراد المسند (١) :

وأما افراده : فلكونه غير سببي (٢) مع عدم افادة تقوى (٣)
الحكم ، كقولك : زيد منطلق ، وقام عمرو . والمراد بالسببي نحو
(زيد أبوه منطلق) .. قال السكاكي : وأما الحالة المقتضية لأفراده فهي
إذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ، وأعني

(١) أى جعل المسند غير جملة .
(٢) السببي هنا جملة أخبر بها عن مبتدأ بعائد ليس مسندا له في تلك
الجملة والسببي نسبة إلى السبب الذي هو الضمير الذي يقع الربط به .
(٣) إذا لو كان سببيا نحو « زيد قام أبوه » أو مفيدا للتقوى نحو
« زيد قام » فهو جملة قطعا . وأما نحو « زيد قائم » فليس يفيد للتقوى
بل هو قريب من « زيد قام » في ذلك ، وقوله مع عدم افادة التقوى معناه
مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب
التكرير نحو « عرفت عرفت » أو بحرف التأكيد نحو « أن زيدا عارف » ،
أو نقول : أن تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص —
وهو تكرير الاسناد مع وحدة المسند اليه — مثل زيد قام .. فإن قيل :
المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا
« أنا سمعت في حاجتك » و « رجل جاءني » و « ما أنا فعلت » ، هذا عند
قصد التخصيص . قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى التقوى
لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب
للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن افراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم
منه تحقق الامراد في جميع صور تحقق هذا المعنى . ثم السببي والفعل من
اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء
نحو « رجل كريم » وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببه نحو
« رجل كريم أبوه » ، وصفا سببيا ، وسمى في علم المعاني المسند في نحو
« زيد قام أبوه » مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو من صعوبة وانغلاق
فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال . وهذا الاصطلاح غير
موجود لأحد قبل السكاكي .. والمسند السببي عند السكاكي أربعة أقسام:
جملة اسمية خبرها فعل مثل « زيد أبوه ينطلق » ، أو اسم فاعل مثل « زيد
أبوه ينطلق » ، أو اسم جامد مثل « زيد أخوه عمرو » أو جملة فعلية الفاعل
فيها مظهر مثل « زيد انطلق أبوه » .

بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه كقولك : أبوزيد منطلق ، والكر من البر يستين (١) ، وضرب أخو عمرو ، ويشكر بك أن تعطه ، وفي الدار خالد . إذ تقديره استقر أو حصل في الدار على أقوى الاحتمالين (٢) ، لتمام الصلة بالظرف كقولك : الذي في الدار (٣) أخوك ... وفيه نظر من وجهين :

أحدهما أن ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً (٤) ، والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي ، إذ فسر المسند السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي ، ومثله بقولنا « زيد أبوه منطلق » ، أو « انطلق » ، « والبر الكر منه يستين » ، فجعل كما ترى أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى .

والثاني أن الظرف الواقع خبراً إذا كان مقدراً بجملة كما اختاره كان قولنا : « الكر من البر يستين » ، تقديره الكر من البر استقر يستين فيكون المسند جملة ويجعل تقوى الحكم كما مر ، وكذا إذا كان « في الدار خالد » تقديره « استقر في الدار خالد » كان المسند جملة أيضاً ، لكون استقر مستنداً إلى ضمير خالد لا إلى خالد (٥) على الأصح ، لعدم اعتماد الظرف على شيء .

(١) الكر بضم الكاف : مكبال قيل أنه أربعون أردباً .

(٢) وهو تقدير المتعلق فعلاً لا اسماً .

(٣) فإن تقديره الذي استقر أو حصل في الدار أخوك ولا يصح تقديره « حاصل » أو « مستقر » لأن الصلة لا تتم به .

(٤) لأن كل مسند فهو محكوم بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه ضرورة أن الاستناد حكم بثبوت الشيء للشيء أو بنفيه عنه .

(٥) أجيب عن هذا بأن المثال الأول مبني على أن الظرف بقدر باسم الفاعل لا بالفعل ، والثاني مبني على مذهب الأخفش والكوفي حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتناء على شيء ، فيكون « خالد » فاعلاً واستقر فارغ من الضمير وهو المسند العاقل في خالد .

قطعية المسند واسميته :

وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة (١) على أخصر ما يمكن مع افادة التجدد (٢) .

وأما كونه اسما : فلافادة عدم التقييد والتجدد (٣) . ومن البين فيهما قول الشاعر (٤) :

لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
وقوله (٥) :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عريفهم يتوسم
اذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقا من غير اعتبار تجدده وحدوثه ، ومعنى الثانى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك .

(١) الماضى والحال والمستقبل .

(٢) للتجدد معنيين: احدهما الحصول بعد ان لم يكن، والثانى الحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار . والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى .

(٣) أى لإفادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك .

(٤) هو جؤبة بن النضر ، والبيت فى الدلائل ص ١٣٤ ، والصرة ما يجمع فيه الدراهم .

(٥) هو طريف بن تميم أحد بنى عمرو بن جندب ، والبيت فى الدلائل ص ١٣٥ ، وعكاظ : سوق مشهورة للعرب . عريف القوم : القيم بأمرهم الذى شهر وعرف بذلك . يتوسم : أى يصدر عنه تفرس الوجه وتابلها شيئا فشيئا .

(م ٨ - الايضاح - ج ٢)

تقييد الفعل وعدمه :

وأما تقييد الفعل (١) بمفعول (٢) ونحوه :

فلترتبة الفائدة (٣) : كقولك : ضربت ضربا شديداً ، وضربت زيدا ، وضربت يوم الجمعة ، وضربت أمامك ، وضربت تأديبا ، وضربت بالسوط ، وجلست والسارية ، وجاء زيد راكبا ، وطاب زيد نفسا ، وما ضرب الا زيد ، وما ضربت الا زيدا .

والمقيد في نحو : كان زيد قائما هو قائما لا كان (٤) :

-
- (١) أى وما أشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما .
(٢) أى مطلق أو به أو فيه أو له أو معه . ونحوه الحال والتبيز والاستثناء .
(٣) لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد إمامة .
(٤) لأن « قائما » هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة .

هذا والكلام إما جملة اسمية وإما جملة فعلية : فالجملة الاسمية تفيد بأصل وضعها الثبوت أى حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان ، وقد تفيد الدوام بالقرينة ، ومن حيث المعدول عن الفعل اليها . فالقرينة كما في مقام المدح أو الذم أو ما أشبه ذلك مما يتناسب الدوام والثبوت ، فالاسم كعالم يدل على ثبوت العلم للذى يدل به عليه وليس فيه تعرض لحدوثه أصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقصي أو لا ، وإما الدوام غائما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا من جوهر اللفظ . والجملة الفعلية تفيد الحدوث — أى حدوثه شيئا بعد شيء على وجه الاستمرار — والتجدد — أى تجدد الحدوث وعدم الاستقرار .

هذا ودلالة الفعل على الاستمرار التجددى بالقرائن مثل قول المتنبي :
تجير شرق الأرض والغرب كله وليس لها يوما عن المجد شغل

وأما ترك تقييده : فلما منع من تربية الفائدة (١) .

== فإن المدح طريقة دالة على أن التدبير أمر مستمر متجدد أنا بعدد آن والجملة هي ما تركيب من مسند (محكوم به) ومسند اليه (محكوم عليه) ، أو ما كانت مستقلة بالفهم . ولها ركنان : محكوم عليه ومحكوم به ويسمى الأول مسندا اليه والثاني مسندا ، فالمسند اليه هو الفاعل ونائبه والمبتدأ الذي له خبر وما أصله المبتدأ كاسم كان وأخواتها ، ومواضع المسند هي الفعل التام والمبتدأ المكتفى بمرغوعه وخبر المبتدأ وما أصله خبر المبتدأ كخبر كان وأخواتها ، واسم الفعل والمصدر النائب عن الفعل الآخر . وما زاد على المسند اليه والمسند فهو قسمان .

١ — قيود وهي معيولات المسند كالمفعول ونحوه من المتعلقات كالحال والتمييز والاستثناء ، وفعل الشرط كذلك مقيد للجواب ، وكذلك الإنعزال الناقصة (ككان وأخواتها) قيود للأخبار أو الوصف .

٢ — مخصصات وهي الإضافة والوصف والعلة الخ حيث قالوا : « وأما تخصيص المسند بالإضافة » وقالوا : « وأما تقييده بمفعول ونحوه » .

قال السعد : وهذا — أى جعل معيولات المسند كالحال ونحوه من المتعلقات ، والإضافة والوصف من المخصصات — مجرد اصطلاح . وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع أى العموم ، ولا شيوع للفعل لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم — أى على المساهية والحدث ، والمطلق لا يكون فيه تخصيص بل تقييد — والحال تقيده ، والوصف يجيء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه .

فالخلاصة أن القيود هي أدوات الشرط والتنفى والمفاعيل والحال والتمييز والتوابع والتواسخ . . هذا وتنقسم الجملة عند علماء المعانى الى :

١ — جملة رئيسية وهي المستقلة التى لم تكن قيذا فى غيرها .

٢ — جملة غير رئيسية وهي ما كانت قيذا فى غيرها وليست مستقلة بنفسها .

(١) مثل خوف انتشاء الفرصة ، أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله ، أو عدم العلم بالمقيدات ، أو نحو ذلك .

تقييد الفعل بالشرط :

وأما تقييده بالشرط (١) : فلا اعتبارات (٢) لا تعرف الا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو ، ولكن لا بد من النظر ههنا في « ان » و « اذا » ، و « لو » .

ان واذا الشرطيتان :

(١) راجع ١٠٤ من المفتاح . والشرط يطلق على فعل الشرط وعلى الأداة وعلى التعليق — راجع شروح التلخيص في باب الانشاء عند قوله « وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها » ، والمراد هنا بالشرط جملة الشرط . والمراد بالفعل الفعل الواقع مستندا في جملة الجزاء .

(٢) وتلك الاعتبارات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى : في الماضي كلو ، أو في المستقبل أما مع الجزم كما في اذا ، أو مع الشك كما في ان ، أو في جميع الزمان كما في مهما ، أو المكان كما في أين . والشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقوله « ان جئتني أكرمك » بمنزلة قوله أكرمك وقت مجيئك أي ، ولا يخرج الكلام الخبري سواء كان الجزاء في الأصل خبرا أو انشاء — هو مجموع خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني أكرمك ، وان كان انشائية فانشائية نحو ان جاءك زيد فأكرمه ، وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب . وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر — أي للكلام الخبري سواء كان الجزاء في الأصل خبرا أو انشاء — هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه يلزوم الثاني للأول فأنما هو اعتبار المنطقيين ، فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من اوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو موجود .

وباعتبار المنطقيين يلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار . . . وينقد السيد هذا الرأي موقفا بين رأيي أهل العربية والمنطقيين — راجع ص ١٥٢ شرح السيد على المطول .

أما : أن ، وإذا ، فهما للشرط في الاستقبال (١) لكنهما يفترقان في شيء ، وهو أن الأصل في أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه (٢) كما تقول لصاحبك « ان تكرمني أكرمك » ، وأنت لا تقطع بأنه يكرمك ، والأصل في إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه (٣) ، كما تقول إذا زالت الشمس آتيتك ، ولذلك كان الحكم النادر موقعاً لأن ، لأن النادر غير مقطوع به في غالب الأمر ، وغلب لفظ المانسي مع إذا لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظراً إلى اللفظ قال الله تعالى : « فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنسا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه » ، أتى في جانب الحسنة بلفظ إذا لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصلها مقطوع به ، ولذلك عرفت تعريف الجنس (٤) ، وجوز السكاكي أن يكون تعريفها للعهد (٥) ، وقال : وهذا أقضى لحق

(١) أي أن فعل الشرط فيها لابد أن يكون مستقبل المعنى سواء كان ماضى اللغز أو مضارع . ويلزم من حصول مضمون الشرط في الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه .

(٢) أي بوقوعه في الاستقبال ، وعدم القطع — أي عدم الجزم — يشمل الشك في الوقوع ونوهم الوقوع . . ولذلك لا تقع أن في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التناويل . هذا وسائر أدوات الشرط كان في حكايتها المذكور . ويقول عبد القاهر « بجاء بأن فيما يترجح بين أن يكون والا يكون ، وبإذا فيما علم أنه كائن (٦٤ من الدلائل) .

(٣) أي بالجزم بوقوعه وكذلك بظن وقوعه . . فإن وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو . ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به . كما يشتركان أيضاً في عدم الدخول على المستحيل وهو المجزوم بعدم وقوعه إلا لنته ، فيشترط في مدخوليهما أن يكون غير مجزوم بعدم وقوعه ، فالضابط أن الراجح الوقوع موقع لاذا والمتساوي الطرفين موقع لأن ، وأما الذي رجح عدم وقوعه فليس موقعاً لشيء منهما إلا بتأويل .

(٤) أي الحقيقة في ضمن فرد غير معين قال في الحسنة للعهد الذهني .

(٥) أي أن يكون للجنس — راجع ١٠٥ من المفتاح .

البلاغة ، وفيه نظر (١) ، وأتى في جاذب السيئة بلفظ ان لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولذلك نكرت . ومنه قوله تعالى : « وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » ، أتى بأذا في جانب الرحمة .. وأما تنكيرها فجعله السكاكي للنوعية نظرا إلى لفظ الأذاقة ، وجعله للتقليل نظرا إلى لفظ الأذاقة كما قال أقرب . وأما قوله تعالى « وإذا مس الناس ضر » بلفظ اذا مع الضر ، فلنظر إلى لفظ المس وإلى تنكير الضر المفيد في المقام التوبيخي القصد إلى اليسير من الضر وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضر ، وللتنبية على أن مأسا قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم المقطوع به . وأما قوله تعالى : « وإذا أضرنا بشر فذو دعاء عريض » ، بعد قوله عز وجل : « وإذا أضرنا على الإنسان أضرنا ونأى بجانبه » ، أى أضرنا عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم ، فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير في مسه للمعرض المتكبر ، ويكون لفظ اذا للتنبية على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشتر مقطوعا به .

قال الزمخشري : وللجهل بموقع ان واذا يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب فيملطون ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع في قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها :

ذمت ولم تحمد وأدركت حاجتي تولى سواكم أجراها واصطناعها
أبى لك كسب الحمد رأى مقصر ونفس أضاق الله بالخير باعها

(١) لأنه ان أراد العهد على بذهب الجهور بغير صحيح لعدم تقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ، وان أراد العهد على مذهبه بناء على أن الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن فهذا بعينه تعريض الجنس على مذهبه .

إذا هي حثته على الخير مرة عصاها وإن همت بشر أطاعها^(١)

فلو عكس لأصاب .

وقد تستعمل (٢) أن في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة :

كالتجاهل لاستدعاء المقام (٣) آياه . وكعدم جزم المخاطب (٤) كقولك لمن يكذبك (٥) غيباً تخبر : أن صدقت فقل لى ماذا تفعل . وكتنزيله منزلة الجاهل (٦) لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لمن يؤذى آياه : أن كان أباك فلا تؤذه . وكالتوبيخ على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلعه (٧) عن أصله لا يصلح إلا لفرضه كما يفرض المحال لفرض ، كقوله تعالى « أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين » فيمن قرأ أن بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتقاء حقيق أن لا يكون ثبوته له إلا على مجرد الفرض ، وكتعليب غير المتصف بالشرط على المتصف (٨) به ، ومجىء قوله تعالى « وأن كنتم في ريب

(١) في البيان ص ١١٣ ج ٣ : أتى سعيد بن عبد الرحمن بن حسان أبا بكر بن محمد عابيل سليمان بن عبد الملك فسأله أن يكلم سليمان في حاجة له فوعده أن يقضيها له فلم يفعل ، وأتى عمر بن عبد العزيز فكلّمه فمضى حاجته فقال سعيد : « الأبيات » . فبى إذا لسعيد بن عبد الرحمن ، لا لعبد الرحمن . . وفي الأمالي الأبيات منسوبة إلى عبد الرحمن وكذلك في العقد الفريد .

(٢) راجع ١٠٥ من المفتاح . كما أن « إذا » قد تستعمل أيضاً في مقام الجزم بعدم وقوع الشرط على خلاف الأصل .

(٣) كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار ، وهو يعلم أنه فيها فيقول إن كان فيها أخبرك يتجاهل خوفاً من سيده .

(٤) أى بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده .

(٥) أى لا يعتقد صدقك بأن شك في صدقك وتردد فيه .

(٦) أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط .

(٧) الضمير للشرط . (٨) كما إذا كان القيام قطعى الحصول

لزيد غير قطعى الحصول لعمرو فتقول « أن قتها كان كذا » .

هما نزلنا على عبدنا » بأن يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريية لاستعمال المقام على ما يقلعها عن أصلها ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فإنه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، وكذلك قوله تعالى « وإن كنتم في ريب من البعث (١) » .

والتغليب (٢) باب واسع يجرى في فنون كثيرة كقوله تعالى : « لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا » أدخل شعيب عليه السلام في لتعودن في ملتنا بحكم التغليب ، إذ لم يكن شعيب في ملتهم أصلا ، ومثله قوله تعالى : « إن عدنا في ملتكم » وكقوله تعالى : « وكانت من القانتين » عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب وكقوله تعالى : « فسجدوا إلا إبليس » عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب وكقوله تعالى : « بل أنتم قوم تجهلون » بتاء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم ، ومثله « وما ربك بغافل عما تعملون »

(١) وههنا بحث ، وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي الالزام ، فلا يصح استعمال أن فيه ، كما إذا كان قطعي الوقوع ، لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكية ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتباب في المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون أن (أن) ههنا بمعنى إذا ، ونص المبرد والزجاج على أن لا تغلب كان إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالة على الماضي ، فمجرد التغلب لا يصح استعماله ههنا ، بل لا بد من أن يقال لمسا غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعي الانتفاء ، فاستعمل فيه أن على سبيل الفرض والتقدير للنيكيت والالزام ، كقوله تعالى : « فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا » « قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين » .

(٢) قال صاحب البيان : هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطلاق لفظه عليهما ، والتقدير الأخير لأخراج المشكلة : وهو عند صاحب المطول من باب المجاز المرسل الذي ترجع علاقته إلى المجاورة ، أو من قبيل عيود المجاز ، وقال غيره أنه : « أعطاه أحد المتصاحبين أو المتشابهين بحكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له في الهيئة أو المسادة .. هذا والتغليب ليس بحقيقة ولا مجاز كما في الدسوقي ، وإن صرح البعض بأنه من باب المجاز .

قيمن قرأ بالتاء وكذا قوله تعالى : « يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون » غلب المخاطبون فى قوله لعلكم تتقون على العائدين فى اللفظ ، والمعنى على ارادتهما جميعا لأن لعل متعلقة بخلقكم لا بعبدوا ، وهذا من غوامض التغليب . وكقوله تعالى : « وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه ، فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على الأنعام ، وقوله تعالى : « يذروكم فيه » أى يبتكم ويترككم فى هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدبير كالمتبع والمعدن للبت والتكثير ولذلك قيل يذروكم فيه ولم يقل به كما فى قوله تعالى : « ولكم فى القصص حياة » .

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان (١) لتعليق أمر (٢) بغيره ، أعنى الجزاء بالشرط ، فى الاستقبال (٣) ، امتنع فى كل واحدة من جملتيهما الثبوت (٤) وفى أفعالهما المضى ، أعنى أن يكون كلتا الجملتين أو أحدهما

(١) أى « ان » و « اذا » ، وراجع فى ذلك ١٠٦ من المفتاح ، ٢١٤ الدلائل .

(٢) هو حصول مضمون الجزاء ، بغيره يعنى بحصول مضمون الشرط .

(٣) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال . ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر ، لأن التعليق إنما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال ، ألا ترى أنك إذا قلت « ان دخلت الدار فانت حر » فقد علق فى هذه الحال قرينة على دخول الدار فى الاستقبال .

(٤) فابتنع أن تكونا اسميتين .

اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا (١) ، ولا يخالف ذلك لفظا (٢) —
نحو ان أكرمتنى أكرمك وان أكرمتنى أكرمك وان تكرمنى أكرمك
وان تكرمنى فأنت مكرم وان أكرمتنى الآن فقد أكرمك أمس —
الا لنكتة ما مثل إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل : اما لقوة الأسباب
المتأخذة في وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انعقاد الأسباب في ذلك ،
واما لأن ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كان كذا وكذا كما سبق .
واما للتفاوت ، واما لظاهر الرغبة في وقوعه نحو ان ظفرت بحسن
العاقبة فهو المرام ، فان الطالب اذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر
تصوره اياه ، فربما يخيل اليه حاصلا . وعليه قوله تعالى « ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء ان أردن تحصنا » (٣) . وقد يقوى هذا التخييل

(٢) اما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته
ومضيه ، واما الجزء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال
ويستتبع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل .

(٢) قوله لفظا ، إشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلناهما أو احدهما
اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان أكرمتنى
الآن فقد أكرمك أمس معناه ان تعتمد بأكرمك اياى الآن فاعتمد بأكرامى اياك
أمس وقد تستعمل ان في غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وان كنتم
في ريب كما مر وكذا اذا جىء بها في مقام التأكيد بعد أو الحال لمجرد التوصل
والربط دون الشرط نحو « زيد وان كثر ماله بخيل » و « عمرو وان أعطى
جاهلا لثيم » ، وفي غير ذلك قليلا كقول المعري :
فيا وطنى ان فانتى بك سسابق من الدهر فلينعم لساكنتك البسال
فقد دخلت ان على غير كان وهو ماضى على وجه القلة .

(٣) حيث لم يقل ان يردن . فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بآرادتهن
التحصن بشسعر بجواز الاكراه عند انتقائها على ما هو مقتضى التعليق
بالشرط ، اجيب بان الفاتلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند
انتقائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون
فائدته في الآية المبالغة في النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن العفة فالولى
أحق بآرادتها .

عند الطالب حتى اذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلظه تارة :
واستخرج له محملا أخرى وعليه قول أبى العلاء المعرى :

ما سرت الا وطيف منك يصحبنى سرى أمامى وتأويبا على أثرى^(١)

يقول : لكثرة ما ناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى فأعدك بين
يدى منطلما للبصر بعملة الظلام اذا لم يدركك ليلا أمامى ، وأعدك خلفى
اذا لم يتيسر لى تغليظه حين لا يدركك بين يدى نهارا .. وأما لنحو
ذلك ، قال السكاكى : أو للتعريض : كما فى قوله تعالى : « لئن أشركت
ليحبطن عملك » وقوله تعالى « ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك
من العلم أنك اذا لمن الظالمين » وقوله تعالى « فان زللتم من بعد
ما جاءتكم البينات » . ونظيره فى التعريض^(٢) قوله : « وما لى لا أعبد
الذى فطرنى واليه ترجعون » ، المراد ومالككم لا تعبدون الذى فطرکم ،
والمنبه عليه ترجعون ، وقوله تعالى « أأنتخذ من دونه آلهة ان يردن
الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون انى اذا لقي ضلال
مبين » ، اذ المراد أنتخذون من دونه آلهة ان يردكم الرحمن بضر
لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذونكم انكم اذا لقي ضلال مبين ،
ولذلك قيل « آمنت بربكم » دون ربى ، واتبعه « فاسمعون » .
ووجه حسنه^(٣) تطلب اسماع المخاطبين الذين هم أعداء المسمع الحق

(١) السرى : سير الليل . التأويب : سير النهار كله .

(٢) جعله غيبا سبق من الالتفات وهنا جعله من التعريض . ويقول
السكاكى « ولولا التعريض لكان المناسب واليه أرجع ١٠٦ من المفتاح ..
واذا كان المثل تعريضا لم يكن اللغزان بل يكون عبر فى الاول بياء المتكلم عن
المخاطبين . والجواب ان التعريض ليس من شرطه ان يراد به غير ظاهر
اللفظ بل يراد ظاهره لا لقصد بل يكون المقصود بالكلام غيره ، والآية المراد
بها المتكلم ولكنه اذا اراد ذلك لنفسه لم يرد لهم الا ما اراده لها .

(٣) أى حسن هذا التعريض .

على وجه لا يورثهم مزيد غضب وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ومواجهتهم بذلك ، ويعين على قبوله لكونه أدخل في أمحاض النصح لهم ، حيث لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه . ومن هذا القبيل قوله تعالى « قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسال عما تعملون » فان حق النسق من حيث الظاهر « قل لا تسألون عما عملنا ولا نسال عما تجرمون » ، وكذا ما قبله « وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين » . قال السكاكي رحمه الله : وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف ، ومما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشري قدر قوله تعالى « وودوا لو تكفرون » عطفاً على جواب الشرط في قوله تعالى « ان يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا اليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون » ، وقال : « الماضي وان كان يجرى في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة ، كانه قيل : وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم ، يعنى أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً ، من قتل الأنفس وتمزيق الأعراض وردكم كفاراً ، وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم وأولها ، لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم ، لأنكم بذالون لها دونه ، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه » هذا كلامه ، وهو حسن دقيق ، لكن في جعل « وودوا لو تكفرون » عطفاً على جواب الشرط نظر ، لأن وادادتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة وان لم يظفروا بهم ، فلا يكون في تنقيدها بالشرط فائدة ، فالأولى أن يجعل قوله « وودوا لو تكفرون » عطفاً على الجملة الشرطية ، كقوله تعالى « وان يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون » .

لو الشرطية :

وأما لو (١) فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط (٢)
فيلزم انتفاء الجزء (٣) كانتفاء الاكرام في قولك : لو جئتني لأكرمك ،

(١) لو كما يقول المبرد « تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره » .
ومعنى كون لو للشرط أنها لتعليق حصول مضمون الجزء بحصول
مضمون الشرط فرضاً .

(٢) أى في الواقع .

(٣) أى يلزم بالنظر لعرف أهل اللغة انتفاء الجزء من حيث ترتيبه
على ذلك الشرط ، كما تقول « لو جئتني لأكرمك » ، معلقاً الاكرام بالمجيء ،
مع القطع بانتفائه ، فيلزم انتفاء الاكرام . . . فهي لامتناع الثاني أعنى الجزء
لامتناع الأول أعنى الشرط ، يعنى أن الجزء ينتف بسبب انتفاء الشرط .
هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب
والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون
لشيء أسباب متعددة بل الأمر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب على انتفاء
أسبابه ، فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني ، ألا ترى قوله تعالى : « لو كان
فيها آلهة إلا الله لفسدنا » أنها سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع
تعدد الآلهة دون العكس ، واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى
كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني ، أما لما ذكره ،
وأما لأن الأول ملزوم والثاني لازم ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير
عكس لجواز أن يكون اللازم أعم .

واقول : منشأ هذا الاعتراض غلة التماثل لأنه ليس معنى قولهم
« لو لامتناع الثاني لامتناع الأول » أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع
الثاني ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب
أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج أنها هو
بسبب انتفاء الأول ، فيعنى « ولو شاء لهداكم » أن انتفاء الهداية أنها هو
بسبب انتفاء المشيئة - يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون
الجزء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم
بانتفاء الجزء ما هي ، ألا ترى أن قولهم لو لا لامتناع الثاني لوجود الأول
نحو « لو لا على لهلك غير » معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك غير لا أن
وجوده دليل على أن غير لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا « لو جئتني =

ولذلك قيل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره ، ويلزم كون جملتها فعليتين وكون الفعل ماضياً ، فدخلها على المضارع في نحو قوله تعالى « لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم » ، لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً كما في قوله تعالى « الله يستهزئ بهم » بعد قوله « إنما نحن مستهزئون » وفي قوله تعالى « فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون » ، ودخلها عليه (١) في نحو قوله تعالى « ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم » وقوله تعالى « ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم » ، لتتزيله منزلة الماضي لصدوره عن لا خلاف في اخباره كما نزل « يود » منزلة « ود » في قوله تعالى « ربما يود الذين كفروا (٢) » ، ويجوز أن يرد الغرض

= لاكرمك لكك لم تجيء « اعنى عدم الاكرام بسبب عدم المجيء ، قال الحياصى :

« ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر »
يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها ،
وقال أبو العلاء المعرى :

« ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهم دوام
واما المنطقيون فقد جعلوا « ان » « ولو » أداة للزوم وانما يستعملونها
في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء
النتائج علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير
التفات الى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لا وقوله تعالى « لو كان
بها آلهة الا الله لفسدتا » وارد على هذه القاعدة ، لكن الاستعمال على
قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض .

(١) اى على المضارع .

(٢) وانما كان الاصل هنا الماضى لانه قد التزم ابن السراج وابوعلى
في الابضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكشوفة بها يجب أن يكون ماضياً
لانها للتقليل في الماضى ومعنى التقليل هنا انه يدهشهم احوال القباية
غيبهون فان وجدت منهم افاقة ما تبوا ذلك ، وقيل هي مستعارة اى مقولة
للتكثير او للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه
ولو للبنى حكاية لودادتهم . واما على رأى من جعل لو التى للبنى حرفاً
مصدرياً ، فيفعل « يود » هو قوله « لو كانوا مسلمين » .

من لفظ ترى ويود الى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسي الرؤوس
قائلين لما يقولون وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين
بتلك المقالات وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا ، كما في قوله تعالى
« والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحيينا
به الأرض بعد موتها » اذ قال فتثير سحابا استحضارا لتلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب مسخرا بين السماء
والأرض تبدو في الأول كأنها قطع قطن مندوف ثم تتضام متقابلة بين
أطوار حتى يعدن ركاما ، وكقول تأبط شرا (١) .

ألا من مبلغ فتیان فهم بما لاقیت عند رحا بطان
بأنی قد لقی الغول تهوی بسهب كالصحيفة صححان
فقلت لها : کلانا نضو أرض أخو سفر غلی لی مکانی
فشدت شدة نحوی فأهوت لها کفی بمسقول یمانی
فأضربها بلا دهش فخرت صریعا للیدين وللجران

اذ قال : فأضربها ليصور لقومه الحالة التي تشجع فيها على ضرب
الغول ، كأنه يصرهم اياها ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيبا من جراته
على كل هول وثباته عند كل شدة . ومنه قوله تعالى « ان مثل عيسى
عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون » ، دون كن
فكان . وكذا قوله تعالى « ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء ،
فتخطه الطير ، أو تهوى به الريح في مكان سحيق » .

(١) وتنسب لابی الغول الطهوى . فهو قبيلة تأبط شرا ، رحا بطان :
موضع بالبادية . تهوى : تهرع . السهب . المستوى من الأرض في سهولة ،
وكذلك الصححان . النضو : المهزول من كل شيء . الصريع يستوى فيه
المذكر والمؤنث . الجران في الأصل : مقدم عنق البعير من مذبحة
الى منجره .

تنكير المسند :

وأما تنكيره : فاما لارادة عدم الحصر والمهد ، كقولك : زيد كاتب وعمرو شاعر ..

وأما للتنبيه على ارتفاع شأنه أو انحطاطه (١) على ما مر في المسند اليه كقوله تعالى « هدى للمتقين » ، أى هدى لا يكتنه كنهه .

تخصيص المسند وعدمه :

وأما تخصيصه بالاضافة (٢) أو الوصف (٣) : فلتكون الفائدة أتم كما مر (٤) :

وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق .

(١) وفي شرح السعد : أو للتخيم نحو هدى للمتقين — بناء على أنه خير مبتدا محذوف أو خبر ذلك الكتاب — أو للتحقير نحو ما زيد شبيهاً ، وما هنا وما في السعد مبرتان متقاربتان .

(٢) مثل محمد صاحب مروءة .

(٣) مثل زيد رجل عالم .

(٤) أى في باب المسند اليه من أن زيادة الخصوص توجب اتية الفائدة . وجعل معيولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات أنها هو مجرد اصطلاح ، وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع والعموم ولا شيوع في الفعل لأنه أنها يدل على مجرد المفهوم . أى على المساهية المطلقة وهو الحدث والمطلق لا يكون فيه تخصيص بل تنقيده ، والحال تنقيده ، والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصمه . واعتراض على ذلك باعتراض ذكره المطول وحاصله أنه ان أراد بالشيوع العموم الشبولى فهو منتف في النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصاً ، وإن أراد به العموم البدلى فهو موجود في الفعل . واجيب باختيار الأول وإن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشبولى في الجيلة ناسبه التخصيص الذي هو نقص العموم الشبولى بخلاف الفعل فلا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم مناسبه التنقيده .

تعريف المسند :

وأما تعريفه (١) : فلإفادة السامع : أما حكما على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك (٢) ، وأما لازم حكم بين أمرين كذلك (٣) . تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف (٤) ويكون السامع عالما باتصافه بأحدهما دون الأخرى (٥) ، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعتمد على

(١) راجع ص ٩٢ من المفتاح ، وص ١٣٦ - ١٥٣ من دلائل الإعجاز .

(٢) يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه ، إذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجيلة الخيرية وقوله بأمر آخر إشارة الى أنه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا ، فنحو « شعري شعري » مؤول بحذف مضاف اعتبارى في الحالين أى شعري الآن مثل شعري فيما كان أى المعروف المشهور بالإبلاغة والسحر .

(٣) يعنى لازم حكم على أمر معلوم بأمر آخر معلوم . ويعنى بهذا ما سبق سماه لازم فائدة الخبر ، وهذا غير علم المخاطب بالحكم ، كان تقول للذى مدحك بقصيدة أنشدتها إليك : أنت المادح لى بهذه القصيدة الرائعة .

(٤) ككونه مسمى بزيد وكونه أخا لعمرو

(٥) أى مع كونه عالما بكل منهما في ذاته كما هو أصل المسألة من كون السامع عالما بكل من المسند اليه والمسند . وقوله بأحدهما دون الأخرى أى كان عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة بزيد ولا يعرفها بكونها أخا له .

وظاهر لفظ متن التلخيص في قوله « بأخر مثله » أن نحو « زيد أخوك » إنما يقال لمن يعرف أن له أخا ، والمذكور هنا في الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء عرف أن له أخا أم لم يعرف ، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النجاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد والالام يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة ، لكن كثيرا ما يقال جامنى غلام زيد من غير إشارة الى معنى كالمعرف بالالام وهو خلاف وضع الإضافة فيما في المتن بالنظر إلى أصل الوضع وما هنا الى خلافه .

(م ٩ - الإيضاح - ج ٢)

اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً ، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية ، كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنه أخوه ، وأردت أن تعرفه أنه أخوه ، فتقول : له زيد أخوك ، سواء عرف أن له أخا ولم يعرف أن زيدا أخوه أو لم يعرف أن له أخا أصلا . وإن عرف أن له أخا في الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت « أخوك زيد » ، أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعين على من لا يعرفه المخاطب أصلا ، فظهر الفرق بين قولنا : زيد أخوك وقولنا أخوك زيد ، وكذا إذا عرف السامع انسانا يسمى زيدا بعينه واسمه ، وعرف أنه كان من انسان انطلق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق فتقول : زيد المنطلق ، وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت المنطلق (١) زيد ، وكذا إذا عرف السامع انسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه أن زيدا متصف به فتقول : زيد المنطلق ، وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت : المنطلق (٢) زيد ، لا يقال : زيد دال على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر ، والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر ، لأننا نقول : المنطلق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً ، وزيد لا يجعل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ .

(١) والتعريف هنا للعهد الخارجى .

(٢) والتعريف هنا للجنس أى للحقيقة .. والمقصود هنا ما فيه اللام . فإن دخلت ال على المبتدأ والخبر احتيل كل منهما أن يكون هو المقصود ، وقيل المبتدأ هو المقصود ، وقيل المقصود هو الأعم مطلقا .

ثم (١) التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به ، كقول الخنساء (٢) :

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

وقد يفيد قصره : اما تحقيقا (٣) كقولك : زيد الأمير ، اذا لم يكن أمير سواه ، واما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك « عمرو الشجاع » أى الكامل في الشجاعة (٤) فتخرج الكلام في صورة توهم

(١) راجع ص ١٤٠ من الدلائل . هذا واما التعريف بلام العهد فلا يفيد القصر . لأنه انما يتصور في ما يكون فيه عموم كالجنس ، فيحصر في بعض الأفراد ، واما المعبود الخارجى فلا عموم فيه فلا حصر ، ولكن هذا في قصر الامراد ، اما قصر القلب فيتانى في المعبود ايضا .

(٢) البيت في الدلائل ص ١٤٠ ، والبيت لا يفهم القصر والمعنى ليس عليه ، لأن البيت للرد على من يتوهم قبح البكاء على هذا المرثى كغيره وليس الكلام وأردا في مقام من يسلم حسن البكاء عليه الا أنه يدعى ان بكاء غيره حسن ايضا حتى يكون المعنى على الحصر اذ لا يلانئ الشطر الاول من البيت .

(٣) أى قصرا حقيقيا .

(٤) كانه لا اعتداد بشجاعة غيره ، وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الأمير زيد والشجاع عمرو فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا أو مبالغة ، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في اعادة قصر الابارة على زيد والشجاعة على عمرو ، وعدم التفاوت انما هو على مذهب السعد اما على ما ذهب اليه السيد — من أنه لا يكون محبولا وان قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد — فلا بد من التفاوت ، فالمقصود عليه الابارة على الاول الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلى المسمى بزيد .

والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة ، وان جعل خبرا فهو مقصور على =

أن الشجاعة لم توجد الا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها
عن رتبة الكمال .

ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقا أى من غير اعتبار
تقييده بشئ كما مر ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره ،
كقولك « هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا » ، فإن المقصور
هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقا ، وكقول الأعشى (١) :

هو الواهب المائة المصطفاة أما مخاضا وأما عشارا

فانه قصر هبة المائة من الأبل في إحدى الحالتين ، لا هبتها
مطلقا . ولا الهبة مطلقا . وهذه الوجوه الثلاثة : أعنى العهد ، والجنس
للقصر تحقيقا ، والجنس للقصر مبالغة ، تمنع جواز العطف بالفاء
ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف ، بخلاف المنكر فلا يقال : زيد المنطلق
وعمره ، ولا زيد الأمير وعمره ، ولا زيد الشجاع وعمره .

== المبتدأ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال
أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك على ما ذكره الخطيب نحو هو الرجل الكريم
وهو السائر راكبا وهو الأمير في البلد وهو الواهب الف تنطار ، وجميع ذلك
معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء .

هذا ومعاني الخبر المعرف بال عند عبد القاهر : القصر بمبالغة —
القصر حقيقة — الاعلام بأن هذا منه كان الشيء الذي يعطيه انه كان كزيد
هو المنطلق — اظهار كمال الأمر مثل رأيت بكاءك الحسن الجميلا — اعلام
المخاطب بأن هذا الرجل هو الرجل المنشود مثل هو البطل المحلى .

(١) راجع البيت في الدلائل ص ١٣٩ والمخاض : الحوامل من النوق
لا واحد له من لفظه . العشار : جمع عشاء كتنفساء ، وهى من النوق
كالنفساء من النساء أو التى مضى على حملها عشرة أشهر .

جملة المسند :

واما كونه جملة فاما لارادة تقوى الصكم بنفسى التركيب كما سبق (١) ، واما لكونه سببا (٢) وقد تقدم بيان ذلك (٣) ... وفعليتها لافادة التجدد . واسميتها لافادة الثبوت ، فان من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت ، وعليهما قول رب العزة « واذا لقوا الذين آمنوا قالو آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم » وقوله تعالى « قالوا سلاما قال سلام » ، اذ أصل

(١) نحو زيد قام . وقوله للتقوى اى بنفسى التركيب .

(٢) نحو زيد أبوه قائم .

(٣) حيث ذكر أن افراد المسند يكون لكونه غير سببى مع عدم افادة التقوى . . وسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند اليه شيء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند الى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعتد بينهما حكم ، ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتقد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما في زيد قائم ، صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسب الحكم قوة ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو « زيد ضربته » ويجب أن يجعل سببيا . واما على ما ذكره الشيخ في « دلائل الاعجاز » وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحدث قد نوى استناده اليه ، فإذا قلت « زيد » فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاختيار عنه ، فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به ، فإذا قلت « قام » دخل في قلبه دخول المسانوس وهذا أشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بفتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة . فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام ، فبدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به . وبما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق . واما صورة التخصيص نحو انا سعتك في حاجتك ورجل جاعنى ففى داخله في التقوى على ما مر .

الأول نسلم عليك سلاما وتقدير الثانى سلام عليكم ، كأن ابراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به أخذا بأدب الله تعالى في قوله تعالى « وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها » . وقد ذكر له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق ، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم ، فتناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد ، وكمال الانسان متجدد لأنه بالقوة وخروجه الى الفعل بالتدرج فتناسب أن يحيوا بما يدل على التجدد دون الثبوت . وفيه نظر . وقوله تعالى « سواء عليكم ادعوتموهم أم أنتم صامتون » ، أى أحدثتم دعاءهم أم استمر صمتكم عنه فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم ، ففيه لم يفترق الحال بين أحداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم . وقوله تعالى « قالوا أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين » أى أحدثت عندنا تعاظمى الحق فيما نسمعه منك أم اللعب ، أى أحوال الصبا بعد مستمرة عليك ، وأما قوله تعالى « وما هم بمؤمنين » ، في جواب « آمنا بالله وباليوم الآخر » فلاخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة في تكذيبهم ، ولهذا أطلق قوله « مؤمنين » وأكد نفيه بالباء ، ونحوه « يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها » .

وشرطيتهما : لما مر (١) ، وظرفيتها لاختصار الفعلية ، اذ هي مقدرة بالفعل على الأصح (٢) .

(١) يعنى للاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط .
(٢) لأن الفعل هو الاصل في العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الاصل في الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة الموصول نحو « الذى في الدار اخوك » واجيب بأن الصلة من مطلق الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال « اذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح » لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح ولا يخفى فساده .

تأخير المسند :

وأما تأخيره : فلأن ذكر المسند إليه أهم كما سبق .

تقديم المسند :

وأما تقديمه : فاما لتخصيصه بالمسند إليه (١) ، كقوله تعالى :
« لكم دينكم ولي دين » ، وقولك « قائم هو » لمن يقول (زيد اما قائم
أو قاعد) غيررده بين القيام والقعود من غير أن يخصه بأحدهما ،
ومنه قولهم « تميمي أنا » ، وعليه قوله تعالى « لا فيها غول ولا هم
عنها ينزفون » أى بخلاف خمور الدنيا فانها تغتال العقول (٢) ،
ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى « لا ريب فيه » لئلا يفيد ثبوت
الريب في سائر كتب الله تعالى (٣) .

(١) أى قصر المسند إليه المؤخر على المسند بمعنى « تميمي أنا » هو
انه مقصور على التيممية لا يتجاوزها الى القيسية .
(٢) فان قلت : المسند هو الظرف اعنى « فيها » ، والمسند اليه
ليس بمقصود عليه بل على جزء منه اعنى الضمير المجزور الراجع الى خمور
الجنة ، قلت : المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بغير خمور
الجنة (قصر موصوف على صفة) لا يتجاوزها الى الاتصاف بغير خمور
الدنيا ، فنكون القضية معدولة الموضوع ، وان اعتبرت النفي في جانب
المسند تكون معدولة المحمول ، فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول
في خمور الجنة لا يتجاوزها الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه
مقصود على المسند قصراً غير حقيقى ، وكذلك القياس « في لكم دينكم
ولي دين » أى ان دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزها الى
الاتصاف بكونه لى ، ودينى مقصور على لا عليكم . ونظيره ما ذكره
السكاكى في قوله تعالى « ان حسابهم الا على ربي » من ان المعنى حسابهم
مقصود على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزها الى الاتصاف بعلى . فجميع
ذلك من قصر الموصوف على الصفة لا العكس كما توهمه الخلخالى .
(٣) فانه لو قدم لاماد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله
تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن . وانما قال سائر كتب الله
لانه المعتبر في مقابلة القرآن كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة هي خمور
الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها .

واما للتنبية من أول الأمر على أنه (١) خبر لا نعت (٢) كقوله (٣):
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر
وقوله تعالى « ولكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين » .
واما للتفاؤل (٤) .

واما للتشويق الى ذكر المسند (٥) اليه كقوله (٦) :
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتهما شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر
وقوله :
وكان النار الحياة فمن رماد أواخرها وأولها دخان
قال السكاكي رحمه الله : وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام في
المسند والا لم يحسن ذلك الحسن .

(١) أى المسند .
(٢) إذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من أول الأمر لأنه
ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى أنه لم يرد للكلام
خبر للابتداء .
(٣) ينسب لحنان في مدح الرسول . والصحيح أنه ليس له بل هو
تبرك بن الخطاب في أبي دلف وهو في الدلائل ص ١١٧ . والشاهد فيه
تقديم المسند في قوله « له همم » .
(٤) مثل : سعدت بفترة وجهك الأيام .
(٥) بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند
اليه فيكون له وقع في النفس ويحل من القبول لأن الحاصل بعد الطلب
عز من المساق بلا تعب كما يقولون .
(٦) هو لحيد بن وهيب في المعتصم الخليفة والشاهد في البيت تقديم
« ثلاثة » وهو المسند ، والمسند اليه المتأخر هو « شمس الضحى الخ » .
وسماني البيت في الإيضاح أيضا في الجامع وفي « الجيع » في فن البديع .

تنبيه :

كثير مما في الباب (١) والذي قبله (٢) غير مختص بالمسند اليه
والمسند ، كالذكر والحذف وغيرهما (٣) مما تقدمت أمثلته ، والفطن
إذا اتقن اعتبار ذلك فيهما (٤) لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما (٥) .

(١) يعنى باب المسند .

(٢) يعنى باب المسند اليه .

(٣) من التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير
ذلك .

(٤) أى في البابين .

(٥) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه ، وإنما قال « كثير
مما في هذا الباب الخ » ولم يقل « كل ما في هذا الباب » ، لأن بعضها مختص
بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند ويكون المسند
مفرداً فعلاً غاته مختص بالمسند إذ كل فعل مسند دائماً ، وقيل هو إشارة الى
أن جميعها لا يجرى في غير البابين كالتعريف غاته لا يجرى في الحال والتنبيه
والتقديم غاته لا يجرى في المضاف اليه ، وفيه نظر ، لأن قولنا « جميع
ما في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما » لا يقتضى أن يجرى شيء من
المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلاً
عن أن يجرى كل منها فيه إذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء
مما يفايرهما .

القول في متعلقات أحوال الفعل

حال الفعل مع المفعول (١) كحال مع الفاعل ، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، كذلك إذا عديته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما (٢) ،

(١) قد أشير في التنبيه الذي ذكره الخطيب قبل هذا الباب إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة تجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بيزيد من البحث . هذا وراجع المتناح ص ٩٧ وما بعدها والدلائل ص ١١٨ وما بعدها في هذه البحوث . والمراد بالمفعول به بدلالة قول الخطيب « من جهة وقوعه عليه » وقوله « نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم » . . . وأن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك ، فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إعادة تلبسه بها من جهات مختلفة ، لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرته حذنه كثرة شائعة ، وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة .

والمراد كما قال الشريبي أن الفعل بالنظر للمفعول كالفعل بالنظر للفاعل فلما كان المقصود في التمهيد بيان حال الفعل بالنظر إليها كانتا متبوعين له ولما كان قيدان له لبيان حاله قال السعد « من ذكره معه » أي ذكر كل الخ .

(٢) المراد بالتلبس التعلق والارتباط وقوله « بهما » أي بالمفعول والفاعل . والمراد إعادة التلبس نفيًا أو إثباتًا فدخل ما ضرب زيد وما ضرب زيدا . وفي العبارة مسامحة إذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل إعادة تلبس الفعل بكل منهما فلا يظهر أن يقول : أي تلبس الفعل بما ذكر معه . وقال عبد الحكيم : أي تلبس الفعل بكل منهما والمعنى أن الغرض من ذكر واحد منهما مع الفعل أي واحد كان منهما تلبس الفعل بذلك الواحد أي واحد كان ، لأن الضمير المفرد إذا كان راجعا إلى التعدد باعتبار كل واحد يكون المراد أي واحد لا كل واحد على سبيل الشمول ، فلا اشتباه في صحة هذه العبارة وإن خفى على بعض الأذكيا وقالوا أنها تفيد أن الغرض من ذكر كل منهما إعادة تلبس الفعل مع كل منهما وهذا لا يصح .

فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . أما إذا أريد الاخبار بوقوعه في نفسه من غير ارادة أن يعلم ممن وقع في نفسه أو على من وقع ، فالمعبرة عنه أن يقال كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد (١) .. وإذا تقرر هذا فنقول :

الفعل المتعدي إذا أسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضريين :

الأول أن يكون الغرض اثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك ، وقولنا « على الإطلاق » أى من غير اعتبار عمومته

(١) ويقول عبد القاهر في الدلائل ص ١١٨ : « وأذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ فأتى اتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصاً ، فإن الحاجة اليه أمس ، وهو بما نحن به اخص ، واللطف كأنها فيه أكثر ، وما يظهر بسببه من الحسن أعجب وأظهر . وههنا أصل يجب ضبطه ، وهو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى اليه حاله مع الفاعل ، وكما أنك إذا قلت ضرب زيد فاستدنت الفعل الى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلاً له لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق ، كذلك إذا عدت الفعل الى المفعول فقلت ضرب زيد عمراً ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما اتبا كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه ، بل إذا أريد الاخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجيلة من غير أن ينسب الى فاعل أو مفعول أو يتعرض لبيان ذلك فالمعبرة فيه أن يقال : كان ضرب أو وقع ضرب وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء » ا هـ عبد القاهر . وقد نقل الخطيب في الايضاح كلام الدلائل بالنص .

وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه (١) ، فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم ، فلا يذكر له مفعول ، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاختيار به باعتبار تعلقه بالمفعول ، ولا يقدر أيضا لأن المقدر في حكم المذكور (٢) .

(١) زاد « على الإطلاق » المفسر بعدم اعتبار العموم في الفعل وفي المتعلق ولو كان التنزيل أنها يترتب على إرادة مجرد ثبوته للفاعل ليلزم قوله بعد « ثم إن كان المقام خطابيا لا استداليا الخ » لأن تنصيصه إلى إعادة العموم أو الخصوص أنها يأتى في الفعل المطلق عن التقييد بكل منهما . كذا قيل ، والحق أن استقام لفظ الإطلاق لا ينافي التفصيل بل هو أنسب على ما يأتى تحقيقه ١ هـ ابن يعقوب . . هذا والعموم في الفعل بأن يراد جميع أفرادها والخصوص فيه بأن يراد بعضها ، وقوله : ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه أى فضلا عن عيونه وخصوصه .

(٢) وسبأتى ذكر الضرب الثاني بعد قوله « والضرب الثاني أن يكون الغرض إعادة تعلقه بمفعول فيجب تقديره بحسب القرائن ثم حذفه من اللفظ أما للبيان بعد الإيهام الخ » .

وقال العصام والمراد بالإطلاق أن لا يتقيد بالمفعول به ، لكن فسره المصنف في الإيضاح بالإطلاق عن المفعول عما كان أو خاصا والإطلاق من عيونه نفس الفعل — بإرادة جميع أفرادها — وعن خصوصه — بإرادة بعض أفرادها — وفيه أن التنزيل بمنزلة اللازم لا يتوقف على الإطلاق بهذا المعنى فإن لك أن تقول : فلان يعطى كل إعطاء أو إعطاء كذا . . ثم قال العصام : « نزل الفعل بمنزلة اللازم » . لم يقل جعل لازما لأنه في معنى المتعدي لأن « يعطى » بمعنى يفعل الإعطاء إلا أنه لما كان المفعول داخلا في معناه لم يحتج إلى ذكر مفعول فصار كاللازم في أنه يطلب منصوبا .

هذا واعتبار العموم أو الخصوص في الفعل لازم للعموم أو الخصوص في المفعول ، فالمدار إذا على العموم أو الخصوص في المفعول إذ عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل ليس له شأن بأمر تنزيل المتعدي بمنزلة اللازم ، يدل على ذلك كلام عند الفاهر ونصه : أعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ويرادهم أن يتصرفوا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا للذكر المفعولين . فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا في أنك لا ترى له

== مفعولا لا لفظا ولا تقديرا ومثال ذلك قول الناس فلان يحل ويعتقد ويأمر وينهى ويشر وينفع وكتولهم هو يعطى ويجزل ويقرى ويضيف ، المعنى فى جميع ذلك على اثبات المعنى فى نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجبلة من غير ان يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت : صار اليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وشر ونفع . وعلى ذلك قوله تعالى : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، المعنى هل يستوى من له علم ومن لا علم له من غير ان يقصد النص على معلوم ، وكذلك قوله تعالى : وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أبات وأحيا ، وقوله : وأنه هو أغنى وأقنى — أى أعطى ما يقضى — المعنى هو الذى منه الأحياء والآبائى والأغنىاء والأقنأ . وهكذا كل موضع كان القصد فيه ان يثبت المعنى فى نفسه فعلا للشيء وأن يخبر بان من شأنه ان يكون منه أو لا يكون الا منه (أى على افادة التقوى أو الخصيص) أو لا يكون منه فان الفعل لا يعدى هناك لأن تعديته تنقض الفرض وتغير المعنى . الا ترى أنك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان المعنى على أنك قصدت ان تعلم السامع ان الدنانير تدخل فى عطائه أو انه يعطيها خصوصا دون غيرها وكان غرضك على الجبلة ببيان جنس ما تساوله الاعطاء لا الاعطاء فى نفسه ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجوه بل مع من أثبت له اعطاء الا أنه لم يثبت اعطاء الدنانير فاعرف ذلك فانه اصل كبير عظيم النفع . غذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو الا يكون له مفعول يمكن النص عليه (١١٨ و ١١٩ دلالت) .

وكلام السكاكى ايضا فى هذا الموضوع على نهج كلام عبد القاهر حيث جعل من اسباب ترك ذكر المفعول : القصد الى نفس الفعل بتمزييل المتعدي منزلة اللازم ذهبيا فى نحو فلان يعطى الى معنى بفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاا للبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق وعليه قوله تعالى « فلا تجعلوا لله أندادا وانتم تعلمون » المعنى وانتم من اهل العلم والمعرفة .

وقد نسر الخطيب وغيره « الاطلاق » هنا بشيئين : عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل ، وعدم اعتبار التعليق بالمفعول .. واعترض على الخطيب بان عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل لا دخل له فى تزييله

منزلة اللازم لأن مناط التنزيل هو عدم اعتبار التعلق بفعل فاعل عن أن عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل يناقض إمامته التعميم كما سيأتي عن السكاكي والاعتراض الأول للعصام والثاني للسعد ، وقد أجاب السعد عن الثاني بجواب عده السيد ضعيفا . . . وخلاصة الاعتراض الثاني هو أن التعميم في أفراد الفعل يناقض كون الغرض من الفعل إثباته أو نفيه مطلقا . وقد رد هذا الاعتراض السعد بأن المساد غير الغرض ، واستضعف السيد هذا بدليل أن الخارج عن القصد لا يعد من الخصوصيات ، ورد العصام على السيد بأن الذي لا يكون من الخصوصيات هو الذي لا يتعلق به الغرض أصلا لا ما كان غرضا من حاق الكلام ، وكذلك رد عبد الحكيم على السيد بأن التعميم من مستتبعات التركيب .

أما السيد فورد بأنه لا منافاة : لأن التعميم لم يستفد من الفعل وحده بل منه ببعونة المقام فيكون عند السيد — كما فهم العصام والبناني وابن يعقوب — كناية ، أي أن الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عابا بواسطة المقام . والانتباي لا يراه كناية لعدم اللزوم هنا بين المعنى الحقيقي والكثائي ولأنه لا داعي لاعتبار الكناية . والعصام يقول هذا يناقض أصل الموضوع وهو أن الفعل لم يجعل كناية . والبناني يرد عليه بأن الكناية هنا في نفس الفعل وأصل الموضوع المنفى هنا هو الكناية في المفعول — وأما البناني وابن يعقوب فيقولان يمكن حل كلام السعد على كلام السيد بأن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه عموم ليتوصل به إلى العموم بواسطة دفع التحكم . . . أما عبد الحكيم فمرد رأى السيد بأنه يلزم على ما ذكره السيد أن يكون منشأ القصد لمجرد الانتباي والمنفى مغايرا لمنشأ القصد للعموم ، والاختلاف باعتبار المنشأ لا يدفع التناقض بل الدافع له الاختلاف بالاعتبار في أنفسهما لا في منشأهما ورد معاوية كلام عبد الحكيم هذا بأن المتنافيين اللذين لا يدفع اجتنابهما اختلاف المنشأ هنا هما قصد العموم وقصد عديمه ، لا قصده وعدم قصده كما هو غرض مسائلنا ، والدافع للتناقض هنا هو الاختلاف بالاعتبار في أنفسهما (لا في منشأهما كما فهم عبد الحكيم) لأن المثبت كونه مقصودا من الكلام والمنفى كونه داخلا في الغرض .

ورد الانتباي على المنافسة بجواب السعد ، وبجواب آخر ، خلاصته

• • • • •
ان التعميم هنا يستفاد من ذات الفعل اجبالا وعدم اعتبار العموم والخصوص هناك مستفاد من عموم المفعول وخصوصه كما ذكره عبد الحكيم .

هذا وعبد القاهر : لم يعمل في تنزيل المتعدى منزلة اللازم الا على عدم اعتبار تعلقه بالمفعول ، قال في « هو يعطى ويبتع » : المعنى في ذلك على اثبات المعنى في نفسه على الاطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول .

اما السكاكي فلم يذكر قيد الاطلاق في كلامه « او للتصديق الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم » .

على أن تفسيرهم الاطلاق هنا بما ذكره السعد مخالف لتفسيرهم الاطلاق الاول .

وقال السعد في شرح قول الخطيب في متن التلخيص « نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدّر كالمذكور » ما نصه : كالمذكور أي في أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بين وقع عليه ، فان قولنا « فلان يعطى الدنانير » يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ، ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع نفى أن يوجد منه اعطاء . . وفي هذا خطأ في العبارة مثل الخطأ السابق في تفسير الاطلاق بالعموم في افراد الفعل او الخصوص فيه .

ملاحظة : المثال « هو يعطى الدنانير » :

أ — فيه قصر ، قصر صفة على موصوف ، قصر اعطاء الدنانير على « محيد » مثلا المقدم ، وهو اما :

أ — قصر قلب أي لا غيره .

ب — أو قصر افراد أي وحده .

ج — أو قصر تعيين لنفي تردد المخاطب في أنه هو هل الذي يعطيهما أو غيره . ويصح أن يكون المثال للتقوى لا للتخصيص فيخاطب به اما :

• • • • •

١ — من ينكر ثبوت الفعل (اعطاء الدنانير) له .

ب — أو من يتردد في ثبوت الفعل له .

وقال عبد القاهر في المثال : المعنى على أنك قصدت اعلام السابع ان الدنانير تدخل في عطساته أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها ، وكان غرضك بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء في نفسه ، ولم يكن كلاك مع من نفى أن يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجوه بل مع من اثبت له اعطاء الا أنه لم يثبت له اعطاء الدنانير أي بأن اثبت له اعطاء غير الدنانير أو اثبت له الدنانير مع غيرها . . فهو يرى أنه للاعلام بأن الدنانير تدخل في عطاته ، أو لتخصيصها دون غيرها بالاعطاء بطريق نحوى الكلام وسياتيه لا من طريق القصر ، وانها تلقى مخاطب لا يثبت له اعطاء الدنانير . وهي عنده لقصر القلب أو للإنكار ، ولئسا أن نقول أن عبارة عبد القاهر فيها تسامح وليست نصاً قاطعاً في افادة القصر .

ويرى السعيد أن المثال يلقي لمخاطب يثبت له اعطاء ولا يدري ما المعطى فهي عنده ليس فيها ملاحظة قصر باعتبار القيد .

ويرى السعد أن المثال هو كلام مع من يثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى أن يوجد منه اعطاء .

وكلام السعد (كعبد القاهر) لا يقتضى ملاحظة القصر باعتبار القيد بطريق التقديم بل بطريق الفحوى ، وتكون لقصر القلب عنده (أى فقط كما هي كذلك عند عبد القاهر) ، وذلك فهم البتاني ، ويخالف السعد عبد القاهر في أن السعد قصر حال المخاطب بهذه العبارة على شيء واحد هو أن يكون مثبتاً لليقدم اعطاء غير الدنانير .

وعبد الحكيم والشربيني قد صرحا بأن العبارة للتقوى لدفع الإنكار أو التردد أو لتخصيص المسند اليه بالمسند باعتبار قيده قصر قلب أو افراد أو تعيين ، وهذا تكلف منهما في حيلهما كلام السعد على غير ظاهره ، ومخالف للمعروف في القصر فلا بد أن يكون المخاطب مثبتاً للفعل المتعلق بغير ذلك القيد للمسند اليه المقدم . . فعلى رأيهما نستنتج أن « هو يعطى الدنانير » أي :

وهذا الضرب قسمان :

١ — لأنه أما أن يجعل الفعل مطلقاً (١) كناية (٢) عن الفعل متعلق بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة (١) .

١ — قصر القلب فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطى غير الدنانير وأن غيره يعطى الدنانير .

ب — قصر الامتراد فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطى الدنانير (أى أو غيرها) وأن غيره يعطى الدنانير (أى أو غيرها) .

ج — قصر التعيين فالمخاطب بها من يتردد في أنه يعطى الدنانير (أى أو غيرها) أو أن غيره يعطى الدنانير (أى أو غيرها) .

د — لدفع الإنكار فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطى غير الدنانير .

هـ — لدفع التردد فالمخاطب بها من يتردد في أنه يعطى الدنانير أو غيرها .

(١) أى من اعتبار عموم أو خصوص في الفعل ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول .

(٢) وجعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم إلى اللازم والمقيد ليس لازماً للمطلق ، بناءً على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كان فيها فيدعى أن المطلق ملزوم للمقيد وكونه « كناية عنه » أى معبراً به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ويستعمل فيه على طريقة الكناية .

(١) قال العصام : « ولابد للمعنى أيضاً من قرينة » ، والاقتصار هنا على الكناية يشعر بنفى صحة التجوز ولم يقدّم عليه دليل لأنه قد يوجد في تركيب قرينة مانعة فيكون مجازاً لا كناية وإن كانت القرينة وهي مقام المدح في مثال المصنف غير مانعة ، فالكناية ليس معها قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي وحينئذ لا يجوز إرادته من اللفظ مع لازمه ، وهذا القيد مخرج للمجاز إذ لا تجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي مع المعنى المجازي عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنف . . ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام كما يرى العصام فنقول « فلان يعطى » أى كل أحد لأن العطاء إذا صدر عن مثله لا يخص أحداً . وقوله « والله يدعو إلى » (م ١٠ — الإيضاح ج ٢)

« دار السلام » يحتيله .. والحق أن العموم مستفاد من القرائن . وقال الأنبا بى : قد يقال الفعل المتعلق بفعول عام داخل في كلام المصنف لأنه مخصوص من حيث اعتبار العموم نقول المصنف بفعول مخصوص أى معين .

(١) أى أو لا يجعل ذلك .

ويلاحظ أن عبد القاهر لم يقسم هذا الضرب إلى قسمين بل الذى جرى عليه أن هذا الضرب هو القسم الثانى فقط وهو ألا يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بفعول مخصوص دلت عليه قرينة ، أما القسم الآخر وهو أن يجعل كناية مقصد جعله من الضرب الثانى الا أنى لأن له عنده مفعولا مقصودا محذوفا لدلالة الحال ونحوه عليه .. ويقول عبد القاهر : أعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على اثبات المعانى المشتقة منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين فيكون الفعل المتعدى كغير المتعدى في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا . وعلى ذلك قوله تعالى « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » . فهذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه ، وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ، وينقسم إلى : جلى لا صنعة فيه مثل أصغت إليه أى اذننى ، وحتى تدخله الصنعة فيفتن ويتنوع :

أ — غنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه إما لجرى ذكر أو دليل حال إلا أنك تنسبه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول ومثاله شجو حساده البيت .

ب — ونوع آخر وهو أن يكون معك مفعول معلوم مقصود قصده قد علم أنه ليس للفعل الذى ذكرت مفعول سواء بدليل الحال أو ما سبق من الكلام إلا أنك تطرحه وتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذى مضى وذلك الغرض أن تتوفر العناية على اثبات الفعل للفاعل وتخلص له وتنصرف بجهلها وكما هى اليه ومثاله قول عمرو بن معد يكرب : « فلو أن قومي أنطقننى رماحهم » البيت ، ومثله قول جرير :

البنيت المنى وخليت حتى تركت ضمير قلبى مستهاجا =

الثانى كقول تعالى « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ،
أى من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث .

== وقول طه : جزى الله عنا جعفرًا . الأبيات ، وقوله تعالى
« ولما ورد ماء مدين » الآية ، وقول البحتري :
إذا بعثت أبلي وأن تربت شفت
تهجرانها يلى ولقيانها يشفى
ج — الاضمار على شريطة التفسير أو البيان بعد الإيهام كما يقول
الابيضاح ، مثل « ولو شاء لهداكم أجمعين » . . . وجعل من هذا الضرب
ما حذف لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه
إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه مثل قول البحتري :
قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلاً

د — ويحذف المفعول لدفع إيهام غير المراد مثل :
وكم ذدت عني من تحامل حادث وسورة أيام حزن إلى العظم
فهذا صنيع عبد القاهر ، أيا السكاكى فقد سبق أنه جعل أسباب
الحذف فى المفعول عدة أمور منها :

١ — القصد إلى التعميم مع الاختصار — والله يدعو إلى دار السلام .
٢ — القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم — فلا تجعلوا
لله أنداداً وأنتم تعلمون .

٣ — القصد إلى مجرد الاختصار — أهذا الذى بعث الله رسولا —
أرئى أنظر اليك — ولما ورد ماء مدين الآية — ولو شاء لهداكم أجمعين .
ثم قال : ولك أن تنظم « فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون » فى هذا
السلك . ومنه « لو شئت عدت بلاد نجد عودة » البيت .

٤ — الرعاية على الفاصلة مثل : ما ودعك ربك وما قلى .

٥ — استهجان ذكره مثل ما رأيت منه ولا رأى منى الخ .

قال السكاكي (١) : ثم اذا كان المقام خطابيا (٢) لا استدلاليا ، أفاد (٣) العموم في أفراد الفعل ، بعلّة ايهام أن القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكّم ، ثم جعل قولهم في المبالغة

(١) ذكر السكاكي في بحث افادة اللام للاستفراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله (ص) « المؤمن غر كريم والمنافق خب لثيم » حمل المعرفة باللام مفردا كان او جمعا على الاستفراق بعلّة ايهام أن القصد الى فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر . ثم ذكر في بحث حذف المفعول — ص ٩٩ من المفتاح — أنه قد يكون « للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى الى معنى الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاا للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستفراق » فجعل المصنف قوله « بالطريق المذكور » إشارة الى قوله « ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرفة باللام على الاستفراق » .. وقول السكاكي « ثم » أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية .

(٢) أي يكتفى فيه بمجرد الظن — والاستدلال ما يطلب فيه اليقين .

(٣) أي المقام أو الفعل . فمعنى « يعطى » حينئذ بفعل الاعطاء المعرفة بلام الحقيقة بحمل في المقام الخطابي على استفراق الاعطاءات وشيولها بمبالغة لللا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر . لا يقال : افادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي عنه مطلقا أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لانا نقول : لا نسلم ذلك (أي التناقض) فان عدم كون الشيء معتبرا لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود .

قال السيد الاعذار المذكور ركيز جدا فان المعتبر عند البلاغيين هو المعاني المقصودة للتكلم وما يفهم من العبارة ، وما لا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعد من خواص التركيب .

ثم قال السيد فالتعميم في أفراد الفعل اذا لم يكن معتبرا مقصودا في الغرض لم يكن مما يعتد به عندهم ، والأظهر في الاعتذار أن يقال : ان الفيد للعموم في أفراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي وذلك لا يتناقض كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور ، غاية ما في اليبس أن لا يكون العموم مقصودا بنفس الفعل بل به مع معونة المقام :

« فلان يعطى ويمنع ويوصل ويقطع » محتملا لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتى ، وعده الشيخ عبد القاهر مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير اشعار بشيء من ذلك .

والأول (١) كقول البحتري يمدح المعتز بالله ويعرض بالمستعين بالله :

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واعى (٢)

(١) راجع ١٢٠ من الدلائل : والبيت من قصيدة في ديوان البحتري ، والمعتز والمستعين من خلفاء بنى العباس ، تولى المستعين عرش الخلافة من ٢٤٨ الى ٢٥٢ هـ ، وتولى المعتز العرش بعده من ٢٥٢ الى ٢٥٥ هـ .

(٢) الشجو : الحزن . العدى : جيع عدو . وقوله أن يرى مبصر من إقامة السبب مقام المسبب لأن الرؤية والسمع المذكورين ليسا نفس الشجو ونفس الغيظ بل سببها وعطف « وغيظ » على « شجو » عطف مرادف : و « أن يرى » خبر عن شجو حساده . وقد جعل عبد القاهر هذا القسم مقابلا للقسم الذى جعل فيه المتعدى كغير المتعدى ، قال ما نصه : وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم الا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه وينقسم الى جلى لا صنعة فيه مثل اصغيت اليه أى اذننى ، وخفى تدخله الصنعة وهو يتنوع : فنوع منه أن تذكر الفعل وفق نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه ايا لجرى ذكر أو دليل حال ، إلا أنك تنسبه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل الا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه الى شيء أو تعرض فيه بالمفعول ومثاله قول البحتري :

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع

المعنى — لا محالة — أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع اخباره وأوصانه ، ولكنك تعلم على ذلك أنه كان يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته عن وجهه ليحصل على معنى شريف وغرض خاص ، وقال : أنه يمدح خليفة وهو المعتز ويعرض بخليفة وهو المستعين ، فأراد أن يقول ، أن محاسن المعتز وفضائله المحاسن والفضائل يكفى فيها أن يقع عليها بصر =

أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع . يقول : محاسن المدوح وآثاره لم تخف على من له بصر لكثرتها واشتهارها ، ويكفى في معرفة أنها سبب استحقاقه الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمع لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد ، فحساده وأعداؤه يتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كي يخفى استحقاقه للإمامة فيجدوا بذلك سبيلا الى منازعته أياها . فجعل كما ترى مطلق الرؤية

= ويعيها سمع حتى يعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذى ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فانت ترى حساده وليس شيء أشجى لهم وأغبط من علمهم بأن ههنا مبصرا يرى وسامعا يعي ، حتى ليتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يعي معها كي يخفى استحقاقه لشرفه الإمامة فيجدوا بذلك سبيلا الى منازعته أياها — ١٢٠ دلائل — فالخطيب يخالف عبد القاهر هنا في أمرين :

١ — أنه يرى أن الفعل هنا منزل منزلة اللازم وعبد القاهر يراه مما له بفعول مقصود مخفوف .

٢ — أنه يجعل الفعل مطلقا كناية عن نفسه متعلقا بفعول مخصوص وعبد القاهر لا يراه كناية . والحق رأى عبد القاهر . . والدليل على هذه الكناية جعلها خبرا عن الشجوة والغيظ . قال النسوي وقوله « للدلالة » علة لجعلها كناية ، أى جعلها كناية ، ولم يصرح بالمفعول المخصوص من أول الأمر أو يلاحظ تقديره للدلالة الخ ، وهذا جواب عما يقال لا حاجة الى اعتبار الإطلاق أولا ثم جعله كناية عن نفسه مقيدا بفعول مخصوص ، وهل هذا إلا تلاعب ولم لم يجعل من أول الأمر متعلقا بفعول مخصوص ، وحاصل الجواب أنه لو جعل كذلك لفانت المبالغة في المدح لأنها لا تحصل إلا بحمل الرؤية على الإطلاق ثم يجعل كناية عن تعلته بفعول مخصوص إذ المعنى حينئذ أنه متى وجد فرد من أفراد الرؤية أو السماع حصلت رؤية محاسنه وسماع أخباره وهذا يدل على أن أخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حالة هي امتناع الخفاء .

هذا وعبد القاهر لا يجعل في الفعل في مثل « يرى مبصر » كناية لأن الشاعر على رأيه يكون قصده من أول الأمر : أن يرى مبصر محاسنه ولكنه يخففها ادعاء لشهرتها وأن رؤية البصر لا تقع الا عليها .

كناية عن رؤية محاسنه وآثاره ، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره .
وكقول عمرو بن معد يكرب (١) :

فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت (٢)

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح أجراء وجبس للالسن
عن النطق بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه
وهو أنها أجرتة • وكقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب :

(١) شاعر مخضرم فارس اليمى قدم على النبي سنة ٩ هـ فأسلم
وشهد القادسية في عهد عمر وشهد واقعة نهاوند وبها قتل .

(٢) من أبيات في الدلائل ص ١٢٢ :

ولما رأيت الخيل زورا كأنها جداول زرع أرسلت فأسبطرت
فجاشت إلى النفس أول مرة فردت على مكروها فاستقرت
ظللت كاني للرماح دريسا فأتلت عن ابناء جرم وفرت
فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت

قال النبريزي : الإجراء هو شق لسان الفصيل للثلا يرضع أمه ويجعل
فيه عويد . يقول : لو أنهم أبلوا في الحرب بلاء حسنا لمحتهم وذكرت بلاءهم
ولكن قصروا فأجروا لسانها فأتلت بمدحهم . وقال الجاحظ (٢/١٥٤) البيان :
الجراء عود يعرض في فم الفصيل أو يشق به لسانه للثلا يرضع أمه فيقول :
قومي لم يلعنوا بالرماح فأتلت عليهم ولكنهم فروا فأسكت كالفصيل الذي
في فمه جزار .

وقد جعل عبد القاهر البيت مثالا لنوع من أنواع حذف مفعول الفعل
(الذي له مفعول مقصود قصده معلوم إلا أنه يحذف من اللفظ لطيل الحال
عليه) .

والخطيب يخالف عبد القاهر في هذا البيت في أمرين :

١ - أنه ذهب إلى أن الفعل هنا منزل منزلة اللازم . وبراء عبد القاهر
متعديا إلا أن مفعوله محذوف .

٢ - أنه يرى الفعل مطلقا كناية اصطلاحية عن نفسه متملقا بمفعول
مخصوص بخلاف عبد القاهر .

جزى لله عنا جعفرًا حين أزلفت بنا نعلنا في الواطئين فزلت
أبوا أن يملونا ولو أن أمانا تلاقى الذي لاقوه منا للث
هم خلطونا بالنفوس وألجأوا إلى حجرات أدفأت وأظلت

فإن الأصل للثنتنا وأدغأتنا وأظلتنا إلا أنه حذف المفعول من هذه
المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية (١) ، فإن قلت لا شك أن قوله
« ألجأوا » أصله « ألجأونا » فغلاى معنى حذف المفعول منه ؟ قلت

(١) قال عبد القاهر : ومن بارع ذلك — أى حذف المفعول لتتوفر
العناية على إثبات الفعل للفاعل — وتأخره ما تجده في هذه الأبيات ، ثم قال :
غنيها حذف مفعول مقصود قصده في أربعة مواضع ، قوله : « لثت » والجلأوا
وأدغأت وأظلت ، لأن الأصل : « للثنتنا والجلأونا إلى حجرات أدغأتنا
وأظلتنا » إلا أن الحال على ما ذكرت لك من أنه في حد المتناهي ، حتى كان
لا قصد إلى مفعول ، وكان الفعل قد أبهم أمره فلم يقصد به قصد شيء يقع
عليه ، كما يكون إذا قلت « قسد مل فلان » تريد دخله الملال من غير أن
تخص شيئاً ، بل لا تزيد على أن تجعل الملال من صفته ، وكما تقول : هذا
بيت بدق ويظل ، تريد أنه بهذه الصفة . . وأعلم أن لك في قوله « أجزت »
و « لثت » غائدة أخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على إثبات
الفعل . . وهى أن تقول : كان من سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم عن القتال
« ما يجر مثله وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم إلا خرس شاعرهم فلم
يستطع نطقاً ، وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى ، لأنك إذا قلت « أجزتني »
لم يكن أن يتناول على معنى أنه كان منها ما شأن مثله أن يجر قضية مستمرة
في كل شاعر قوم ، بل يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يجر شاعرهم ،
وهكذا قوله « لثت » ، يتضمن أن من حكم مثله في كل أم — العموم
في الفاعل وهو ضمير الأم ليس مقصوداً أنها هو من مستتبعات التراكيب وقد
ذكره عبد القاهر هنا عرضاً لمسا فيه من مبالغة وسحر — أن تل وتسام
وأن المشقة في ذلك إلى حد يعلم أن الأم تل له الابن وتتبرم به مع ما في طباع
الأمهات من الصبر على المكروه في مصالحي الأولاد ، وذلك أنه وإن قال
« أمانا » فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها ، ولو قلت « للثنتنا »
لم يحتل لأنه يجرى مجرى أن نقول : لدخلها ما يبلها منا ، وإذا قلت
« ما يبلها » فتعبدت لم يصلح لأن يراد به معنى العموم وأنه بحيث يدل كل أم
من كل ابن . وكذلك شأن « حجرات أدغأت وأظلت » ، والمعنى : من شأن

الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار لأن حكمه حكم ما عطف عليه وهو قوله خلطونا (١) .

الضرب الثاني : أن يكون الغرض افادة تعلقه بمفعول (٢) فيجب

= مثلها أن تدق وتظل ولا يجرى هذا المعنى مع اظهار المفعول ، اذ لا تقول حجرات من شأن مثلها أن تدفئنا ونظلنا ، هذا لقو من الكلام ، فهذه النكتة تجدها مضمومة الى المعنى الآخر الذي هو توفير العناية على اثبات الفعل والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله لا أن تعلم التباسه بمفعول (١٢٢ — ١٢٤ دلائل) . ومن توفير العناية على اثبات الفعل عند عبد القاهر : لمسا ورد ماء مدين الآية (١٢٤ دلائل) . ومنه أيضا قول البحتري :

إذا بعدت أبليت وإن قربت شفتي مهجرانها ببلى ولقيانها بشفى
المراد « أبليت » و « شفتي » ألا أنك تجد الشعر بابى ذكر ذلك ويوجب اطراحه ، وذلك لأنه أراد أن يجعل البلى كأنه واجب في معادها أن يوجب ويجلبه وكأنه كالطبيعة فيه ، وكذلك حال الشفاء مع القرب (١٢٥ دلائل) .

والظاهر أن هذه المثل كلها عند السكاكي من حذف المفعول لقصد مجرد الاختصار وقد صرح بأن الآية « ولمسا ورد ماء مدين » من هذا النوع (٩٩ مفتاح) .

(١) وإن كان عبد القاهر يجعله مثل ما عطف عليه في « توفير العناية على اثبات الفعل » .

(٢) هذا الضرب مقابل للضرب الأول السابق وهو ما كان « الغرض فيه اثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك » . وفي مختصر المطول : « أن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن . . وفي الدسوقي أن الإطلاق هنا في عبارة المختصر المراد به من غير قصد الى تعلقه بمفعول ، وليس المراد به (أى بالإطلاق هنا) هو المراد بالإطلاق السابق . وهذه ملاحظة لها أهميتها .

تقديره بحسب القرائن (١) .

حذف المفعول :

ثم حذفه من اللفظ :

١ — أما للبيان بعد الإيهام كما في فعل المشيئة (٢) إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة . كقولك : لو شئت جئت أو لم أجيء ، أى لو شئت المجيء أو عدم المجيء ، فإنك متى قلت « لو شئت » علم السامع أنك علقك المشيئة بشيء ، فيقع في نفسه أن هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون ، فإذا قلت « جئت أو لم أجيء » عرف ذلك الشيء . ومنه قوله تعالى « فلو شاء لهداكم أجمعين » وقوله تعالى « فان يشأ الله يختم على قلبك » وقوله تعالى « من يشأ الله يضلله » وقول طرفة :

فان شئت لم ترقل وان شئت أرقلت مخافة ملوى من القدر محصد (٣)

(١) أى الدالة على تعيين المفعول ان عابا نعام وان خاصا فخاص:
ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد في المعنى وحذوف من اللفظ لغرض
فأشار الى تفصيل الغرض .

(٢) أى والإرادة ونحوها ، إذا وقع شرطاً فان الجواب يدل على ذلك المفعول ويبينه . وأكثر ما يقع ذلك بعد لو لأن مفعول المشيئة مذكور في جوابها وكذلك غيرها من أدوات الشرط ، وقد يكون مع غيرها استدلالاً بغير الجواب .

(٢) أى لو شاء الله تعالى هدايتكم لهداكم أجمعين .

(٣) الأرقام : الأسراع . ملوى : مفتول ، وكذلك محصد أى سوط مفتول . القدر : الجلد المشقوق ، والبيت في الدلائل ص ١٢٧ وفي المفتاح ص ١٠٠ .

وقال البحتري :

لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحطت بين عقيقه وزروده (١)

وقوله :

لو شئت لم تقصد سماحة حاتم كرما ولم تهدم مآثر خالد (٢)
فان كان في تعليق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقررره في نفس السامع وتؤنس به ، يقول الرجل يخبر عن عزه لو شئت أن أرد على الأمير رددت وان شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته ، وعليه قول الشاعر (٣) :

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتك عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهري أحد شعراء
الصاحب ابن عباد :

فلم يبق منى الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا (٤)
فليس منه (٥) ، لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا

(١) العقيق والزرد من نجد : موضعان بها . والبيت في ص ١١٠
مفتاح و ١٢٨ من الدلائل .

(٢) هو للبحتري أيضا . حاتم المراد به حاتم الطائي . خالد هو
خالد بن اصبع التيهاني الذي نزل عليه امرؤ القيس . والبيت في ١٢٦ من
الدلائل .

(٣) هو الخزيمى يرثى ابنه ونسبه الدسوقي لابي العتدم الخزيمى
يرثى ابنه الهندام ، والبيت في ١٢٦ من الدلائل .

هذا والشاهد في بيت الايضاح ذكر المفعول « ان أبكى دما » فان تعلق
فعل المشيئة بكاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويانس به .

(٤) البيت في الدلائل ص ١٢٨ .

(٥) هذا رد على المطرزي صاحب ضرام السقط ، وقوله غليس منه
اى ليس مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على
ما ذهب اليه المطرزي من ان المراد لو شئت ان أبكى تفكرا بكيت تفكرا لان
تعلق المشيئة بكاء التفكر غريب كتعلقها بكاء الدم .

بكيت تفكرا ، ولكنه أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق منى وفي غير
خواطر تجول ، وحتى لو شئت البكاء فمررت جفوني وعصرت عيني
ليسيل منها دمع لم أجده ، ولخرج منها بدل الدمع التفكير ، فالمراد
بالبكاء في الأول الحقيقي وفي الثاني غير الحقيقي (١) ، فالثاني لا يصلح
لأن يكون تفسيرا للأول .

٢ — واما لدفع أن يتوهم السامع في أول الأمر ارادة شيء غير
المراد كقول البحتري :

وكم ذدت (٢) عني من تحامل حادث وسورة أيام حزنن الى العظم
اذ لو قال حزنن اللحم لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده
أن الحزن كان في بعض اللحم ولم ينته الى العظم ، فترك ذكر اللحم

(١) فالمذكور في جواب لو خلافة الشرط فالبكاء الأول حقيقي والثاني
مجازي فالبكاء الذي أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدي
الى التفكير البتة والبكاء الثاني مقيد معدي الى التفكير فلا يصلح أن يكون
تفسيرا للأول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت
درهمين ، كذا في دلائل الإعجاز . ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم
وقلة التدبر ما قيل أن الكلام في مفعول ابكى والمراد أن البيت ليس من قبيل
ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام ، بل أنها حذف لغرض آخر كالإختصار
وقيل يحتل أن يكون المعنى لو شئت أن ابكى تفكرا بكيت تفكرا أى لم يبق
في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه
مفعول المشيئة لغرابته . وفيه نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق
منى الشوق غير تفكرى يابى هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القسرة
على بكاء التفكير لا تتوقف على أن لا يبتى فيه غير التفكير .

(٢) ذاد : دفع . سورة الأيام : شدتها وصلوتها . كم خبرية مفعول
« ذدت » . وبميزها قوله « من تحامل » . وتحامل فلان على فلان
إذا لم يعدل . حزنن : قطعن . . والشاهد قوله « حزنن الى العظم » أى
حزنن اللحم الى العظم فحذف المفعول وهو اللحم لدفع السامع في أول الأمر
لارادة شيء غير المراد .

ليبرىء السامع من هذا الوهم ، ويصور في نفسه من أول الأمر أن
الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم .

٣ — واما لأنه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل (١)
على صريح لفظه (٢) ، اظهرا لكمال العناية بوقوعه (٣) عليه كقول
البحترى أيضا في مدح المعتز بالله

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا (٤)

أى قد طلبنا لك مثلا في السؤدد والمجد والمكارم ، فحذف المثل
اذا كان غرضه أن يوقع نفى الوجود على صريح لفظ المثل . ولأجل هذا
المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله :

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئىما أن يكون أصاب مالا (٥)

فانه أعمل الفعل الأول الذى هو أمدح في صريح لفظ « اللئيم » ،
والثانى الذى هو أرضى في ضميره ، اذا كان غرضه ايقاع نفى المدح
على اللئيم صريحا دون الارضاء ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت
البحترى قصد المبالغة في التآدب مع الممدوح ، بترك مواجهته بالتصريح

(١) أى يتضمن أعمال فعل آخر في صريح لفظ ذلك المفعول .

(٢) أى لفظ المفعول لا على الضمير العائد عليه .

(٣) أى بوقوع الفعل على المفعول .

(٤) البيت في الدلائل ص ١٢٩ . أى قد طلبنا لك مثلا ، فحذف
« مثلا » إذ لو ذكره لكان المناسب « فلم نجده » نظرا الى الكثرة وهو
عدم الاظهار في موضع الاضمار — فيفوت الغرض اعنى ايقاع عدم الوجدان
على صريح لفظ المثل .

(٥) البيت في الدلائل ص ١٣٠ ، وهو من قصيدة طويلة لذى الرمة .
والشاهد فيه أعمال الفعل الأول في صريح لفظ المفعول وأعمال الثاني
في ضميره الذى هو كناية عنه .

بما يدل على تجويز أن يكون له مثل فإن العقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده .

٤ — وأما للقصد الى التعميم في المفعول ، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره ، مع الاختصار . كما تقول « قد كان منك ما يؤلم » أى ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل انسان (١) . وعليه قوله تعالى « والله يدعو الى دار السلام » أى يدعو كل أحد .

٥ — وأما للرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى « والضحى والليل اذا سجي ما ودع ربك وما قلى » أى وما قلاك .

٦ — وأما لاستهجان ذكره كما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت « ما رأييت منه ولا رأى منى » تعنى العورة .

٧ — وأما لمجرد الاختصار (٢) ، كقولك « أصغيت اليه » أى

(١) وترينة العموم في المفعول المحذوف هي ان المتام مقام المبالغة . وهذا التعميم وان امكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ . فالعموم في هذا المثال مبالغة اما العموم في الآية « والله يدعو الى دار السلام » فحقيقة .

(٢) أى من غير أن يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم وغيره ، وبعضهم يزيد « عند قيام قرينة » وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه « وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الأقسام ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار .

وفي قول المصنف وأما للتعميم مع الاختصار بحث ، وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار ، هكذا قالوا وفي رأى ان الحذف لمجرد الاختصار أمر لا يمس البلاغة الا من طرف ضئيل .

أى أذننى ، « وأغضيت عليه » أى بصرى ، ومنه قوله تعالى « أرنى أنظر اليك » أى ذاك ، وقوله تعالى « أهذا الذى بعث الله رسولا » ، أى بعثه الله ، وقوله تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون) أى أنه لا يماثل ، أو ما بينه وبينها من التفاوت ، أو أنها لا تفعل كفعله كقوله تعالى « قل هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شئ » ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة ثم ما أنتم عليه فى أمر ديانتكم من جعل الأصنام لله أندادا غاية الجهل . **ومما عد السكاكى الحذف فيه لجرد الاختصار قوله تعالى** « ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال : ما خطبكما قالتا : لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما (١) » ، والأولى أن يجعل

(١) الآية الكريمة جعل عبد القاهر حذف المفعول فيهما للتوفر على اثبات الفعل للفاعل أو كما قال السمعاني : للقصد إلى نفس الفعل بتنزيله منزلة اللازم ، أو كما قال الخطيب : لإثبات المعنى في نفسه للشئ على الإطلاق . . قال الخطيب : وهو ظاهر كلام الزمخشري (غاته قال « ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول الا ترى أنه رحمه الله لانهما كانتا على الذباد وهم على السقى ولم يرحمهما لأن مذكورهما غنم ومسقيهم إبلٌ مثلا » ، وكذا قولهما « لا نسقى » المقصود منه السقى لا المسقى ، وكلام الزمخشري على نهج كلام عبد القاهر . قال عبد القاهر : حذف المفعول في أربعة مواضع في الآية ، اذ المعنى يسقون أغنامهم أو مواشيهم ، وامرأتين تذودان غنمهما ، ولا نسقى غنمنا ، فسقى لهما غنمهما ، ثم أنه لا يخفى على ذى بصر أنه ليس في ذلك كله الا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا ، وما ذاك الا أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقى ومن المرأتين ذود ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى من بعد ذلك سقى . فابا ما كان المسقى ؟ اغنيا او ابلا أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض وموهم خلافة ، وذلك أنه لو قيل : وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود ، غنى حذف المفعول وترك ذكره فائدة جلية ، والغرض لا يصلح الا على =

لأثبتت المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق كما مر ، وهو ظاهر قول الزمخشري ، فإنه قال : ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ، ألا ترى أنه رحمهما لأنهما كانتا على الذيادة وهم على السقى ، ولم يرحمهما لأن مژودهما غنم ومسقيهم ابل مثلا ، وكذلك قولهما لا نسقى حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقى لا المسقى (١) .

واعلم أنه قد يشتبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كما في قوله تعالى « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن » أي ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ، فإنه يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر في الكلام محذوف ، وليس بمعناه ، لأنه لو كان بمعناه لزم اما الاشتراك أو عطف الشيء على نفسه ، لأنه ان كان مسمى أحدهما

= تركه (١٢٤ دلائل) وقد جعل السكاكي الحذف في الآية للاختصار لانصباب الكلام الى ان المراد يسقون مواشيهم وتزودان غنهما ، ولا نسقى غننا حتى يصدر الرعاء مواشيهم .

وبتلاتي رأى الخطيب مع رأى الشيخين عبد القاهر والزمخشري ، وان خالف رأى السكاكي . ولكن السعد قال في مطوله : ورأى السكاكي اقرب الى التحقيق لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنها وصدور السقى من الناس بل من جهة ذودها غنهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تزودان غير غنهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم لم يصح الترحم عليتا بل ففيه دقة اعتبرها السكاكي بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجهور فاستحسنوا كلامهما .

قال السيد : تحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو ابل أو الغنم وأحدهما يقابل الآخر وجعل ما يشاف الى أحدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول لأن تقديره يؤدي الى فساد المعنى فأتىها لو كانتا تزودان ابلأيهما — فرضا — لكان الترحم باقيا على حاله . فصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضاف اليها والمواشي المضاف اليهم وكل واحد منهما يقابل الآخر غلو لم يقدر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا ادق نظرا واوضح معنى .

(١) يرجح السعد في المطول رأى السكاكي على رأى الزمخشري .

غير مسمى الآخر لزم الأول ، وإن كان مسماهما واحدا لزم الثاني وكلاهما باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك ، فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين ، أى سموه الله أو الرحمن أيا ما تسمونه فله الأسماء الحسنى ، كما يقال « فلان يدعى الأمير » أى يسمى الأمير . وكما في قراءة من قرأ وقالت اليهود عزيز ابن الله « بغير تنوين ، على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علمين ، كما في قولنا « زيد بن عمرو قائم » ، فإنه قد يخل أن فعل القول فيه لحكاية الجملة كما هو أصله ، فقليل تقدير الكلام « عزيز ابن الله معبودنا » ، وهذا باطل ، لأن التصديق والتكذيب انما ينصرفان الى الاسناد لا الى وصف ما يقع في الكلام موصوفا بصفة كما اذا حكيت عن انسان أنه قال « زيد بن عمرو سيد » ثم كذبت فيه ، لم يكن تكذيبك أن يكون زيد بن عمرو ، ولكن أن يكون زيد سييدا ، فلو كان التقدير (١) ما ذكر لكان الإنكار راجعا الى أنه معبودهم ، وفيه تقرير أن عزيزا ابن الله ، تعالى الله عن ذلك . فالقول في الآية بمعنى الذكر لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا في الرسوخ في الجهل والشرك الى أنهم كانوا يذكرون عزيزا هذا الذكر ، كما تقول في قوم تريد أن تصفهم بالعلو في أمر صاحبهم وتعظيمه ، انى أراهم قد اعتقدوا أمرا عظيما فهم يقولون أبدا زيد الأمير ، تريد أنه كذلك يكون ذكرهم له اذا ذكروه .

واعلم أن لحذف التنوين من عزيز في الآية وجهين : أحدهما أن يكون لمنعه من الصرف لمجتمته وتعريفه كعازر ، والثانى أن يكون لالتقاء الساكنين (٢) ، كقراءة من قرأ « قل هو الله أحد الله الصمد » بحذف التنوين من أحد ، وكما حكى عن عمارة بن عقيل أنه قرأ

(١) أى في الآية الكريمة « وقالت اليهود » .

(٢) راجع حذف التنوين لالتقاء الساكنين في الكايل للمبرد ص ١٢٠

ج ١ وص ٢٨٧ من الدلائل .

(م ١١ - الإيضاح - ج ٢)

« ولا الليل سابق النهار » بحذف التنوين من سابق ونصب النهار ،
فقليل له وما تريد ؟ فقال سابق النهار ، فالمعنى على هذين الوجهين (١)
كالمعنى على إثبات التنوين ، فعزير مبتدأ وابن الله خبر ، وقال على
أصله والله أعلم .

تقديم المفعول على الفعل :

وأما تقديم مفعوله ونحوه (٢) عليه :

فلرد الخطأ في التعيين (٣) ، كقولك « زيدا عرفت » لمن اعتقد
أنك عرفت انسانا وأنه غير زيد وأصاب في الأول دون الثاني ، وتقول
لتأكيد (٤) وتقريره زيدا عرفت لا غيره ، ولذلك (٥) لا يصح أن يقال :

(١) أى المذكورين آنفا في حذف التنوين من عزير .

(٢) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما اشبه
ذلك .

(٣) أى يكون القصر قصر تعيين أو قلب ، وكذلك يأتي لقصر الأمراد ،
فالأولى أن يقال لزيادة الاختصاص قلبا كان أو أفرادا أو تعيينا .

(٤) أى لتأكيد هذا الرد . وفي قصر الأمراد تقول « زيدا عرفت »
لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيد زيدا عرفت وحده . ورد
الخطأ في قصرى القلب والأمراد كما يكون في الخبر يكون في الإنشاء باعتبار
ما تضمنه من الخبر فإن كل إنشاء يتضمن خبرا تقول . زيدا أكرم ، وعمرا
لا تكرم ، أمرا ونهيا . هذا وكل خبر يتضمن إنشاء فقولك « أكرم زيدا »
يتضمن خبرا هو « زيد مأمور باكرامه » ، والقصر كما يكون في الخبر يكون
في الإنشاء لا باعتبار ذاته ولكن باعتبار ما تضمنه من الخبر . والحق أن
التخصيص النسبة إلى شيء دون غيره فإن كانت النسبة انشائية فما وقع
به التخصيص إنشاء وإن كانت خبرية فما وقع به خبر .

(٥) أى ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد
وقوع الفعل على مفعول ما .

ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس ، لتناقض دلالتى الأول (١) والثانى ، ولا أن تعقب الفعل المنفى بإثبات ضده كقولك « ما زيدا ضربت ولكن أكرمته » لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ فى الضرب فترده الى الصواب فى الاكرام ، وإنما هو على أن الخطأ فى المضروب حين اعتقد أنه زيد فردده الى الصواب أن تقول ولكن عمرا ، وأما نحو قولك زيدا عرفته : فإن قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أى عرفت زيدا عرفته فهو من باب التوكيد أعنى تكرير اللفظ (٢) وإن قدر بعده أى زيدا عرفت عرفته أفاد التخصيص (٣) . وأما (٤) نحو قوله تعالى « وأما ثمود فهديناهم » فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص لامتناع تقدير أما فهدينا ثمود (٥) وكذلك إذا قلت بزید مررت أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزید دون غيره (٦) .

(١) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وتوكل « ولا أحدا من الناس » ينفى ذلك ، فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق « ولا أحدا » ، نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير الاختصاص جاز « ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس » .

(٢) أى إذا قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب أى عرفت زيدا عرفته .

(٣) لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى إعادة الاختصاص كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته محتيل للمعنيين : التأكيد والتخصيص فالرجوع فى التعيين الى القرائن ، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا « زيدا عرفت » لما فيه من تكرار الاستناد المفيد لتأكيد الجيلة .

(٤) هذا نص كلام السكاكى فى المفتاح ص ٩٧ .

(٥) أى لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو : أما فهدينا ثمود ، لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء بل التقدير أما ثمود فهدينا هديناهم بتقديم المفعول . وفى كون هذا التقديم الحاصل مع أما للتخصيص نظر ، لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما إذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل : ما فعلت بهما ؟ فتقول : أما زيدا فضربته وأما عمرا فأكرمته .

(٦) فالمشال هو مثل « زيدا عرفت » فى إعادة الاختصاص .

والتخصيص (١) في غالب الأمر لازم للتقديم (٢) ولذلك يقال في قوله تعالى « اياك نعبد واياك نستعين » معناه نخضع بالعبادة لا نعبد غيرك ونخضع بالاستعانة لا نستعين غيرك ، وفي قوله تعالى « ان كنتم اياه تعبدون » معناه ان كنتم تخلصونه بالعبادة وفي قوله تعالى « لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » ، آخرت صلة الشهادة (٣) في الأول وقدمت في الثاني (٤) ، لأن الغرض في الأول اثبات شهادتهم على الأمم وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم . وفي قوله تعالى « لالى الله تحشرون » معناه اليه لا الى غيره ، وفي قوله تعالى « وأرسلناك للناس رسولا » معناه لجميع الناس من العرب والعجم على أن التعريف للاستغراق ، لا لبعضهم المعين على أنه (٥) للعهد أى للعرب ، لا لمسمى الناس على أنه للجنس ، أثلا يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم لانحصار الناس في الصنفين ، ومن الثاني اختصاصه بالانس دون الجن لانحصار من يتصور الارسال اليهم من أهل الأرض فيهما ، وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك ، لأن التقديم لما كان مقيدا لثبوت الحكم للمتقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم « للناس » على « رسولا » مقيدا لنفى

(١) هو نص كلام السكاكي ص ١٠١ المفتاح .

(٢) أى تقديم ما حقه التأخير أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق : وانما قال « غالبا » لأن اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لأغراض آخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر والفاصلة ورعاية السجع الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام .

(٣) وهى « على الناس » .

(٤) حيث قال تعالى « عليكم شهيدا » .

(٥) أى التعريف .

كونه رسولا لبعضهم (١) خاصة لأنه هو المقابل لجميع الناس ،
لا لبعضهم (٢) مطلقا ، ولا غير جنس الناس .

وكذلك يذهب (٣) في معنى قوله تعالى « وبالآخرة هم يوقنون »
الى أنه تعريض بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب — فيما يقولون من
« أنه لا يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى وأنه لا تمسهم النار »
فيها الا أياما معدودات وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة
الا بالنسيم والأرواح العابقة والسماع اللذيذ « — ليست بالآخرة ،
وايقانهم بمثلها ليس من الايقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء ،
اي بالآخرة يوقنون لا بغيرها كاهل الكتاب .

ويفاد التقديم في جميع ذلك (٤) وراء التخصيص (٥) اهتماما
بشأن المقدم (٦) ، ولهذا قدر المحذوف في قوله « باسم الله »
مؤخرا (٧) وأورد قوله تعالى « اقرأ باسم ربك » ، فان الفعل فيه
مقدم (٨) ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهم ، لأنها أول سورة

(١) اي وهم قومه .

(٢) لأنه لا يتصور ارساله لبعض منهم حتى ينفي عنهم .

(٣) وهو نص كلام السكاكي في المفتاح ص ١٠١ — وكل هذا وكثير
غيره مما نحيل فيه على المفتاح لم يذكر الخطيب أنه منقول عن السكاكي .

(٤) اي في جميع صور التخصيص .

(٥) اي بعده .

(٦) لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم يبيانه أعنى .

(٧) بسم الله أنزل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لان المشركين
كانوا يبدعون بأسماء العزى ، فقصده الموجد تخصيص اسم الله بالابتداء
للإهتمام والرد عليهم .

(٨) يعنى لو كان التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر
الفعل ويقدم « باسم ربك » لان كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته .

نزلت (١) ، وأجاب السكاكي بأن باسم ربك متعلق باقراً الثاني (٢) ، ومعنى الأول (٣) افعل القراءة وأوجدتها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطى ويمنع يعنى اذا لم يحمل على العموم وهو بعيد .

تقديم بعض معمولات الفعل على بعض (٤) .

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض : فهو اما لأن أصله (٥) ، التقديم (٦) ولا مقتضى للعدول عنه (٧) كتقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد عمرا ، وتقديم المفعول الأول على الثانى نحو أعطيت زيدا درهما (٨) واما لأن ذكره أهم والعناية به أتم (٩) ، فيقدم المفعول

- (١) وهذا جواب الزمخشري ، فكان الامر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله أهم في نفسه .
- (٢) أى هو مفعول اقرا الذى بعده .
- (٣) أى لفظ اقرا الأول .
- (٤) المراد بالمعولات ما يرتبط بالفعل في الجملة الشايل للمسند اليه ولو كان الباب للمعولات التى هى غير المسند اليه . وراجع هذا البحث في المفتاح ص ١٠٢ .
- (٥) أى اصل ذلك البعض المقدم .
- (٦) أى على البعض الآخر المؤخر .
- (٧) أى عن الاصل .

(٨) فتقديم الفاعل على المفعول لانه عبدة في الكلام وحقه ان يلى الفعل : وتقدم المفعول الأول على الثانى في نحو أعطيت زيدا درهما لأن المفعول الاول فيه أصله التقديم لما فيه من معنى الناعلية وهو انه عاط أى أخذ للعطاء .

(٩) جعل الاهمية ههنا قسيمة لكون الاصل التقديم ، وجعلها في المسند اليه شاملة له ولغيره .

وذكر عبد القاهر أنه ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال تقدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كانت أهم ، فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة لاعضاء المتكلم أو السامع بشأته والاهتمام بحاله تغرض من الأغراض .

على الفاعل اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه ، كما اذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله فتقول « قتل الخارجي فلان » ، اذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله وانما الذى يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره ، ويقدم الفاعل على المفعول اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه كما اذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك فتقول « قتل فلان رجلا » بتقديم القاتل ، لأن الذى يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الخن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعا على من وقع عليه بل من حيث كان واقعا ممن وقع منه . وعليه قوله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم » ، وقوله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم » ، قدم المخاطبين في الأولى دون الثانية ، لان الخطاب في الاولى للفقراء بدليل قوله تعالى من املاق فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم ، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم ، والخطاب في الثانية للاغنياء بدليل قوله خشية املاق فان الخشية انما تكون مما لم يقع ، فكان رزق أولادهم هو هو المطلوب دون رزقهم لانه حاصل ، فكان أهم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

واما لأن في التأخير اخلاقا :

ببيان المعنى كقوله تعالى « وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه » ، فانه لو أخر « من آل فرعون » عن (يكتم ايمانه) لتوهم أن « من » متعلقة بـ « يكتم » ، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون (١) .

(١) الحاصل انه ذكر للرجل ثلاثة اوصاف ، وقدم الاول منها اعنى « مؤمن » لكونه اشرف ، ثم الثانى لئلا يتوهم خلاف المتصود .

أو بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو « فأوجس في نفسه خيفة موسى » (١) .

وأما لاعتبار آخر مناسب (٢) .

وقسم السكاكي التقديم للعناية مطلقا (٣) قسمين : أحدهما أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه ، كالمبتدأ المرفوع فإن أصله التقديم على الخير نحو زيد عارف ، وكذا الحال المرفوع فإن أصله التقديم على الحال نحو جاء زيد راكبا وتالعامل فإن أصله التقديم على معموله نحو عرف زيد عمرا وكان زيد عارفا وإن زيدا عارف ، وكالفاعل فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز نحو ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا تأديبا له ممثلا من الغضب ، وامثلا الاناء ماء ، وكالذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولى باب « علمت » نحو علمت زيدا منطلقا ، أو في حكم الفاعل من مفعولى باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة ، وكالمفعول المتعدى اليه بغير واسطة فإن أصله التقديم على المتعدى اليه بواسطة نحو ضربت الجاني بالسوط وكالتوابع فإن أصلها أن تذكر بعد اللتيوعات .

وثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه :

١ — لكونه في نفسه نصب عينك ، والتفات خاطررك اليه في التزايد

(١) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن نواصل الإي على الألف .

(٢) ومن ذلك إمادة الاختصاص كما ذهب اليه ابن الأنبر في نحو جاء راكبا وخالفه فيه الجمهور .

(٣) أى سواء كان من معمولات الفعل أو غيرها .

كما تجددك قد منيت بهجر حبيبك ، وقيل لك ما تتمنى ؟ تقول « وجه الحبيب (١) أتمنى » . وعليه قوله (٢) تعالى « وجعلوا لله شركاء » أى دلى القول بأن لله شركاء مفعولا جعلوا .

٢ — أو لعارض يورثه ذلك (٣) كما اذا توعمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر اليه (٤) ينتظر أن تذكره ، فيبرز في معرض أمر يتجدد في شأنه انتقاض ساعة فساعة ، فمتى تجد له مجالا للذكر صالحا أوردته ، نحو قوله تعالى « وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى » ، قدم فيه المجرور (٥) لاستتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل . من اصرارهم على تكذيبهم فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية ويبقى مجيلا في فكره أكانت كلها كذلك أم كان فيها قطر دان أم قاص منيت خير ، منتظرا للمسام الحديث (٦) به بخلاف ما في سورة القصص أو كما اذا وعدت ما تبعد (٧) وقوعه من جهتين ، احدهما أدخل في تبعيده من الأخرى فانك حال التفات خاطرك الى وقوعه باعتبارهما تجد تفاوتنا في انكارك اياه قوة وضعفا بالنسبة ، ولامتناع انكاره بدون القصد اليه يستتبع تفاوتنا ذلك تفاوتنا في القصد اليه والاعتناء بذكره ، فالبلاغة توجب أنك اذا أنكرت تقول في الأول « شيء » حاله في البعد عن الوقوع هذه أنى يكون ؟ لقد وعدت هذا

(١) بتقديم المفعول على الفعل .
(٢) والشاهد بتقديم اسم الجلالة هنا وتقديم وجه الحبيب في المثال السابق لأن ذكرهما أهم لكونهما في نفسيهما نصب عينك — راجع ٢٢١ الدلائل ، ١٠٣ المفتاح .
(٣) اسم الإشارة يرجع الى كونه نصب عينك .
(٤) أى الى المعبول الذى يجب تقديمه .
(٥) أى على الفاعل وهو « رجل » .
(٦) فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف ما في سورة القصص « وجاء رجل من أقصى المدينة » فإنه ليس فيه ذلك العارض .
(٧) في المفتاح « تستبعد » .

أنا وأبى وجدى فتقدم المنكر (١) على المرفوع ، وفي الثانى « لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا » فتؤخر : وعليه قوله تعالى في سورة النمل « لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا » ، وقوله تعالى في سورة المؤمنين « لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا » ، فان ما قبل الأولى « اذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون » ، وما قبل الثانية « أ اذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون » فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم ترابا ، والجهة المنظور فيها هنا كونهم ترابا وعظاما ، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبعيد البعث .

٣ — أو كما اذا عرفت في التأخير مانعا (٢) كما في قوله تعالى في سورة المؤمنين « وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم » بتقديم المجرور (٣) على الوصف (٤) ، لأنه لو أخر عنه وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتتمامه « وأترفناهم في الحياة الدنيا » لاحتتمل أن يكون (٥) من صلة الدنيا « (٦) واشتبه الأمر في القائلين أنهم من قومه أم لا بخلاف قوله تعالى في موضع آخر منها : فقال الملا الذين كفروا من قومه . غانه جاء على الأصل لعدم المانع . وكما في قوله تعالى في سورة طه آمنا برب هرون وموسى ، للمحافظة على الفاصلة بخلاف قوله تعالى في سورة الشعراء : رب موسى وهرون . (انتهى كلام السكاكي) . . . وفيما ذكره نظر من وجوه .

(١) وهو « هذا » لأنه راجع الى منكر وهو شيء . وربما كانت « المنكر » من الإنكار .

(٢) أى مثل الإخلال بالمقصود .

(٣) وهو « من قومه » .

(٤) وهو « الذين » .

(٥) أى « من قومه » .

(٦) لأنها ههنا اسم تفصيل من الدنو وليست اسما ، والدنو يتعدى

يمن .

أحدهما أنه جعل تقديم لله على شركاء للعناية والاهتمام وليس كذلك ، فإن الآية مسوقة للانكار التوبيخي ، فيمتنع أن يكون تعلق « جعلوا » بالله منكرا من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، اذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقا به ، فيتعين أن يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبار تعلقه بالله ، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها (١) . وقد علم بهذا أن كل فعل متعد الى مفعولين نم يكن الاعتناء بذكر أحدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر ، اذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تحليل تقديمه (٢) بالعناية .

وثانيهما أنه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني ، وليسا منه (٣) .

وثالثها أن تعلق من قومه بـ « الدنيا » على تقدير تأخره غير معقولا الا على وجه بعيد (٤) .

(١) أى لا غرق بين تقديم « لله » وتأخره .

(٢) والجواب على هذا الاعتراض أنه ليس في كلامه ما يدل على أن المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، بل كلامه أن المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وإيراده في الذكر أهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ، ولا يخفى أنه لا يرد على هذا ما ذكره .

(٣) أجيب عن هذا الاعتراض بالمنع فإن الاحتراز المذكور أمر عارض أوجب — لما تقدم — أن يكون نصب العين .

(٤) أى أن تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخره وإن كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على أن الدنيا وصف والذنو يتعدى بهن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترغنا الكثرة ونعمناهم في الحياة التي دنت من حياة قوم نوح أى كانت قريبة من حياتهم . وهذا الاعتراض وإن كان مناقشة في المثال لكنه حق واضح .

بحوث حول متعلقات الفعل (١)

١ — الفعل المتعدي علامته في عرف النحويين صحة اتصال هاء الضمير الغير المصدر به من غير توسع بحذف الجار أو صحة أن يصاغ منه (أو من مصدره) اسم مفعول تام (أي مستغن عن حرف الجر) باطراد (لاخراج تمرّون الديار إذ يصح صوغ اسم مفعول منها فيقال : الديار ممرورة لكن لا باطراد) .. وما سوى المتعدي فلازم . أو نقول المتعدي ما يصل إلى المفعول به بنفسه واللازم بالعكس ويسمى اللازم قاصرا . والأصل سبق الفاعل في المعنى ويلزم الأصل لخوف اللبس كضرب موسى عيسى ، ولكون الثاني محصورا كما أعطيت الا زيدا أو ظاهرا والأول ضمير متصل مثل « انا أعطيتك الكوثر » .. وقد يجب تقديم المفعول في ذلك إذا كان الفاعل في المعنى هو المحصور مثل ما أعطيت الدراهم الا زيدا أو ظاهرا والثاني ضمير متصلا مثل الدرهم أعطيته زيدا أو ملتبسا بضمير الثاني مثل أسكنت الدار بانيتها . وحذف المفعول من غير باب ظن جائز اختصارا أو اقتصارا — لا يقال : حذفه للاقتصار لا يأتي في المفعول به لأن الفعل المتعدي يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا لدليل ، لأننا نقول المراد دليل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا .. ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة والبيانين ووافقهم المعنى على أنه لا مفعول له أصلا وعبرة المعنى بعد أن ذكر رأى النحاة : والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال : حصل حريق ، وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له ومنه « ربى

(١) هذه البحوث بقلم محمد خلفاى .

الذى يحبى ويميت » ، وثارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعول فيذكران ، وهذا النوع الذى لم يذكر مفعوله قيل له محذوف نحو « ما ودعك ربك وما قلى » — وحذف المفعول لغرض لفظى كتناسب الفواصل مثل ما ودعك ربك وما قلى وكلاهما مثل فان نم تفعلوا ولن تفعلوا ، أو لغرض معنوى كاحتقاره مثل كتب الله لأغلبن أى الكافرين أو استهجان التصريح به مثل قول عائشة : ما رأيت منه ولا رأى منى أى العمرة أو العلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه •

ويقول السكاكى : « واعلم أن للفعل وما يتعلق به اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم والتأخير ، فلا بد من التكلم هناك وعلى الخصوص فى تنقيده — أعنى الفعل — بالقيود الشرطية ، فنقول : أما الترك فلا يتوجه الى فاعله كما عرف فى علم النحو وإنما يتوجه الى نفس الفعل أو الى غير الفاعل ، لكنه لا يتضح انضاحا ظاهرا الا فى المفعول به كما ستقف عليه (١) • • ثم تكلم السكاكى على الحالة المقتضية لترك الفعل (٢) ، وعلى الحالة المقتضية لاثباته (٣) — ثم تكلم على الحالة المقتضية لترك مفعوله (٤) — ثم تكلم على اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل بأنواعه الثلاثة :

فأحدها أن يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل له معنى مثل : هو عرف •

وثانيها أن يقع بينه وبين غير ذلك مثل : زيدا عرفت •

وثالثها أن يقع بين ما يتصل به كتحو : عرف زيد عمرا وعرف عمرا زيد •

(١) ٩٧ المفتاح • (٢) ٩٧ — ٩٩ المرجع •
(٣) ٩٩ المرجع • (٤) ٩٩ — ١٠٠ المرجع •

وذكر السكاكى الأحوال التى تقتضى كل واحد (١) منها ، كما
تكلم على الحالة المقتضية لاضمار فاعله ولكونه مظهرا (٢) ، وبسط
الكلام على الحالة المقتضية لتقييد الفعل بالشرط (٣) :

١ — المذكور فى باب متعلقات الفعل ثلاثة أمور هى :

(أ) نكات حذف المفعول به •

(ب) نكات تقديمه على الفعل — لافادة الاختصاص قلبا كان
أو افرادا أو تعيينا ، ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما بشأن
المقدم •

(ج) نكات تقديم بعض معمولاته على بعض •

هذه هى عناصر الكلام على « أحوال متعلقات الفعل » ، فقله
« أحوال متعلقات الفعل » أى بعض هذه الأحوال الخاصة بمتعلقات
الفعل وهى الثلاثة الأحوال التى أشرنا إليها ، هكذا قال السعد ولكن
العصام قال : المراد جميع أحوال متعلقات الفعل لأن وضع الباب لها
الا أنه اقتصر على ذكر البعض استغناء عى ذكر الباقي بما سبق فى غير
هذا الباب لظهور جريان الباقي فيها (أى فى المتعلقات) كما نبه الخطيب
عليه فى التنبيه السابق ، وتفسيره بعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر
الا البعض كما ذهب اليه الشارح المحقق (السعد) وهم وكيف لا يكون
وهما أو كيف لا يكون كما ذكرنا ؟ ، ولو لم يكن المراد جميع الأحوال
لم ينحصر الفن (غن المعانى) فى الأبواب الثمانية •

وقال السبكي : هذا الباب لبيان أحوال متعلقات الفعل
ولم يستوعبها بل ذكر منها الفاعل والمفعول ، وذكر الفاعل فيه نظر :

(١) ١٠٠ — ١٠٤ المرجع • (٢) ١٠٠ المرجع •

(٣) ١٠٤ المفتاح •

١ — لأنه مسند إليه فذكره في باب المسند اليه أليق •

ب — ثم الأحوال التي يريد بها هنا الذكر والترك والتقديم والتأخير ، والترك لا يأتي في الفاعل لأنه لا يحذف • ولكن قال العصام : ان المتعلق في عرف العربية كأنه مختص بما سوى الفاعل ولهذا قال فليسه دون تعلقه لأن الفاعل ملابس لا متعلق •

وقال أيضا : ينبغي أن يقول : أحوال متعلقات الفعل وما في معناه مما يعمل عمله •• وقال أيضا : المتكلم : تارة يريد الاخبار عن الفعل أى الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول فيقول وقع ضرب ونحوه وليس في هذا التركيب شيء من متعلقات الضرب — وتارة يراد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعي الذي هو مشتق من الحدث الذي يريد الاخبار به فيذكر فاعله أبدا عند البصريين إلا في مواضع مستثناة ، ويجوز الحذف عند الكسائي ••• ثم ان كان متعديا : فتارة يقصد الاخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فيبنى للمفعول فيقال ضرب زيد ، وتارة يقصد الاخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله فهو على ضربين :

١ — أن يقصد اثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق ، الخ ، فالمتعدى حينئذ كاللزام فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبار بتعلقه بالمفعول ولا يقدر لأن المقدّر كالمذكور •• وهذا القسم لا يتأتى في الفاعل بل متى ذكر الفعل الصناعي وجب الاتيان بالفاعل أو نائيه •• ثم قال السبكي : وهذا حقيقة اللزام فلا ينبغي أن يقال هو كاللزام وكأنهم يعنون باللزام حقيقة •• ثم هذا القسم نوعان كما قال الخطيب : أن يجعل اطلاق الفعل كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة ، أو لا يجعل كذلك •

ب — أن لا يكون كذلك بأن لم يقطع النظر عن المفعول بل قصد ولم يذكر لفظا فيقدر بحسب القرائن •

٣ — وفي لام متعلقات الفعل وجهان : أنها بكسر اللام أى أحوال

الأمر المتعلق بالفعل فالفعل يقال فيه متعلق والمفعول مثلا متعلق أى متشبه وهذا هو الأحسن ووجه أولويته أن المفاعيل وما الحق بها مفعولة والفعل عامل فيها وكون المفعول لضعفه متعلقا أنسب لأن المتعلق هو المتشبه وهو أضعف من المتشبه به فالتعلق هو التشبه والمتشبه بالكسر هو المفعول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى فهذا كما يقال الجار والمجرور متعلق بكذا •

أو أنها بفتح اللام واقتصر عليه العصام ، لوجهين : فالوجه الأول ذكره عبد الحكيم • وهو أن الفتح نظرا إلى أن الحدث الذى يدل عليه الفعل يتعلق بها كما فى الكافية : المتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق ، ولذلك قال العصام : « انه اسم مفعول على ما فى الرضى » — والوجه الثانى أن الفتح جائز كالکسر لأن كلا من الفعل والمفعول متعلق بالآخر وهذا الوجه ذكره الدسوقي •• هذا ويقول عبد القاهر : « وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا مطلقا أو مفعولا به أو ظرفا أو مفعولا معه أو له أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول وذلك فى خبر كان وأخواتها والحال والتمييز ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء » ، وهذا يرجح كسر اللام ••• ويقول السكاكى : اعلم أن للفعل وما يتعلق به اعتبارات وهو أيضا يرجح الكسر •

٤ — ذكر المطول أن قول الخطيب « الفعل مع المفعول الخ » تمهيد للكلام على أحوال متعلقات الفعل ولكن الدسوقي يرى أن المصنف قد ذكر مقدمة للمطلب الأول (الذى هو نكات حذف المفعول به) بقوله : « الفعل مع المفعول الخ » الى قوله ثم الحذف اما للبيان الخ » ، فقوله : ثم الحذف الخ هو أول المقصود بالترجمة ، الا أن الدسوقي عاد فذكر — فى تعليقه على قول السعد : « ومهد لذلك مقدمة » — أن قوله « الفعل مع المفعول » الى قوله « لا افادة وقوعه مطلقا » توطئة لبحث حذف المفعول به •

البلاغة والتجديد

١ — البلاغة العربية مدينة في نشأتها الأولى لجهود علماء اللغة والأدب ولثابرة الرواة والنقاد والباحثين في أصول البيان العربي ، مع الأثر الفذ الذي أحدثه الكتاب والشعراء والأدباء في القرن الثاني والثالث الهجري .. ولقد تلاحقت الثقافات ، واتصلت المعارف ، وتبدلت الأفكار ، في عواصم العلم والثقافة في العالم الإسلامي القديم ، على أيدي العرب الذين نبغوا في اللغات الأجنبية ، والموالي الذين حذقوا اللغة العربية وأجادوها ، والمترجمين الذين كانوا همزة الوصل بين الثقافات القديمة والثقافة العربية الإسلامية الأصيلة .. كان خلف لا يشق له غبار في صناعة النقد « لنفاذه فيها وحذقه بها واجادته لها » (١) . وكان أبو عبيدة يعجب من فطنة بشار وجودة قريحته وصحة نقده للشعر (٢) ، وكان خلف يعجب من نقده للشعر ومذاقه (٣) . وكان الجاحظ (٤) يرى أن بشارا زعيم المولدين . ثم جاء ابن سلام والجاحظ وابن قتيبة والمبرد وابن المديبر وابن المعتز ، فكان لجهودهم أثر كبير في نشأة البلاغة ونمو البحث في أصول البيان .

ولا ننسى جهود طائفة أخرى من العلماء في إثارة البحوث البلاغية والتعليق عليها ، وتلك الطائفة هي جماعة العلماء الذين شغلوا بالبحث في اعجاز القرآن الكريم وتفهم أسرار هذا الاعجاز والتأليف فيه ، فكشفوا الكثير من غوامض البلاغة وأصولها ، ومن هؤلاء أبو عبيدة والجاحظ وسواهما من أئمة المعتزلة وفحولهم .. وعلى أيدي قدامة وأبي هلال والآمدى والقاضي الجرجاني وغيرهم من أفذاذ النقاد في القرن الرابع الهجري ، نرى البحث البلاغي ينمو ويقوى ويزدهر .. ثم تلاهم الباقلاني وابن سنان وابن رشيق من علماء النقد والبيان .

(٢) ٢٠٧ طبقات ابن سلام
(٤) ١/٩١ المدة .

(١) ١/١٦٧ المدة
(٣) ٣/٢٣ الاغانى

ولقد نمت عبقرية عبد القاهر الجرجاني — المتوفى عام ٤٧١ هـ — في هذا العهد ، وكان مظهر هذه العبقرية اللامعة كتابان جليلان ألفهما قبل وفاته بقليل هما « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » اللذان يعدان حتى اليوم أصلاً ضخماً من أصول البيان وبحوث البلاغة والنقد والموازنة .. وبعد عبد القاهر انطلق السراج ، وذبل العود ، وأصبحت الأذواق بالعمى والعجز كما أصيبت البلاغة بالتأخر والاضمحلال .. وبعد نحو قرن ونصف قرن ظهر فجأة السكاكي بعقليته المنطقية وذوقه الأعجمي ، فأحيا البلاغة إلى جدك عقيم في الألفاظ والأساليب ، وإلى قواعد جافة لا صلة لها بالذوق ولا بالحياة ، وكثر تلاميذ السكاكي . وانتشر مذهبه في البلاغة الذي يمثل القسم الثالث من كتابه « المفتاح » ، والذي عنى فيه بالقشور لا باللباب وبالتوافه لا بالحقائق ، ولا تزال دراستنا للبلاغة حتى اليوم قائمة على أصول مذهب السكاكي وتلاميذه وحده دون سواء .

٢ — ولقد نهض جماعة من أدبائنا يدعون إلى التجديد في البلاغة ، فمن قائل : إن الكتب القديمة يجب أن تحل محلها كتب أخرى مؤلفة على النهج الحديث ، ومن دعاة إلى تلقيح البلاغة العربية بأصول الدراسات البلاغية في شتى اللغات الحديثة الأوروبية ، ومن ناهجين مناهج الغرب في بحث أسرار البلاغة وأصولها ، ومن منادين إلى مذاهب البلاغيين القدماء من أمثال عبد القاهر وقدامة وأبي هلال .. وهكذا تعددت الآراء ، وتخاصمت الأفكار ، في التجديد في البلاغة ، وبيان كيف يكون هذا التجديد ، على أن أذواق علمائنا المعاصرين وأدبائنا المشهورين لا تكاد تساعد على الوصول إلى هدف أو غاية ينشدها المشفقون على البلاغة العربية اليوم .. والذين يحاولون التجديد فيها يكتفون بنقل أفكار الغربيين دون فهم أو يقظة فكرية أو المسامحة ما بترائنا القديم الخالد في البلاغة والبيان والنقد .

ومن صور البحث البلاغي والنقد البياني ما قرأناه في مجلة

الأزهر — عدد ربيع الأول ١٣٧٢ هـ — بعنوان «علوم البلاغة في الميزان»
للأستاذ المرحوم محمد عرفة ، وقد اتجه الكاتب الى إثارة الملكات ،
وتنشيط الأفكار ، وتحريض الأذهان على النظر والبحث والنقد
والاستنتاج والكشف ، وحفز الهمم للبحث والابتكار .. وهي محاولة
مجدية قوية في سبيل التجديد البلاغي المنشود . وأول فكرة في هذا
البحث هذه الأسرار البلاغية الدقيقة للحذف ومحاولة الكشف عنها ،
فلقد عرض عبد القاهر الجرجاني للحذف ومكانه من البلاغة دون أن يبين
سبب هذا الحسن والاحسان وسر هذا الجمال البياني الأخاذ . وجاء
السكاكي والخطيب وتلاميذهم فجعلوا الحذف في موضعه كالذكر في
موضعه ، لكل مكانه من البلاغة ، ومنزلته من سحر البيان ، وأبوا
أن يكون للحذف مزية على الذكر بل هما يحصلان البلاغة ويوجدانها ،
ثم عللوا الحذف بعلم متكلفة لا صلة بينها وبين أحكام الذوق الأدبي
السليم .. ويحاول الباحث أن يعلل سر جمال الحذف وبلاغته بأسباب
نفسية وأمور بيانية ، منها الهجوم بالسامع على المطلوب دفعة ، والجدة
التي نراها في أسلوب الحذف ، ومنها أن المحذوف تدل عليه القرائن
فاذا ذكر كان ثقيلا في موضعه لأنه تعريف لما عرف وبيان لما بين ،
فيربط بذلك بين البلاغة وأحكام الذوق وأسرار البيان وملكات النفس
الانسانية .

ومن البحوث التي أثارها الأستاذ : أسلوب التجريد وتحليل ألوان
جماله وسر هذا الجمال ، بعيدا عن تكلف القدماء البيغض وتأويلهم
المصنوع .. وكذلك عرض لأسلوب « رأيت اليوم حاتما ، ولقيت مادرا ،
وسمعت سحبان وما أشبه ذلك مما أوله البلاغيون فجعلوا حاتما هنا
كأنه موضوع للجواد ، فانتزعه من معناه وهو العلمية على الرجل
المعروف من طيء ، وبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف
المعهود والفرد غير المتعارف وهو من يتصف بالجود ، فيصير استعماله
في غير المتعارف استعمالا في غير ما وضع له فيكون عندهم استعارة ..
وهو يبحث ذلك كله ويناقشه وينقده ويحاول الوصول الى الصواب

في أمره ، حيث يرى أن المراد هنا تشبيه هذا الكريم بحاتم في جوده ،
فحاتم باق على معناه دون تغيير أو تبديل .

ان القديم ليس كله صوابا ، وليس كله خطأ ، بل فيه الصواب ،
وفيه الخطأ ، وفيه سوى ذلك ألوان من القصور العلمى الذى يجب
ملاقاته ، فما أجدنا في الأزهر بتجديد البحث والدراسة في أصول
بلاغتنا ، وفي مذاهب للبيان وأسراره .

المبرد وأثره في البيان العربي

١ — المبرد عالم جليل من أعلام اللغة العربية عاش في القرن الثالث (٢٩٠ — ٢٨٥ هـ) يخدم اللغة والثقافة ، ويدرس مذهبه في النحو وآراءه فيه لتلاميذه ، ويبحث ويكتب ويؤلف ويعلم ، حتى أصبح بحق شيخ العلماء والنحاة وأمام العربية وقطبها .. وأهم مؤلفات المبرد هو كتابه الكامل ، الذي يعد من أهم مصادر الأدب العربي وضمنه آراءه في الأدب والنقد والبيان ، وأشار فيه إلى بعض آرائه في النحو العربي ودراسته .. وكتاب : الكامل مجموعة كبيرة من الأدب العربي ، شعره ونثره ، في العصر الجاهلي والإسلامي والأموي وصدر عصر المحدثين ، ساقها المبرد على غير نظام ولا ترتيب ، وأضاف إليها شروحا وتعليقات وتفسيرات وتوجيهات قيمة في دراسة الأدب العربي ونحن لا يعنيها هنا إلا أن ندرس كل ما يتصل بالبلاغة والبيان في كتاب « الكامل للمبرد » لننتبين أثره في هذا الميدان ..

٢ — والبيان العربي أو قل البلاغة العربية دراسة لأصول التعبير والأداء والذوق الأدبي في اللغة العربية ..

وقد ساعد على انضاج هذه الدراسات مجهود العلماء المتواصل إلى آخر القرن الثالث الهجري ، في كشف أسرار البلاغة العربية ، ودراسة أصولها وعناصرها وألوانها ، ولكن مجهود هؤلاء كان مفرقا موزعا على المناسبات ، يأتي عرضا حين تحليل بيت أو ذكر قصيدة ، وأهم العلماء الذين كان لهم أثرهم في بدء نواة هذه البحوث البيانية هو الجاحظ صاحب البيان والتبيين .. ثم جاء المبرد ، وألف كتابه « الكامل » ، فجاء فيه عرض لكثير من الآراء في البيان والبلاغة ، بعضها استنبطه وابتكره ، وبعضها الآخر تابع فيه الباحثين قبله كالجاحظ وابن قتيبة وسواهما .. هذا فضلا عن أنه ألف كتاب « قواعد الشعر »

وكتاب « البلاغة »^(١) مما لا شك في تعلقه واتصاله بالبيان ودراسات البلاغة في مرحلة نشأتها الأولى .

٣ — ونحن نشير هنا الى أهم هذه الآراء التي وردت في « الكامل » :

(١) أشعار المبرد الى أسلوب القلب^(٢) في كامله ، وذهب الى جوازه في الكلام للاختصار اذا لم يدخله لبس^(٣) ، وعلى نهج المبرد في ذلك سار ابن فارس في الصحابي^(٤) ، ويسمى قدامة هذا الأسلوب « المقلوب » ويجعله من عيوب ائتلاف المعنى والوزن معا^(٥) . وأشار المبرد في « الكامل » الى أسلوب « الالتفات »^(٦) . قال : « والعرب تترك مخاطبة الغائب الى مخاطبة الشاهد ومخاطبة الشاهد الى مخاطبة الغائب »^(٧) . وقد سبق أبو زيد في « جمهرة أشعار العرب » المبرد الى ذكر هذا الأسلوب^(٨) وسار على نهجه ابن فارس^(٩) .

وعرف المبرد السجع بأنه ائتلاف أواخر الكلام على نسق ، كما تأتلف القوافي^(١٠) . وهو روح كلام الجاحظ الذي عرف السجع بأنه الكلام المزدوج على غير وزن^(١١) . والسجع يذكره أرسطو في خطابه ويوجب أن « يكون كل واحد من المصاريح مسوقا الى المصراع الذي

(١) ٨٨ فهرست ابن النديم .

(٢) ١/٢١٧ الكامل للمبرد ، وص ٣٨ من كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن الكريم للمبرد .

(٣) ص ١٧٣/الصحابي في لغة العربية .

(٤) ١٣٠ نقد الشعر .

(٥) ١/٢٧١ و ٢/٣٠ الكامل للمبرد .

(٦) ٢/٣٠ الكامل .

(٧) ص ٣ الجمهرة ط ١٩٢٦ .

(٨) ١٧٢ الصحابي .

(٩) ١/٣٨٢ الكامل . (١٠) ١/١٣٣ البيان والتبيين ط ١٩٢٧

عليه والذي انما يتم به المعنى « (١) ويذكر الجاحظ آراء رجال البيان في السجع وآثر المطبوع منه (٢) ، كما أشار الجاحظ الى الازدواج (٣) . ويذكر مؤلف نقد النثر أن « من أوصاف البلاغة السجع في موضعه وعند سماح القريحة به وأن يكون في بعض الكلام لا في جميعه » (٤) .

(ب) وقسم المبرد في « كامله » الكلام الى الاختصار المفهم والاطناب المفخم ، وقال : « وقد يقع الايماء الى الشيء فيغنى عند ذوى الألباب وان قيل بل الكلام القبيح في الحسن أظهر كان ذلك ، ولكن يفتقر السوء للحسن والبعيد للقريب (٥) » .

(ج) ويشير المبرد الى التعميد اللفظي في بيت الفرزدق :

وما مثله في الناس الا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

ويشرح البيت وينقده (٦) .

(و) ويشير الى أسلوب الاستعارة التمثيلية في قولك « فلان عليه دين أو ركبته دين » تريد أن الدين علاه وقهره (٧) ، ويذكر مثلاً للتمثيل كقوله تعالى « والسموات مطويات بيمينه » وسواه (٨) . ويشير الى مثل للاستعارة ويحللها (٩) ، ويشير أيضا الى الاستعارة (١٠) ويقول : « والعرب تستعير من بعض لبعض » (١١) . وقد سبقه

(١) الخطابة من كتاب الشفاء لابن سينا .

(٢) ١/١٩٤ وما بعدها من البيان والتبيين .

(٣) ٢/٩٦ و ٢/١٦ البيان .

(٤) ١٠٧ نقد النثر .

(٥) ١/١٧ الكايل للمبرد طبعة التجارية ١٣٥٥ هـ .

(٦) ص ١/١٨ الكايل .

(٧) ١/٢٤ المرجع . (٨) ١/٧٦ المرجع (٩) ١/٣٧ الكايل .

(١٠) ١/٥٧ المرجع (١١) ١٦٧ ج ١ المرجع .

الجاحظ بتعريف الاستمارة (١) الذى هو روح تعريف المبرد .. ويشير المبرد في الكامل مثلا من أمثلة التجريد (٢) .. ويشير الى أسلوب اللف والنشر ، فيقول : « والعرب تلف الخبرين المختلفين ثم ترمى بتفسيرهما جملة ، ثقة بأن السامع يرد الى كل خبره الخ » (٣) ، وسار على نهجه صاحبى (٤) . وقدامة يسمى ذلك صحة التفسير (٥) .. ويشير المبرد الى مثل للكناية الاصطلاحية (٦) ، ويسمى ابن فارس في صاحبى الائمة (٧) . ويقسم الكلام الى مصرع وما يكنى عنه بغيره وما يقع مثلا فيكون أبلغ في الوصف ، ويذكر أقسام الكناية (٨) ، وان كل المبرد يقصد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية وكذلك فعل ابن فارس في صاحبى (٩) .. ويشير المبرد الى أسلوب التغليب : كالقمرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبى بكر وعمر (١٠) .

(هـ) ويذكر أيضا بيتين للقتال الكلابى ويقول : البيت الثانى تأكيد للأول (١١) . وهذا أحد أسباب الفصل عند البلاغيين ، ولا نجد أحدا أشار الى سبب من أسبابه قبل المبرد ، وان كان الجاحظ قد أشار الى الفصل والوصل ومكانتهما في البلاغة (١٢) .. ويشير المبرد الى ورود همزة الاستفهام (١٣) للتقرير ويذكر افراط الشعراء في مثل من الشعر (١٤) . وقد سبقه ابن قتيبة م ٢٧٦ هـ الى الإشارة الى مثل ، للافراط من شعر الشعراء وذلك في كتابه « الشعر والشعراء » .

- (١) ١١٤ ج ١ البيان والتبيين .
 (٢) ٣٥ و ١/٣٦ الكابل . (٣) ١/٧٥ المرجع .
 (٤) ٢٠٦ صاحبى . (٥) ٨١ نقد الشعر .
 (٦) ٧٧ و ١/١١٦ ، ٩٢ و ٢/٢٨١ الكابل للمبرد :
 (٧) ٢١٠ صاحبى . (٨) ٥ و ٦ ج ٢ الكابل .
 (٩) ٢١٨ و ٢١٩ صاحبى . (١٠) ١/٨٤ الكابل .
 (١١) ١/٣٥ الكابل . (١٢) ١/٧٦ البيان والتبيين .
 (١٣) ١/١٢٥ الكابل ، و ٢٣ وما بعدها من كتاب ما انتق لفظه واختلف معناه للمبرد طبع القاهرة عام ١٣٥٠ هـ .
 (١٤) ١/١٧٣ و ٢/٤٤ و ٤٦ و ٧٦ و ٧٧ و ٢/٨٧ الكابل .

(و) ويشير المبرد الى مثل للمجاز المرسل (١) . وفي أدب الكاتب لابن قتيبة باب سماء « باب تأويل كلام من كلام الناس مستعمل » (٢) ذكر فيه مثلا كثيرة للمجاز المرسل . ويشير المبرد الى مثل من أمثلة المجاز العقلي (٣) . ويحلل قول الشاعر « متقلدا سيفا ورمحا » ومثلا أخرى تشبیه (٤) . وهذه المثل يجوز أن تكون من أسلوب المشاكسة الذي سبق المبرد الى تقريره .. ويشير الى التشبيه (٥) ، ويعقد له بابا يذكر فيه « ما للعرب من التشبيه المصيب والمحدثين بعدهم » (٦) . وقد أفاض المبرد في استطراد في ذكر ما يستجد من التشبيه في شعر القدماء والمحدثين وحل ما أتى به ذاكرا كثيرا من أصول التشبيه ، فتكلم على وجه الشبه وأنه انما ينظر الى التشبيه من حيث وقع (٧) ويذكر كثرة التشبيه في الكلام (٨) ، ويشرح التشبيه في الآية الكريمة « طلعا كأنه رؤوس الشياطين » شرحا وافيا (٩) . ويذكر أقسام التشبيه : المفرط والمصيب والمقارب والبعيد (١٠) ، وأن منه تشبيه شيء في حالتين بشيئين مختلفين (١١) كقول امرئ القيس :

كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

الى ما سوى ذلك من بحوثه في باب التشبيه الذي شرح فيه أسرارها وبين ألوانه وفصل القول في كثير من مناحيه ، والباب حافل بكثير من ألوان النقد الأدبي وهو أصل عظيم لدراسة التشبيه عند البيانين — ويذكر المطابقة (١٢) . وبعض عيوب البيان كاللحن وفساد

(١) ١/٢١٢ و ٢٢٢ و ٢/٦٨ الكابل ، ١٣ و ١٤ من كتاب ما اتفق لفظه للمبرد .
(٢) ٢٦ — ٣٤ أدب الكاتب .
(٣) ٧٩ و ١٢٨ و ١/١٦٨ ، و ٢٣٨ و ٢/٢٤٩ الكابل .
(٤) ١/٢١٨ الكابل .
(٥) ١/٢٤٦ الكابل (٦) ٣٥ — ٢/١٠١ الكابل .
(٧) ٢/٤٧ الكابل (٨) ٦٩ و ٢/٩٠ المرجع .
(٩) ٦٩ و ٧٠ ج ٢ الكابل (١٠) ٢/٨٧ الكابل .
(١١) ٢/٣٥ الكابل . (١٢) ١/٢٤١ الكابل .

الملكات (١) واللكنة (٢) والاستعانة ويعرفها بأنها أن يدخل في الكلام ما لا حاجة بالمستمع اليه ليصحح وزنا أن كان في شعر وليتذكر ما بعده أن كان في نثر (٣) . وفي خطابة أرسطو « ومن الأشياء المفسدة لروثق النظم ادخال كلام في كلام وهو الاعتراض الطويل بين الكلام المتصل بعضه ببعض (٤) ، ويشير العتابي الشاعر الى الاستعانة ويشرحها (٥) بما لا يخرج عن كلام المبرد ، ويذكر قدامة أن من نعوت الكلام ألا يكون الوزن قد اضطر الى ادخال معنى ليس الغرض في الشعر محتاجا اليه حتى اذا حذف لم تنقص الدلالة لحذفه (٦) ويذكر المعازلة وأن ثعلبا عرفها بأنها مداخلة الشيء في الشيء (٧) ، ويذكر الحشو ويجعله من عيوب الكلام ويعرفه بأنه أن يجيء البيت بلفظ لا يحتاج اليه لاقامة الوزن (٨) .. الى غير ذلك مما ذكره المبرد وما عرض له من آراء في البيان .

وبعد فلا شك أن هذه الآراء كلها وردت مبنوثة مفرقة في الكامل وخالية من الاصطلاحات العلمية وحينما يقف عند أسلوب من أساليب البيان ويحلله ويعجب به ولا يسميه لأن علماء البيان والأدب لم يكونوا قد وضعوا له اسما وانما بلاغته وسحره لا يخفيان على متذوق .. وبخصبي هذا اليوم ففيه كفاية ، وهو يرشد الى أثر الكامل في هذه الدراسات ، وان كان أثرا محدودا ، شأنه في ذلك شأن من سبقه من العلماء الذين كانوا لا يزالون يكشفون أسرار البيان العربي .

-
- (١) ١/٢٩٧ المرجع . (٢) ١/٣٦٦ (٣) ١/١٩ الكامل .
(٤) الفن الرابع من المقالة الثانية من الشفاء لابن سبنا .
(٥) ١/٩٠ البيان والتبيين ، ١/١٩٠ العبداء لابن رشيق .
(٦) ٩٩ نقد الشعر . (٧) ١٠٤ نقد الشعر .
(٨) ١٢٨ نقد الشعر .

ثعلب وأثره في البيان

ثعلب هو امام الكوفيين في النحو واللغة وعلوم العربية ، عاش في الفترة التي بين عامي ٣٠٠ و ٢٩١ ، وهي عام مولده وعام وفاته .. وله كثير من المؤلفات ، منها كتاب « الفصيح » .

ولثعلب كتاب « قواعد الشعر » ، وقد قمت بنشره عام ١٩٤٨ ، وكتبت شروحا وتعليقات عليه ومقدمة له .. وهو أهم كتاب يظهر فيه آراء ثعلب البيانية ، حيث عرض فيه بعض ألوان البيان والبيديع وشواهدا ، ومنها : التشبيه والمبالغة — والافراط في المعنى — ولطافة المعنى — والتعريض والكناية — والاستعارة وحسن الخروج أو التخلص — ومجاورة الاضداد أو الطباق كما يسميه البلاغيون والمطابق وهو نوع من الجناس .. ولا شك أن ثعلبا قد كتب كتابه قبل أن يؤلف ابن المعتز كتابه البيديع ، وبذلك يكون ممهدا لجهود ابن المعتز الذي خصص ألوان البيان بالتأليف والدراسة في كتابه البيديع .. ولما بحث ضاف عن كتاب « قواعد الشعر » وأثر ثعلب في دراسات البيان ، وهو منشور مقدمة لكتاب قواعد الشعر ، فليرجع اليه من يشاء (١) .

(١) راجع كتاب قواعد الشعر لثعلب نشر وشرح محمد خفاجي — طبعة مصطفى الحلبي عام ١٩٤٨ — ص ٦ — ٢٤ .

ابن المعتز وأثره في البيان

ولابن المعتز منزلة كبيرة في البيان العربي ، بكتابه القيم « البديع » ، الذي توليت شرحه ونشره عام ١٩٤٥ وطبعته مطبعة مصطفى الحلبي — ٥٥ . والكتاب أول مؤلف في علم البديع وصناعة الشعر واللوان البيان ، وقد عرض ابن المعتز فيه للاستعارة والتجنيس والمطابقة ورد العجز على الصدر والمذهب الكلامي والالتفات والاعتراض والرجوع وحسن الخروج وتأكيد المدح بما يشبه الذم وتجاهل العارف والهزل الذي يراد به الجد وحسن التضمن والتعريض والكناية والافراط في الصفة وحسن التشبيه ولزوم ما لا يلزم وحسن الابتداء .

ولى بحث طويل عن الكتاب وأثره وأثر مؤلفه في البيان والبديع ، وهو منشور في كتابي « ابن المعتز وأثره في الأدب والنقد والبيان » فليرجع اليه من أراد (١) . وكتاب « ثعلب » يختلط فيه النقد بالبيان وبيحوث الشعر ، من حيث كان كتاب ابن المعتز وقفا على دراسات البيان والبديع .

(١) راجع ص ٣٧٠ — ٣٨٣ من كتابي : « ابن المعتز وأثره في الأدب والنقد والبيان طبع مكتبة محمود توفيق عام ١٩٤٩ . ومقدمة كتاب « البديع — شرح محمد خفاجي » — طبعة ١٩٤٥ .

تطبيقات بلاغية

— ١ —

ما سر التعبير باسم الموصول في الأمثلة الآتية ؟ :

١ — ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ، فادعوهم
فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين •

٢ — ان التي زعمت فؤادك ملها
خلقت هواك كما خلقت هوى لها

٣ — ان الالى حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا أم خالد

— ٢ —

ما سر التعبير باسم الإشارة في الأمثلة الآتية ؟ :

١ — هذا هو الرجل ٢ — على ذلكم هو القائد ٣ — ما أتقته
ذلك الانسان ٤ — أهذا الذى يذكر آلهتكم ٥ — ما هذا بشرا
ان هذا الا ملك كريم ٦ — انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ،
ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله • أولئك
هم الصادقون •

هذا الذى تعرف البطحاء وطائته والبيت يعرفه والحل والحرم

— ٣ —

بين سر التعريف بالموصولية واسم الاشارة في الأمثلة الآتية :

- ١ — أنت الخصيب وهذه مصر فتدققا فكلكما بحر
- ٢ — ان الذين نعبت لى بفراقهم قد أسعدوا ليلى التمام فأوجعوا
- ٣ — أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون •
- ٤ — الذى نال الجائزة شاعر مطبوع •
- ٥ — أهذا الذى يذكر آلهتكم •
- ٦ — فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى هذا أكبر ، فلما أفلت قال : يا قوم انى برىء مما تشركون •
- ٧ — ذلك هدى الله يهدى به من يشاء من عباده •
- ٨ — أولئك الذين هدامهم الله ، فبهدهم اقتده •

— ٤ —

بين دواعى تنكير المسند اليه في الأمثلة الآتية :

- ١ — قال يا قوم : ليس بى ضلالة ، ولكنى رسول من رب العالمين •
- ٢ — فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله •
- ٣ — وحيد من الخلان فى كل بلدة
إذا عظم المطلوب قل المساعد
- ٤ — لأمر أعدته الخلافة للعدا وسمته دون العالم الصارم العضبا
- ٥ — سورة أنزلناها وفرضناها ، وأنزلنا فيها آيات بينات لعلكم تذكرون •

بين دواعي التقديم في الأمثلة الآتية :

- ١ — اغير الله أبغى ربا ، وهو رب كل شيء •
- ٢ — نفس عصام سودت عصاما
وعلمته الكر والاقداما
- ٣ — ومن عجب الأيام بغى معاشر غصاب على سبقي اذا أنا جاريت
- ٤ — لعاب الأفاعى القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عوسل
- ٥ — سوى بتحنان الأغاريد يطرب وغيرى باللذات يلهو ويلعب
- ٦ — ثلاثة نيس لها ايب الوقت والجمال والشباب
- ٧ — بكف أبى العباس يستنزل الغنى وتستنزل النعمى ويسترعف النصل
ويستعطف الأمر الأبى يحزمه اذا الامر لم يعطفه نقض ولاقتل
- ٨ — وقال بعض الشعراء مادحا :
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر
له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أندى من البحر
- ٩ — الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم
مغفرة منه وفضلا ، والله واسع عليم •
- ١٠ — « شر الناس من اتقاء الناس لشره » •
- ١١ — « المرء كثير باخوانه — اليد العليا خير من اليد السفلى —
ان الدنيا حلوة خضرة ، وان الله مستعملكم فيها فناظر كيف تعملون » •
- ١٢ — « القلوب معك ، والسيوف عليك ، والتصر من السماء » •

١- « قد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه » — اشرح ذلك ، وبين هل منه قوله تعالى : « ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ، ولبيس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون » • وقوله تعالى : « وما رميت اذ رميت » — وجه ما تقول ، وبين لم كان قول بشار : « ان ذاك النجاح في التكبير » أدخل في الفصاحة من قوله : « بكرا فالنجاح في التكبير » •

٢- لم سمى المجاز في الاسناد مجازا عقليا ؟ وهل يجب أن يكون لكل اسناد مجازي فاعل اذا أسند اليه كان الاسناد حقيقة ؟ وهل من السهل ادراك هذا الفاعل الحقيقي في كل مجاز عقلي ؟ وضح ما تقول بالتمثيل •

٣- متى يؤكد الحصر المستفاد من تقديم المسند اليه بكلمة « وحدي » ، ومتى يؤكد بكلمة « لا غيري » واذا كان معنى « وحدي » في قوة معنى « لا غيري » فلم اختصت كل منهما بوجه من التأكيد ؟ وما الذي يدل عليه تقديم المسند اليه عند عبد القاهر اذبنى الفعل على منكر ، وما فائدة التقديم في قوله تعالى : « وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به » •

٤- يا زكريا انا نبشرك بغلام اسمه يحيى — يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين — يا ابراهيم أعرض عن هذا انه قد جاء امر ربك — يا أيها الناس انتم الفقراء الى الله — لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة ، بين في هذه الآيات حال المخاطب ، ونوع الخبر ، وما جرى منه على مقتضى ظاهر الحال وما جاء على خلاصه •

٥ — له شافع في القلب من كل زلة فليس بمحتاج الذنوب الى العذر
ان الذي قسم البلاد حباكم بلدا كأوطان النجوم مجيدا
العلم يجمع في جنس وفي وطن شتى القبائل أجناسا وأوطانا
بنى عمنا عودوا نعد لمودة فانا الى الحسنى سراع التلطف

بين سر تقديم المسند وتنكير المسند اليه في البيت الأول ، وتعريف
المسند اليه بالموصلية في الثاني ، ومجىء المسند جملة في الثالث ،
وتأكيد الاسناد في الأخير .

— ٧ —

١ — يتنوع الخبر باعتبار حال المخاطب فما هذه الأنواع .

متى يكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى ظاهر الحال — اشرح
ذلك مع التمثيل من فصيح الكلام وبيان الحال والمقتضى .

٢ — يعرف المسند اليه بالموصلية لدواع : اذكر خمسة منها
مع التمثيل .

بين رأى السكاكى فيما اقتضى ايراد المسند اليه موصولا في قول
الشاعر :

ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودما غول
ورد الخطيب عليه .

٣ — اذكر باختصار مذهب الشيخ عبد القاهر في تقديم المسند
اليه وثلاثة دواع لتقديم المسند مع التمثيل .

٤ — (١) قال الله تعالى : وجعلنا الأنهار تجري من تحتهم .

وقال الشاعر :

إذا المرء لم يحتل وقد جد جده أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وقال الشاعر :

أعمير ان أباك غير رأسه مر الليالي واختلاف الأعصر

في الآية والأبيات المتقدمة مجاز عقلى : بين موضعه وعلاقته
وقرنته •

(ب) قال الله تعالى : قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم
خاشعون •

قال الله تعالى : ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك •

قال الله تعالى : اذا زلزلت الأرض زلزالها •

قال الله تعالى : وان جثوا للسلم فاجنح لها •

قال الله تعالى : وأنه هو أغنى وأقنى •

قال الله تعالى : فأزلهما الشيطان عنها •

بين سر الاتيان بالمسند فعلا واسما • وتقديم المفعول في الآية
الأولى • والاتيان بالمسند جملة في الثانية • وبإداء في الثالثة • وبان
في الرابعة • وحذف المفعول في الخامسة • وتقديم المفعول على الفاعل
في السادسة •

حل هذا التطبيق بإيجاز شديد

ج ١ — أنواع الخبر باعتبار حال المخاطب ثلاثة : ابتدائي ،
طلبى ، انكارى ... الخ •

ويكون الكلام مخرجاً على خلاف مقتضى الظاهر • في هذه الصور
الثلاث :

١ — تنزيل غير السائل منزلة السائل اذا قدم اليه ما يلوح له
بحكم الخبر الخ •

٢ — تنزيل غير المنكر منزلة المنكر الخ •

٣ — تنزيل المنكر منزلة غير المنكر الخ •

ج ٢ — من الدواعي لتعريف المسند اليه بالوصولية ما يلي :

١ — عدم المخاطب بالأحوال المختصة بالمسند اليه سوى
الصلة ... الخ •

٢ — استهجان التصريح بالاسم • مثل : الذي يتصل بالأعداء
خائن لوطنه ، الذي يخرج من الانسان ناقض للوضوء •

٣ — زيادة التقرير ، مثل وراودته التي هو في بيتها عن نفسه •

٤ — التفتيح مثل فغشاها ما غشى •

٥ — تنبيه المخاطب على خطأ مثل :

ان الذين ترونهم اخوانكم يشغى غليل صدورهم أن تصرعوا

ورأى السكاكي في البيت « ان التي ضربت الخ » هو أن ذكر
الموصول هنا يفيد الايماء الى وجه بناء الخبر ، وهذا الايماء ليس
بمقصود لذاته بل جعل ذريعة الى تحقيق الخبر •• ورد الخطيب عليه
بأنه لا يظهر فرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر ،
فكيف يجعل الأول ذريعة الى الثاني ؟ •

ج ٣ — مذهب عبد القاهر في تقديم المسند اليه ، يفيد تقديم المسند اليه التخصيص بشروط هي :

١ — أن يكون المسند خبراً فعلياً .

٢ — أن يتقدم على المسند اليه حرف النفي .

٣ — ألا يفصل بين المسند اليه وحرف النفي بفواصل سواء في ذلك ما إذا كان المسند اليه نكرة أو معرفة ظاهرة أو ضميراً ، مثل : ما محمد قام ، ما رجل حضر ، ما أنا فعلت هذا .

فان لم يل المسند اليه حرف النفي فان كان معرفة مثل أنا فعلت كان القصد الى الفاعل وينقسم الى قسمين .

١ — ما يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه مثل أنا كتبت في حاجتك ، فاذا أردت التأكيد قلت للزاعم في الوجه الأول أنا كتبت في حاجتك لا غيري ونحوه ، وفي الوجه الثاني أنا كتبت في حاجتك وحدي .

٢ — ما لا يفيد الا تقوى الحكم وتقريبه في ذهن السامع وتمكنه مثل هو يعطى الجزيل ... وكذلك اذا كان الفعل منفياً مثل أنت لا تكذب فانه أشد لنفي الكذب من قولك لا تكذب أو لا تكذب أنت .

هذا كله اذا بنى الفعل على معرف ، فان بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس. أو الواحد بالفعل مثل رجل جاءني أي لا رجلان أو لا امرأة ...

أما تقديم المسند فيكون لدواع منها :

١ — التشويق الى ذكر المسند اليه مثل :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبواسحاق والقمر

٢ — التنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت مثل :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

٣ — التفاؤل مثل : سعدت بفرحة وجهك الأيام •

٤ — (أ) تجرى من تحتهم : في اسناد تجرى الى ضمير الأنهار مجاز عقلى والأصل يجرى الماء في النهر — وعلاقته المكثية وقرينته معنوية •

جد جده : في الاسناد مجاز عقلى علاقته المصدرية والقرينة معنوية •

غير رأسه مر الليالى واختلاف الأعصر : في الاسناد مجاز عقلى علاقته الزمانية والقرينة معنوية •

(ب) الاتيان بالمسند فعلا في « أفلح » للتقيد بالزمن الماضى على أخصر ما يمكن مع افادة التجدد •

والايتان بالمسند اسما في « خاشعون » لافادة عدم التقيد والتجدد •

وتقديم المفعول « في صلاتهم » لافادة التخصيص أو للاهتمام لكون ذلك مساق الكلام •

الاتيان بالمسند جملة في « ان الله لا يغفر الخ » لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب •

الاتيان باذا في الآية لافادة الشرط في الاستقبال مع افادة أن الشرط مقطوع بوقوعه — والاتيان بان في الآية لافادة الشرط في الاستقبال أيضا مع افادة أن الشرط غير مقطوع بوقوعه •

حذف المفعول في الآية لتتزيل الفعل منزلة اللازم بذكر الفعل

ولا ينوى له في النفس مفعول أصلا ، لأن الغرض اثبات الفعل في نفسه .

تقديم المفعول على الفاعل في الآية الأخيرة لأن الكلام مسوق للحديث عنهما (آدم وحواء) أولا فقدم ذكرهما على ذكر الفاعل .

انتهى الجزء الثاني من شرح الايضاح

ويليه ان شاء الله الجزء الثالث

فهرست

الجزء الثاني

من كتاب

الايضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المقدمة	٣	الانفادات	٨٥
القول في احوال المسند اليه	٤	الاسلوب الحكيم	٩٤
حذف المسند اليه	٤	التعبير عن المستقبل بلفظ	٩٦
ذكر المسند اليه	٧	الماضي	٩٧
تعريف المسند اليه	٩	القلب	٩٧
تعريفه بالاضمراء	١٠	القول في احوال المسند	١٠٣
تعريفه بالعلوية	١٢	حذف المسند	١٠٣
تعريفه بالموصولية	١٤	ذكر المسند	١١٠
تعريفه بالاثارة	١٨	افراد المسند	١١١
تعريفه باللام	٢١	فعلية المسند واسميته	١١٣
تعريفه بالاضافة	٢٣	تقييد الفعل وعدمه	١١٤
تنكير المسند اليه	٣٥	تقييد الفعل بالشرط	١١٦
وصف المسند اليه	٣٩	ان واذا الشرطيتين	١١٦
توكيد المسند اليه	٤٣	« لو » الشرطية	١٢٥
بيان المسند اليه	٤٥	تنكير المسند	١٢٧
الايدال من المسند اليه	٤٦	تخصيص المسند وعدمه	١٢٧
العطف على المسند اليه	٤٦	تعريف المسند	١٢٩
تعقيب المسند اليه بضمير	٤٩	جملية المسند	١٣٣
الفصل	٤٩	تأخير المسند	١٣٥
تقديم المسند اليه	٥٠	تقديم المسند	١٣٥
مذهب عبد القاهر في اعادة	٥٠	القول في متعلقات احوال الفعل	١٣٨
التقديم للتخصيص	٥٣	حذف المفعول	١٥٤
مذهب السكاكي في اعادة التقديم	٥٣	تقديم المفعول على الفعل	١٦٢
للتخصيص	٦٤	تقديم بعض معمولات الفعل على	١٦٦
موضع آخر من مواضع تقديم	٧٣	بعض	١٦٦
المسند اليه	٧٣	بحوث حول متعلقات الفعل	١٧٣
تأخير المسند اليه	٨٠	البلاغة والتجديد	١٧٨
خروج المسند اليه على خلاف	٨٠	المبرد واثره في البيان العربي	١٨٢
الظاهر	٨٠	ثعلب واثره في البيان العربي	١٨٨
وضع المضمر موضع المظهر	٨١	ابن المعتز واثره في البيان	١٨٩
وضع المظهر موضع المضمر	٨٢	تطبيقات بلاغية	١٩٠